وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

بـــعـنـــوان:

القدرة التنافسية لاقتصاد الجزائر واقع وآفاق دراسة حالة بسعيدة

إعداد الطالبين:
- رباوي يحي
- عولمي سفيان

اشراف الأستاذ:
– بن سكران

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ بومدين محمد أمين .....رئيسا.
- الأستاذ بن سكران ..... مشرفا.
- الأستاذ الأخضر خراز .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 2019-2020

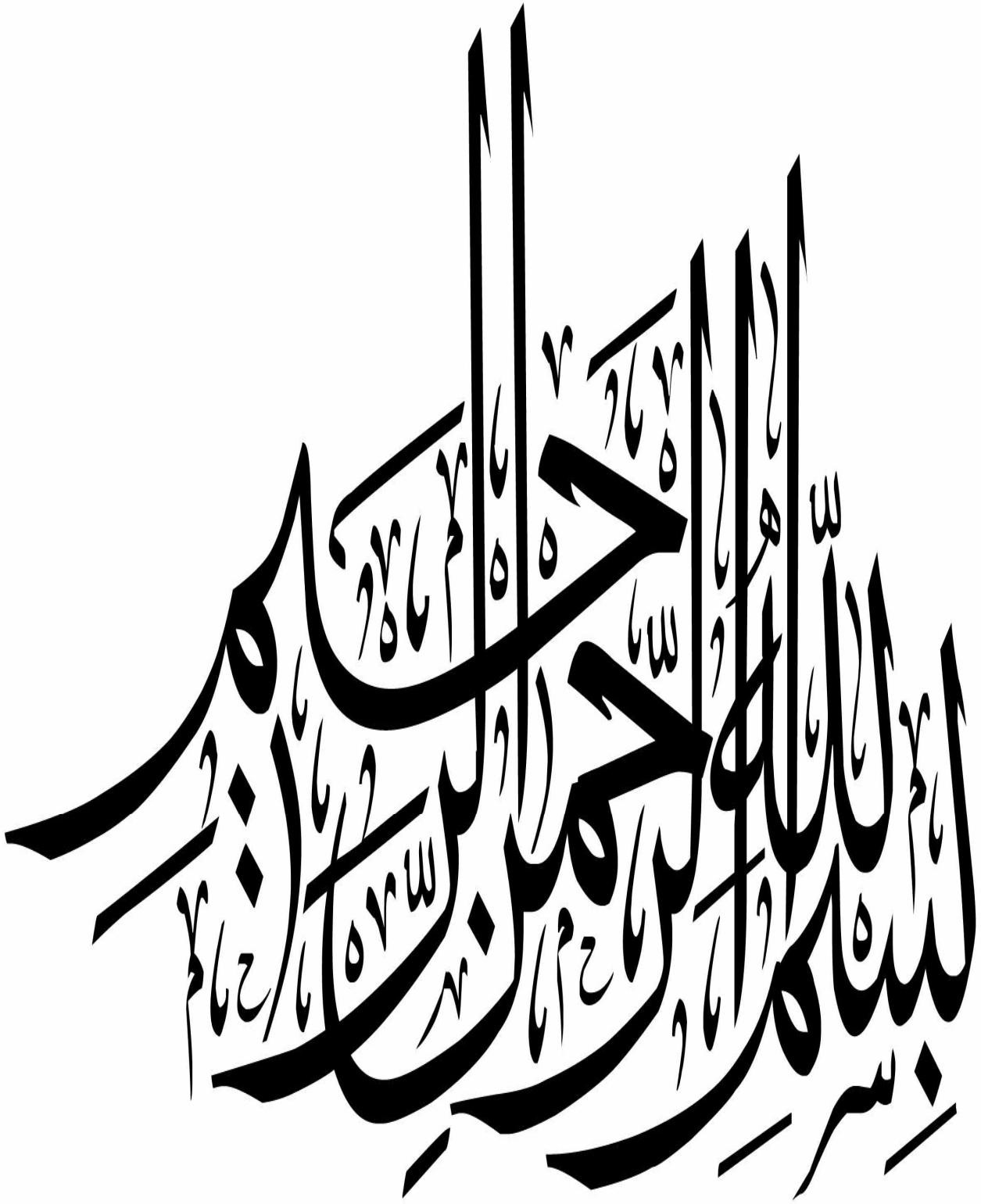
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

مصداقا لقوله تعالى :" لّئن شكرتم لأزيدنكم "

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا يوافي نعمه ويشكر مزيده، اللهم إنا نشكرك شكراً يليق بّجلال وجهك وعظيم سلطانك، فيا رب لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت وّلك الحمد بعد الرضا.

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مّن لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى معروفا فكافئوه فإن لّم تستطيعوا فادعوا له".

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور الذي اشرف على هذا العمل " بن سكران"

كما أنني أتوجه له بخاص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من معلومات وتوجيهات من أساتذة وخاصة من زملاء الدراسة.

ولا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا الخالص وأمنياتنا إلى كل من أمدنا بيد المساعدة والتشجيع لإعداد هذا البحث.

وأخيرا إلى كل من علمونا أن العلم سلاح و الأخلاق ذخيرته وعسى ربنا أن ينفعنا بما كتبنا وينتفع قارئوها بما سطرنا.

- بارك الله فيكم جميعا –

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم..

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أطيب وأحسن وأعظم قلب في الوجود كله "أمي الغالية"

إلى من وفى ويوفي بواجبات الأبوة، ورسم لي خط سير العلم طريقا، وسهر الليالي على تربيتي وتعليمي "أبي العزيز"

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة كبيرا وصغيرا

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب.

يحيى

إهداء

ها قد تم بحمد الله ونعمته عمل مذكرة التخرج. هذا العمل الذي

أهديه إلى:

من أعطاها الكفء ما وفى وإذا أحبها الفؤاد ما كفى

تلك التي غمرتني بحبها وعطفها نبع الحنان أمي.

إلى من وفى ويوفي بواجبات الأبوة، ورسم لي خط سير العلم طريقا،

وسهر الليالي على تربيتي وتعليمي " أبي الغالي"

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة كبيرا وصغيرا

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب.

سفيان

ملخص:

أحدث التطور التقني والمعرفي الذي صاحب الثورة التكنولوجية وتزايد الاتجاه نحو عالمية الأسواق إلى تعميق حدة المنافسة بين الدول ودفعها إلى التسارع نحو اكتساب قدرة تنافسية. والجزائر في ظل هذه التغيرات تسعى جاهدة لتحسين تنافسية اقتصادها من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات مست كل المجالات، وعملت على إعادة هيكلة اقتصادها ليتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، بهدف تعزيز تنافسيتها الاقتصادية عن طريق توفيرها جو ملائم لنشاط مؤسساتها الاقتصادية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائري ويمكن قول أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بإمكانات كبيرة، يمكن من خلالها تجاوز الارتباط المفرط بقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الذي يضمن الاستقرار للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التنافسية،

Résumé

Les progrès techniques et cognitifs qui ont accompagné la révolution technologique et la tendance croissante vers la mise en place d'un marché mondial ont accentué l'intensité de la concurrence entre les États. L'Algérie, au regard de cette dynamique, s'efforce d'améliorer la compétitivité de son économie grâce à l'application d'une série de réformes qui touchent, quasiment, tous les domaines, et elle a travaille por la restucuration de son économis pour s'adapter aux transformations économiques, cette démarche a le but de déterminer la compétitivé des entreprises économique algériennes.

L'économie allgérienne posséde des capacités avancées à travers le quels peut se substituer à la dépendance de secteur hydrocabrure de la réalisation et la diversification en vue d'un stabilité économique.

***Mots clés**: économie algérienne, compétitivité*

فهرس المحتويات

** فـهرس المحـتويـات **

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداءات	
ملخص	III
فهرس المحتويات	IIII
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	III
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والمعرفي حول الميزة التنافسية	
تمهيد	06
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية	07
المطلب الاول: أهمية المنافسة وأسبابها ومصادرها	08
المطلب الثاني: دور ودراسة وتحليل في إستراتجية التسويق التنافس	14
المطلب الثالث: الميزة التنافسية ومؤشراتها	17
المطلب الرابع: خصائص الميزة التنافسية ومحدداتها	22
المبحث الثاني: طرق قياس التنافسية ومؤشراتها	25
المطلب الأول: المؤشرات المحدودة	25
المطلب الثاني: منافسة المشروع ومؤشراتها	25
المطلب الثالث: تنافسة فرع النشاط الاقتصادي	26
المطلب الرابع : منافسة البلد	27
المطلب الخامس: المؤشرات الموسعة	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري واقع وآفاق	
تمهيد	32

المبحث الأول: المراحل التي مر بها اللإقتصاد الجزائري	33
المطلب الأول: من المرحلة الأولى في العهد الاستعمار إلى مرحلة التخطيط للتنمية اقتصادية (1962_1979)	33
المطلب الثاني: مرحلة التحول الإرادي لإصلاحات (1980_1986)إلى مرحلة الاصلاحات الإقتصادية (1986_1993)	41
المطلب الثالث: مرحلة التطبيق سياسات التعديل الهيكلي (1994_1998)	42
المطلب الرابع: مرحلة برامج النمو الاقتصادي من 1994 إلى يومنا هذا	43
المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل النشاطات الاقتصادية المتاحة	45
المطلب الأول: طبيعة الإقتصاد الجزائري	45
المطلب الثاني: القطاع النفطي بين واقع الارتباط حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري	64
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات	68
المطلب الرابع:واقع القطاع الفلاحي وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر	76
المطلب الخامس: علاقة الاقتصاد الجزائري مع مؤشرات التنافسية	94
خلاصة الفصل	108
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	110
المبحث الاول: الإجراءات المنهجية والدراسة الوصفية للعينة	111
المطلب الاول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	111
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية للعينة	112
المبحث الثاني: تحليل و تفسير النتائج	117
المطلب الاول: دراسة المحاور	117
المطلب الثاني: دراسة صدق وثبات االستمارة	123
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	124

خلاصة الفصل	131
خاتمة	133
قائمة المراجع	135
الملاحق	142

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصادر الميزة التنافسية أو القيمة	11
02	تأثير الجودة على الربح	12
03	مصادر بناء الميزة التنافسية	13
04	تطور الولادات الحية في الجزائر(بالآلاف) خلال الفترة 2000-2014	45
05	تطور حجم الدّين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2013	49
06	مؤشر التنافسية العالمية (GCI)	95
07	الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية	100
08	فجوة التنافسية العربية مع دول المقارنة	103
09	فجوة تنافسية العربية مع كوريا	105
10	ميزان التنافسية العربية	106
11	توزيع العينة حسب الجنس	112
12	توزيع العينة حسب المؤهل	113
13	توزيع العينة حسب المصلحة	114
14	توزيع العينة حسب الخبرة	115
15	توزيع العينة حسب النشاط	116

** قائمة الجداول **

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية للجزائر	37
2	الاستثمارات من 1963 إلى 196	40
3	طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر	46
4	تطور الدين العمومي الخارجي للجزائر خلال الفترة: 1998 -2011	48
5	الجدول تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2013).	50
6	جدول رقم 6 -2 : تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2013)	51
7	يمثل نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000-2010)	52
	الجدول رقم 8-2 أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2010)	54
8	تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963 – 1969	57
9	الانفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967- 1969	57
10	الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970- 1973	58
11	الإنفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة - 1973 1967	58
12	مؤشر التنافسية العربية في دول المقارنة الإنفاق الاستثماري حسب مختلف القطاعات خلال 1974-1977	58
13	الاتفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة - 1977 1974	59
15	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984 (مليار دج)	59
16	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج	62
17	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي2010-2014(مليار دج)	63
18	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2013(%)	67

19	إستعمالات تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجزائر	70
20	الفرق بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة	72
21	مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	73
22	تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2013/1980)	79
23	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013/1980)	79
24	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة1980-2013 (مليون دولار)	80
25	تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة 1980- 2012	80
26	تطور مساهمة العمالة الفلاحية خلال الفترة 1980- 2013	81
27	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة 2001- 2014	82
28	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة /الفروع سنة 2009/2008	83
29	أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية	95
30	ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية خلال الفترة 2010-2013	96
31	ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة خلال الفترة الممتدة من2010-2013	97
32	ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار خلال الفترة الممتدة من سنة 2010إلى غاية 2013	98
33	مؤشر التنافسية العربية في دول المقارنة	102
34	مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2012	106
35	مؤشرات تنافسية الأداءات للاقتصاد الجزائري لفترة 2009 و 2012	107
36	توزيع العينة حسب الجنس	112
37	توزيع العينة وفق عنصر الشهادة(المؤهل)	113

38	توزيع العينة حسب المصلحة	114
39	توزيع العينة حسب الخبرة	115
40	توزيع العينة حسب النشاط	116
41	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول	118
42	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني	119
43	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث	120
44	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع	121
45	درجة الارتباط ما بين المحاور	122
46	نتائج اختبار كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z	124
47	نتائج اختبار T للفرضية الأولى	125
48	نتائج اختبار T للفرضية الثانية	126
49	نتائج اختبار T للفرضية الثالثة	128
50	نتائج اختبار T للفرضية الرابعة	129

مقدمة عامة

مقدمة:

يتميز العصر الراهن بتزايد سرعة إيقاع الابتكارات وظهور منتجات جديدة مع قصر شديد في دورة حياتها؛ فالمستهلك لم يعد يقف عند حاجة معينة، ولا يرضى بإشباعها عند أول سلعة يراها في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية من تزايد كبير في المنافسة، وتطور هائل في التكنولوجيا والعمليات الابتكارية؛ حيث أصبح من الضروري على المؤسسات للنجاح واستمرارية نشاطها القيام بإنتاج سلع جديدة أو محسنة لإرضاء الزبائن وتلبية رغباتهم ومواجهة المنافسة المتزايدة عن طريق تبني أساليب جديدة تتلاءم وطبيعة المرحلة؛ حيث يكون التجديد والابتكار المحور الأساسي لهذه الأساليب.

ومع انفتاح الأسواق وتزايد المنافسة العالمية زادت أهمية الابتكار، حيث أصبحت المؤسسات التي لا تعطي أهمية لاستحداث منتجات جديدة وتسويقها بشكل فعال مهددة بخطر الزوال، مما يجبرها على اتباع سياسات قد تأتي بالجديد وتعمل على جذب المستهلك المحلي عن طريق الجودة والسعر.

تؤكد الخبرة التاريخية أن أي مؤسسة مهما كانت إمكانياتها أو قدراتها لا تستطيع المحافظة على موقعها التنافسي في السوق إذا اعتمدت الأساليب والإستراتيجيات التقليدية في عصر الثورة التكنولوجية والعولمة الاقتصادية ؛ إذ لا بد للمؤسسات -لكي تبقى -في ساحة التنافس أن تعتمد الابتكار الذي يعتبر أحد أهم الركائز لبناء وتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، حيث يمكن المؤسسات من تقديم تيارات مستمرة ومتدفقة من المنتجات الجديدة وإنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة، وتسليمها في الآجال المحددة وذلك بتطوير وسائل وآليات ونظم للإنتاج تتسم بالسرعة والمرونة و وفرة الإنتاج وارتفاع الجودة .مما يتيح لإدارة المؤسسات فرصا وإمكانيات غير مسبوقة في تنويع الإنتاج وتطوير خطوط المنتجات وإدخال التنويعات اللانهائية في مواصفات المنتوج التي تتقدم بها للسوق في أوقات قياسية وبالتالي يمكن القول بأن الابتكار يمنح للمؤسسات ميزة تنافسية طويلة المدى، خاصة في ظل محيط شديد التغير.

وفى الجزائر نجد بأن المؤسسات الوطنية تسعى جاهدة من أجل القيام بالابتكار وذلك من خلال لجوئها إلى العديد من المصادر، إذ تمكنت هذه المؤسسات من تكوين إرث تكنولوجي معتبر وإنشاء العديد من القواعد التكنولوجية والعلمية .لكن هذا يبقى قليل أمام الثورة التكنولوجية المتسارعة، حيث لم تهتم المؤسسات الوطنية ببلورة سياسة حقيقية للابتكار تقوم على دراسة فعالة للإمكانات اللازمة للبحث والتطوير، كما أنها لم تقم بالتمويل الكافي للهياكل والمؤسسات التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير.

على الرغم ما يشهده قطاع الاتصالات في الجزائر من تطور كبير وسريع للغاية، خاصة فيما يتعلق بالاتصالات اللاسلكية والهواتف النقالة؛ حيث يعتبر هذا القطاع من البنى التحتية الضرورية لتحريك عجلة النمو الاقتصادية، إلا أنه ما زال بحاجة إلى تدعيمه أكثر فأكثر لجعله قطاعا محركا لباقي القطاعات الأخرى.

إشكالية البحث:

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية التالية:

- **ما هو واقع وآفاق تنافسية الاقتصاد الجزائري ؟**

وسيتم مناقشة هذه الإشكالية وفق التساؤلات التالية:

- ما مقصود بالتنافسية واهميتها ؟
- ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري ؟
- هل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يمكن أن تنجح في تعزيز قدراتها التنافسية ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي تم وضع الفرضيات التالية:

- للتنافسية أهمية اقتصادية عالية للتحكم والبقاء
- الاقتصاد الجزائري ضعيف التنافسية.
- المؤسسة الاقتصادية تتجه نحو التنافسية.

دوافع اختيار الموضوع:

لعل من أهم الأسباب التي كانت وراء اختيار موضوع البحث الاعتبارات التالية:

- من المواضيع الحيوية والمهمة والحديثة في الاقتصاد.
- في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم يعتبر تعزيز القدرة التنافسية من أهم الأولويات المتبعة في استراتيجيات التنمية.
- الحرص على دراسة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.
- رغبة شخصية للبحث في مختلف جوانب الموضوع.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية إذ أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات فضلا عن تعدد الجهات المصدرة لمؤشرات التنافسية كالمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد العربي للتخطيط...الخ. وتتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات اقتصادية فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية وكذا تحقيق التطور الاقتصادي. ومن ثم فإن موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة لمعرفة الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري وكذا المعوقات التي تقف حائلا أمام تطوره، وفي نفس الوقت لتحسين أدائه يبرز من خلالها تحديات كبيرة لابد من مواجهتها والتعامل معها، وبذلك فإن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها.

اهداف الدراسة:

وتتجلى أهداف الدراسة في:

- إدراك مفاهيم حول التنافسية والتحكم فيها.
- الاطلاع على الاقتصاد الجزائري وميزاته ومقوماته وتطوراته مرحلة بمرحلة وإدراك نقاط القوة والضعف.
- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث:

لكي تتحقق تلك الأهداف للبحث، تم بناء نموذج لاختبار مدى صحة الفرضيات،وذلك بالاعتماد على منهج المنهج الوصفي الاستقرائي لوصف حالة الاقتصاد الجزائري والقدرة التنافسية وتحليلها كها، ثم إجراء دراسة ميدانية واستخلاص النتائج القياسية والخلاصة

الدراسات السابقة:

- قريد عمر، **تحسن مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2014 -2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر في أهم التقارير التنافسية الدولية والوقوف على مدى نجاعة مختلف الإجراءات والإصلاحات المطبقة لتحسينه، وتسليط الضوء على دور الدولة في مجال دعم القدرة التنافسية للاقتصاد وابراز اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي قد يلعبه في عملية التنمية.
- بلمختار ياسين، **واقع الابتكار و تطوير منتجات جديدة في المؤسسة الصناعي**(حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية)، جامعة الجزائر، 2007 ، غير أن هذه الدراسة ركزت على دراسة الابتكار في المؤسسات الصناعية فقط ولم تربط الابتكار بالميزة التنافسية، بينما دراستنا تحاول إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة.
- سماح صولح، **دور تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية لمؤسسة الاقتصادية**: دراسة الحالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بوماش بسكرة (2007-2008 ،) مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة .حيث تهدف هذه الدراسة إلى السعي إلى إخراج إدارة الموارد البشرية في مؤسساتنا من محيطيا الضيق المتمثل في الأنشطة الروتينية كالتعيين والترقية والتحفيز...., في محاولة لمواكبة التطور الحاصل في الاهتمام بالعنصر البشري .وعلى المستوى الميداني قامت الباحثة بالبحث في كيفية تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.
- عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2016 -2017 جامعة أبكر بلقايد تلمسان، هدفت هذه الأطروحة الى معرفة أهم العوامل التي تؤثر في

تنافسية الاقتصاد الخارجي ومختلف الأسباب التي تعيق التقدم في الترتيب العالمي لتنافسية الاقتصاد الجزائري والاجراءات والبدائل الضرورية لجعل الاقتصاد أكثر تنافسا

- كلثوم كبابي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية خلال السنة الجامعية 2007-2008 تحت عنوان: **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر، المغرب وتونس.** وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة المؤشرات الدالة على نجاح الدول في تطوير تنافسيتها والأسباب الكامنة وراء ضعف تنافسية دول المغرب العربي وكيف يمكن لها النهوض بقدرتها التنافسية وتفعيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ريحان الشريف وهوام لمياء، موضوع في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36 في سنة 2013 تحت عنوان: **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري.** هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر وإبراز الجهود التي بذلتها الجزائر للنهوض بقدرتها التنافسية.

الأدوات المستخدمة:

لإعداد هذا البحث تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الإنترنت، وغيرها. أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة من أدوات جمع المعلومات ثم إخضاعها للتحليل الإحصائي.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الموضوع تم إتباع منهجية تعتمد على تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، اثنان منها للجزء النظري وفصل للجزء التطبيقي.

حيث سنتناول في الفصل الأول مدخل نظري للميزة التنافسية وذلك من مبحثين :

المبحث الأول نتطرق فيه إلى ماهية الميزة التنافسية، أما المبحث الثاني فسنخصصه

طرق قياس المنافسة ومؤشراتها ، بينما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى الاقتصاد الجزائري واقع آفاقه سوف نتحدث في المبحث الأول المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري اما المبحث الثاني طبيعة اقتصاد الجزائري في ظل النشاطات الإقتصادية المتاحة.

بينما الفصل الثالث فسوف نخصصه للتحليل الميزة التنافسية وتنمية الإقتصاد الجزائري ، وذلك بعد تحديد مفهوم الهادف للميزة التنافسية ، ثم التعرض إلى مفهوم الإقتصاد الجزائري .

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والمعرفي للميزة التنافسية

تمهيد:

لقد أصبح موضوع التنافسية من المواضيع التي تشغل المنظمات كثيرا، إذ يقضي المسيرون جزءا كبيرا من وقتهم في التفكير الجاد في هذا الموضوع كونه يلعب دورا كبيرا في مصير منظماتهم، وقد شهدت العقد الأخيرة التعمق في هذا الموضوع من قبل المنظمات التنسيق مع الجهات البحثية من اجل التوصل إلى الأسرار و الأسس التي تستطيع من خلالها المؤسسة الاقتصادية الحصول على ميزة تنافسية في السوق.ففي ظل التنافسية وسرعة التغير في رغبات واحتياجات الزبائن والعملاء تسعى للتطوير المستمر لتحقيق التميز والبقاء في الأسواق، واكتساب ميزة تنافسية قوية لمجابهة التحديات والاستمرارية الدائمة التي تزايد بفعل الزيادة التحالفات الإستراتيجية، والتي تزايدت معها القدرات التنافسية التي تملكها، وكذا بفعل تطبيق اتفاقية الجات تحرير التجارة الدولية، وحتمية العولمة الاقتصادية مما دفع المؤسسات إلى السعي نحو التحقيق الميزة التنافسية أو أكثر.

وبناءا على هذا فإننا نقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث تبين أهمية الميزة التنافسية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية

المبحث الثاني: طرق قياس التنافسية ومؤشراتها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية

تعريف الميزة التنافسية :لقد أعطت للميزة التنافسية تعاريف عدة تصب في مجملها في مصب واحد، وهو ما الذي يميزنا عن باقي المنافسين المتواجدين معنا في السوق؟ وهذه الجملة من تعاريف التالية:

يعرف تقرير المنافسة العالمية تنافسية البلد بأنها: "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي".

كما تعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية تنافسية الدولة بأنّها: (S Commission On Industrial Competitiveness) " قدرة البلد على إنتاج السلعوالخدمات التي تنجح في امتحان أو اختيار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطن

يرى Mc Fetridge :أن الميزة التنافسية لمؤسسة مايمكن ان يتحقق في حالة ما إن كان بإستطاعتها ان تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون ان يكون ذلك على حساب الأرباح[1]

تعرف المنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OECD)التنافسية على مستوى الوطني بانها "الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية الذي تحافظ فينه على توسع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل"(ou) فيما يتعلّق بالتنافسية على مستوى القطاع فهي تعني: " القدرة على تزويد المستهلك[2]

بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة،ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)" ، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال

الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج،إضافة إلى مقاييس تتعلّق بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة. ويكون القطاع تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل(TFP) فيه مساويا لها لدى المؤسسات الأجنبية المزاحمة أو أعلى منها أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب أو يقل عنها وثمّة العديد من الدراسات التي

---

[1] بومدين يوسف، **دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء الحالي للمؤسسات الإقتصادية وعلوم التسيير** "رسالة ماجستر ،جامعة الجزائر ،2006،ص 56.

[2] عبد الرحمان بن عنتر،"**نحو_تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية**"، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل لاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 ، ص 147

أجرت مقارنات دولية للإنتاجية الكلية للعوامل ونموها حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، وأجرت تقسيم الفوارق التكلفة وأصول التفاوتات في مستويات الإنتاجية.

كما عرف البعض التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة "،ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دولي والمستوى الثالث للتنافسية أي تنافسية المؤسسة هو محل الاهتمام في هذا البحث،كماتعرف بصفة عامة وهي: الدولة، القطاع، المؤسسة هي علاقة تكاملية إذ أنّ أحدها يؤدي إلى الأخر فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي ، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة. تجدر الإشارة إلى أنّ البعض يخلط بين مفهوم التنافس (المنافسة) والقدرة التنافسية إلاّ أنّ هناك فرق مفاهيمي مهم بينهما حيث أنّ التنافس (المنافسة) هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في الدولة المعنية وبالتالي الشروط التي تصف السوق في هذه الدولة بينما نجد التنافسية بصفة عامة هي قدرة الدولة على تصريف بضائعها في الأسواق الدولية و لا شك أن التنافس والتنافسية يؤثران على بعضهما البعض الآخر حيث أنّ اشتداد المنافسة في الأسواق المحلية[1].

المطلب الأول: أهمية المنافسة وأسبابها ومصادرها:

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفّرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أنّ الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين، ومن المعلوم أنّ المؤسسات في الوقت الحاضر هي التي تتنافس وليست الدول وعليه فإنّ المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على مهمة رفع مستوى معيشة أفراد دولها وللدخول في الحلقة المنتجة وإحداث تغيير نحو المزيد من الازدهار والنمو لا بد من إدراك أنّ التنافسية هي الإنتاجية بحيث لا بدمن استثمار واستغلال كل الطاقات للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق والزبائن والمنتجات ذات النوعية والجودة العالية وكل ما

[1] عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص 5.

من شأنه أن يرفع من الإنتاجية.كما تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

وعليه فإنّ توفير البيئة التنافسية يعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

هذا بالإضافة إلى أنّ القدرة التنافسية تساعد في القضاء على أبرز عقبة تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية هي عقبة ضيق السوق المحلي التي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير[1].

إن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من. محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي وبالتالي أصبح ما يميز النشاطات الاقتصادية في وقتنا الحاضر هو وقوعها في هاجس التنافس وبدأ الاهتمام يتجه نحو الميزة (القدرة) التنافسية كنموذج استرشادي للتنمية.

أسباب التنافسية:

تتعدد الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، ومن العوامل التي تمثّل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات هي من أهم تلك الأسباب:

1. ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة التجارة ومنظمة التجارة العالمية الدولية نتيجة اتفاقيات الجات. (Gatt)

2. وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.

3. سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكات الإنترنيت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة.

4. تدفّق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال.

5. مع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق تحول السوق إلى سوق مشترين تتركّز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت

[1] Austin, J.E "Managing in Developing Contries: Strategie Analysis and operation techniques .NewYork, the Free Press , 1990, p 40 .

أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

ونتيجة للأسباب السابقة يتمتع المستهلكون والمشترون عموم ا سواء من الأفراد والمؤسسات بميزة تعدد البدائل وانفتاح الفرص أمامهم للمفاضلة والاختيار من بين المنتجات والخدمات المتنافسة مما يضع المتنافسين في موقف صعب يتطلب بذل الجهد الأكبر أي المزيد من التنافس لإرضاء العملاء والاستحواذ عليهم أو اقتناصهم من المنافسين.

كذلك يتمتع المنافسون في مختلف قطاعات الإنتاج في معظم دول العالم بوفرة المعلومات العلمية ونتائج التطويرات التقنية نتيجة كثافة عمليات البحث العلمي والتطوير التقني التي تتولاها مؤسسات عديدة في الجامعات ومراكز ومعاهد التطوير التقني سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص وكذا مكاتب الاستشارات والبحوث المتخصص في جميع مجالات الإنتاج والأعمال . والنتيجة أنّ هذا التدفق لنتائج البحوث والتطورات التقنية يتيح للمؤسسات المعاصرة الدخول في مشروعات مهمة لتطوير منتجاتها دون أن تضطر إلى تكوين إمكانيات للبحث والتطوير خاصة بها.

- **مصادر الميزة التنافسية.**

لا يمكن لأي مؤسسة بأن تتمتع بميزة تنافسية، إلا إذا توافرت لديها مجموعة مصادر وموارد تنشأ من خلالها هذه الميزة، إذا عرفت المؤسسة استغلالها بشكل أمثل، ولكن مصادر هذه الميزة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب المجال الذي تنشط فيه هذه المؤسسة، وحسب إمكانياتها لذا سنحاول التعرف على بعض هذه المصادر من خلال هذا المطلب:

لقد قام MICHAEL PORTER بتحديد مصادر الميزة المنافسة، وحصرها في التكلفة، والتميز، الى جانب بعض المعايير الكلاسيكية مثل: الوفرات الاقتصادية، زيادة إنتاجية، عوامل الإنتاج، تخفيض التكاليف.

بالنسبة لمعيار التميز:نجده في بعض المراجع مرادف لجودة المنتوج والتي على أساسها يتم التفضيل بين المنتجات المطروحة في السوق، وفي ما يلي شرح وتوضيح لفكرة M.PORTER من خلال الشكل (III-3) الموالي:

الشكل (1-1) مصادر الميزة التنافسية أو القيمة.

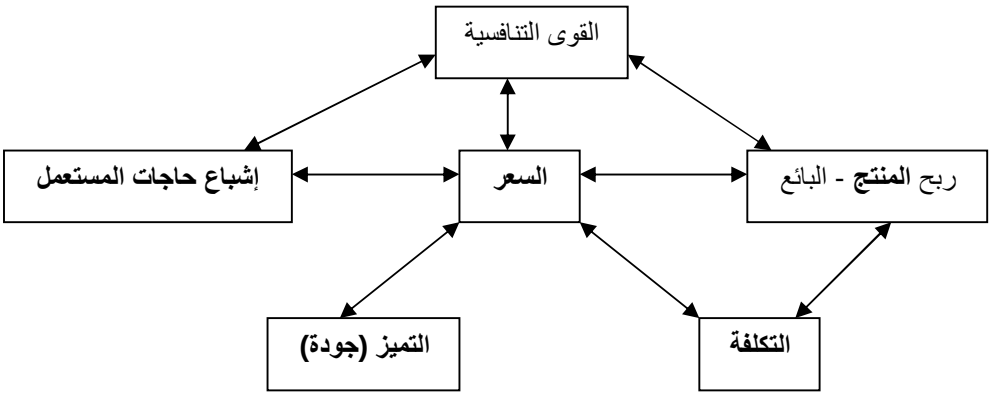

Source: Tugrul Atamer et Roland Calori: Diagnostic et décisions stratégiques, édition DUNOD, Paris, 1998, P13 .

فالشكل يوضح لنا مصادر الميزة التنافسية حسب نظرة M. Porter والمتمثلة في التكلفة، التميز(الجودة)، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى الأسعار بخفضها أو رفعها، ويمكن أن تكون عاملا في إشباع حاجات ورغبات الزبائن والمستهلكين، وفي زيادة أرباح المؤسسة، مما يساعدها على مواجهة القوى التنافسية .

بالنسبة للتكاليف : يمكن أن تكون مصدرا للميزة التنافسية، إذ تمكنت المؤسسة من تقديم منتجات، بشكل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التحكم في تكاليف الإنتاج وفي التكنولوجيا والمهارات المستخدمة وهذا ما يساعد المؤسسة على رفع أو خفض أسعارها بكل حرية، دون أن يؤثر ذلك على أرباحها[1].

أما **التمييز** فيمكن أن يكون مصدرا للميزة التنافسية، إذا استطاعت المؤسسة إنتاج منتجات متميزة بخصائص ومواصفات معينة وذات قيمة أكبر للمستهلكين والزبائن بالنسبة لمنتجات المنافسين الآخرين وهذا ما يساعد المؤسسة على رفع أسعارها.

هذا ويمكن اعتبار السعر كمصدر للميزة التنافسية، إذا كانت للمؤسسة القدرة على تخفيضه على المدى الطويل بنسبة أقل لنفس المنتجات التي تنتجها مؤسسات منافسة، دون أن يؤثر ذلك على أرباحها أو تكاليف الإنتاج لديها[2].

---

[1] - MICHAEL PORTER : L'avantage concurrentiel des nations, inter édition, PARIS, 1986, P 43.

[2] - جمعة هوام، زهية خياري: تحقيق التنافسية في التكاليف والأسعار، الملتقى الدولي حول التنافسية وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002، ص 13.

هذا وهناك من يلخص مصادر التنافسية في أربع عناصر هي:[1]

1- **الكفاءة**: يقصد بها قدرة المؤسسة على تقديم منتجات بأقل تكلفة ممكنة، أي استغلال أقل مقدار من المدخلات (موارد أولية ..) لإنتاج مخرجات (سلع وخدمات)، أي القدرة على التحكم في تخفيض التكاليف واكتساب صفة التميز في ذلك مقارنة بالمنافسين.

2- **الجودة**: ويقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق جودة في منتجاتها، تخلق قيمة لدى زبائنها، وتلبي حاجاتهم ورغباتهم، مما يمكن المؤسسة من تخفيض تكاليفها ورفع أسعارها، وزيادة إنتاجيتها، وبالتالي ارتفاع في أرباحها، ومنه فالجودة تعتبر مصدر هام لبناء الميزة التنافسية للمؤسسة وأمرا حتميا من أجل بقائها واستمرارها. والشكل (III-4) يوضح هذه الأهمية:

الشكل (2-2): تأثير الجودة على الربح.

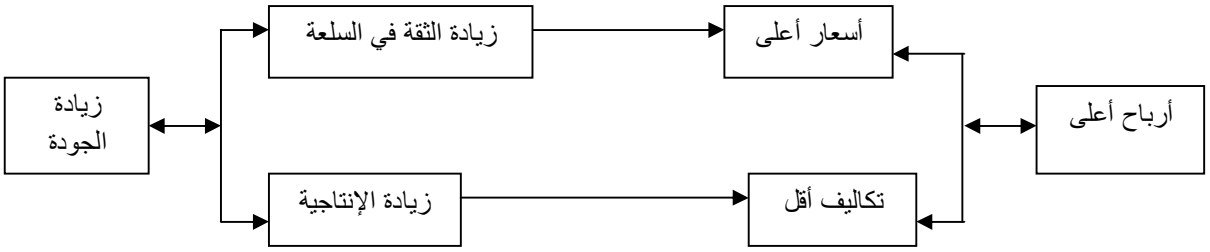

المصدر: شارلز وجاريت جونز: الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، 2001، ص201.

3- **التجديد**: (**الابتكار**): ويعتبر أهم مصادر بناء ميزة تنافسية، ويعرف بأنه «توليد أفكار جديدة في مجال الإنتاج، وتقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية على أن تكون للمؤسسة الأسبقية في ذلك بالنسبة للمنافسين الآخرين»[2]

كما يعتبر التجديد خاصة التكنولوجي منه بأنه «المحور الذي تقوم عليه وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة التي تقوم على أساس المعرفة العلمية والمهارات (Le savoir et savoir –faire)، والكفاءات التي تسعى المؤسسة لامتلاكها باعتماد المعرفة في إستراتيجيتها»[3].

[1]- شارلز وجاريت جونز: مرجع سابق، ص ص 196-202.

[2]- أحمد سيد مصطفى: إدارة الانتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، مرجع سابق، ص 626.

[3]- رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية ، الملتقى الدولي حول التنافسية وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30أكتوبر2002، ص 13.

فالتجديد حسب هذين التعريفين يمكن المؤسسة من طرح منتجات متميزة وجديدة في السوق، انطلاقا من الكفاءات والمهارات التي تمتلكها وهذا ما سيمنحها صفة التميز والقدرة على تخفيض تكاليفها وفرض أسعار مرتفعة.

4- **الاستجابة لحاجات الزبائن والمستهلكين (العملاء)**: ويقصد بها قدرة المؤسسة على تحديد حاجات ورغبات الزبون أو المستهلك والعمل على إشباعها والاستجابة لها، مما يخلق لها صفة التميز، وترتبط هذه الاستجابة بعدة عوامل منها:

- تحسين جودة وتطوير وتصميم المنتجات بشكل يتوافق ويتلاءم مع حاجات ورغبات الزبون أو المستهلك.
- تقليص وقت تقديم السلعة أو الخدمة للزبون أو المستهلك.
- التفوق بخدمات ما بعد البيع.

وهذه المصادر الأربع تشكل مصدرا للميزة التنافسية للمؤسسة، وذلك بالعمل جنبا إلى جنب بطريقة متكاملة تسمح للمؤسسة بتخفيض التكاليف، وفرض أسعار مرتفعة، وهذا ما يوضحه الشكل (III-5) الموالي:

الشكل (3-3): مصادر بناء الميزة التنافسية.

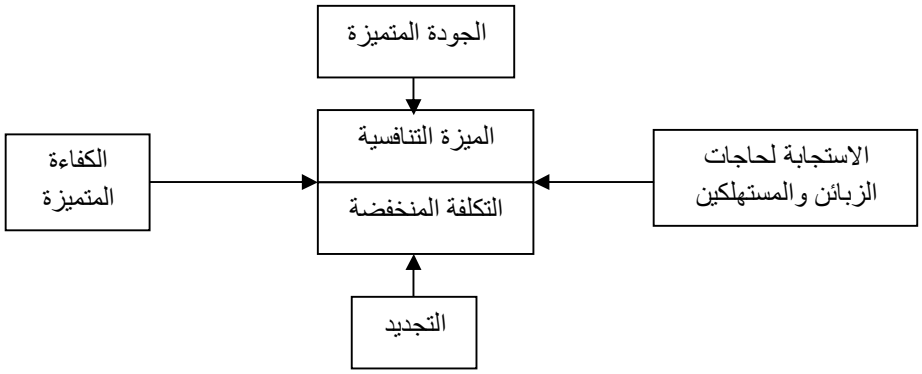

المصدر: شارلز وجاريت جونز، مرجع سابق، ص 196.

تصنف **القدرة المالية** في قائمة مصادر الميزة التنافسية، باعتبار المصدر الذي يمد المؤسسة بالإمكانات والوسائل الضرورية للاستثمارفي بعض النشاطات والاستراتيجيات التنافسية، والتميز بها في السوق[1].

[1]- RICHARD ET DAVENI : Hyper compétition, vuibert, paris, 1995, pp 166-167.

ومما سبق ذكره نستنتج أن مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة هي تلك الموارد والوسائل التي تمكنها من خلق قيمة مضافة لدى زبائنها والتميز في السوق، إذا أحسنت استغلالها، وتختلف هذه المصادر من مؤسسة إلى أخرى حسب إمكانياتها وظروفها، وتعتبر الجودة وتخفيض التكاليف والكفاءة والتجديد، والاستجابة لحاجات الزبائن والمستهلكين والسعر أهم هذه المصادر.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل المنافسة في إستراتجية التسويق

1. **إستراتيجية مايكل بورتر التنافسية:**[1]

وقد وضح مايكل بورتر مفهومه حول الاستراتيجة واصفا أيها بالقوى التنافسية الأساسية، والاستراتجيات الأساسية الشاملة، التسلسل القيمي، وقد عرف الإستراتيجية على أنها الأمور والتحديات الخاصة والتطور المشترك مع الآخرين عندما يتشكل هذا النظام البيئي، وركز على استشارة العديد من العقول حيث ان الإستراتيجية تعتبر عمل الإدارة العليا ، ولكنها ليست عمل الإدارة العليا بمفردها ، فكلما اشترك المزيد من الناس في التفكير في الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه شركتك فذلك الأفضل لك، وأيضا وجب الالتزام بالحقيقة هذا الأمر صعب حيث يجب أن تكون صريحاً جداً مع نفسك فيما يتعلق بالحاضر والماضي قبل أن تبدأ في الإعداد للمستقبل.

وعلى صعيد متصل فقد ذكر الكاتب محمد عبد العظيم أن الشركات لا تقوم بوضع وتطبيق استراتيجيات التسويق التنافسية القائمة على تحليل البيئة الداخلية والخارجية بالتركيز على نقاط التميز والمحاور الرئيسية للنجاح في الصناعة المعنية لمواجهة المنافسة، لذلك تفشل في البقاء والاستمرار والتطور إذا فُتح مجال صناعتها للمنافسة أو رفع الدعم الحكومي عنها.

فإذا واجهت إحدى هذه الشركات منافسة وذلك بدخول شركات جديدة تسوق نفس الخدمات المقدمة من تلك الشركات، فما هي الحلول لمواجهة هذه المنافسة، والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هي انجح الاستراتيجيات التسويقية التي يمكن أن تتبعها الشركات لمواجهة المنافسة ؟ وكيف تختار استراتيجياتها التسويقية التنافسية؟ وهل تتلائم هذه الاستراتيجيات مع طبيعة المنافسة التي تواجهها حركة الشركة التنافسية في السوق؟

يمثل محيط المشكلة اتجاها يجمع بين عقبات الإدارة الإستراتيجية للتسويق وصعوبة بناء الخطط والاستراتيجيات التسويقية، وقد توصل الباحثين في هذا المجال إلى أهم النتائج التالية:

1. قيام وحدة التخطيط الاستراتيجي بوضع خطط خمسة لكافة أنشطة الشركة وعليه تقوم بالتخطيط الاستراتيجي لأنشطة التسويق والمبيعات وكذلك آراء المبحوثين دلت على وجود مفاهيم الإدارة الإستراتيجية بالشركة.

[1] أحمد مصطفى "**التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير**" **الطبعة الأولى**، القاهرة، 2001، ص 129.

2. توفر المفهوم العلمي عند أداء وظائف التسويق أدى ذلك لفاعلية التخطيط الاستراتيجي استعدادا للمنافسة.
3. يتم اختيار استراتيجيات التسويق التنافسية وفقا للظروف الداخلية والخارجية للشركة مما يؤدى للتوافق عند التطبيق العملي لهذه الاستراتيجيات.
4. أدى وجود استراتيجيات التسويق التنافسية لأنشطة الشركة لتحقيق أهداف الشركة في بيئتها التنافسية وذلك بزيادة فرص البقاء والاستمرار في سوق التنافسي.

وخرجوا من هذه النتائج بأهم التوصيات التالية:

توصيات عامة: أن يكون التخطيط الاستراتيجي شاملاً لكل أنشطة وبرامج العمل، وأهمية إلتزام القيادة الإدارية العليا بتطبيق ومتابعة الإستراتيجية، والتقويم المستمر والتقييم الفعال للخطط الإستراتيجية، فلابد من توفر نظام للرقابة والتوجيه يساعد علي التغذية العكسية للمعلومات الداعمة للتخطيط الاستراتيجي، وان أهمية بناء نظم معلومات إدارية تساعد في تطوير الخطة الإستراتيجية ودعم القرارات الإستراتيجية.

2. **أنواع استراتيجيات التسويق**

1. **الإستراتيجيات القومية والإقليمية وإستراتيجيات السوق المحلية**: تساعد هذه الإستراتيجية في تحديد هوية الخطة التسويقية هل هي قومية أم أنها مزيج من خطط على المستوى القومي الإقليمي.
2. **الإستراتيجيات الموسمية**: إن القرارات الإستراتيجية التي يجب التفكير فيها هي متى تقوم بالإعلان عن المنتج أو الترويج له أو تخزينه.
3. **نموذج(PORTIER) للإستراتيجيات العامة**: يفترض PORTIER وجود ثلاث إستراتيجيات يمكن أن تحقق من خلالها المنظمة ميزة تنافسية أكيدة.
4. **التكتيكات التنافسية**: التكتيكات تلك الخطة التشغيلية أو التنفيذية، يمكن النظر إليها كحلقة وصل بين صياغة وتنفيذ الإستراتيجية.
5. **إستراتيجية قيادة التكلفة**: هي الإستراتيجية التي تضع المنظمة كأقل المنتجين تكلفة من قطاع الصناعة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاج بمعايير نموذجية والبيع بالأسعار الرائدة في السوق.
6. **إستراتيجية التمييز**: من خلال البحث عن التمييز أو الانفراد بخصائص استثنائية مثل الأسعار الشخصية وخدمات ما بعد البيع.
7. **إستراتيجية التركيز**: تستند هذه الإستراتيجية على أساس اختيار مجال تنافسي محدود في داخل قطاع الصناعة حيث يتم التركيز على جزء معين من السوق وتكثيف العمل في هذا الجزء، لإبعاد الآخرين ومنعهم من التأثير على المنظمة في حصة هذا الجزء. مثلا قيام شركة سيارات بالتركيز على إنتاج السيارات الصغيرة.

8. **إستراتيجيات المزيج التسويقي**: يمكن التعبير والتحكم في عناصر المزيج التسويقي(المنتج، السعر، التوزيع، الترويج) بما يخدم أهداف المنظمة.

9. **إستراتيجيات للإنفاق**: لتدعيم المبيعات الضعيفة والمنافذ والأسواق ذات المبيعات الأقل يتطلب هذا استثمارات مالية.

كما يمكن تصنيف الإستراتيجيات إلى: إستراتيجيات المحيط الأزرق وإستراتيجيات المحيط الأحمر، قاصدا بإستراتيجيات المحيط الأزرق: الإستراتيجيات التي تحدد من خلال فتح مساحة غير معروفة مسبقا، وخلق الطلب وفرص النمو المعرفي، وأما إستراتيجيات المحيط الأحمر: هي الإستراتيجيات الموجودة اليوم، أي ضمن مساحة السوق المعروفة.

3. مزايا التخطيط الاستراتيجي

يترتب على إعداد التخطيط الإستراتيجي الفعال حصول المنشأة على العديد من المزايا والفوائد أهمها مساعدة المنشأة على التعرف على البيئة التي تعمل فيها والكشف عن الفرص البديلة المتاحة أمامها، والتعرف على القيود والتهديدات التي تؤثر على عملها، لتحقيق التوازن بين المنشأة والبيئة التي تعمل فيها، ومساعدة المنشأة على تحديد وتحليل خصائص السوق الذي تعمل فيه في الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك يعمل على مساعدة رجال التسويق على التنبؤ بالمستقبل والكشف عن المشكلات التسويقية المحتمل حدوثها، مما يتيح الفرصة للاستعداد لمواجهتها، ومساعدة رجال التسويق على التعرف على الآثار المستقبلية لقراراتهم الحالية، وتوجيه الإدارة على تحديد وتحليل مواطن القوة والضعف في المنشأة بالمقارنة بمنافسيها، بالتالي تمكن المنشأة من قياس وتحليل وتقييم الفرص التسويقية واختيار أسسها وتحديد أهداف أكثر واقعية، لتحقيق التكامل والترابط بين أنشطة وعمليات التسويق من جهة، وبينها وبين أنشطة وعمليات المنشأة من جهة أخرى، فتسهل مهمة الرقابة على أنشطة التسويق والتخلص من أو تطوير وحدات الأعمال سيئة الأداء.

خصائص إستراتيجية التسويق

- الإنتاج في ظل وجود نظام تسويق إستراتيجي يضبط بطلب السوق.
- إستراتيجية التسويق سياسة إبداع وتغيير مستمر في المؤسسات ومنتجاتها سلع والخدمات.
- إستراتيجية التسويق وسيلة التميز التنافسي.
- التكامل والترابط مع جميع وظائف المنشأة
- تنمية أكبر البدائل للوصول إلى مهمة المنشأة وأهدافها الرئيسية.
- النظرة الشمولية للمتغيرات التي تتم التعامل معها.
- المرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة بصفة عامة.
- توفير التغذية المرتدة بالمعلومات، معايير اختيار إستراتيجية التسويق المستهدف.

• موارد الشركة: أي ما تملكه من موارد، فعند ما تكون محدودة الأفضل اعتماد إستراتيجية التركيز والعكس صحيح، أي امتلاك الشركة لوفرة من الموارد يجعلها أكثر قدرة على اختيار إستراتيجيات أخرى، مثل التسويق المتمايز.

• درجة تجانس المنتج: كلما زادت درجة تجانس المنتج التي تقدمها الشركة ولم تكن بينها اختلافات واضحة بينها كلما كان أفضل إتباع إستراتيجية التسويق الغير متمايز، مثل: الحديد والفواكه، والعكس صحيح كلما كانت المنتجات التي تقدمها الشركة مميزة ومختلفة في خصائصها وجودتها عن بعضها البعض، مثل: السيارات والكاميرات، كلما كان أفضل إتباع إستراتيجيات التسويق المتمايز.

• المرحلة التي يمر بها المنتج داخل دورة حياته: عندما تقدم الشركة منتج جديد فإنها تميل عادة في البداية للتركيز على نسخة أول شكل واحد منه، ومن ثم يكون من المفضل لها استخدام التسويق الغير متمايز أو التسويق المركز، أما عندما يصل المنتج إلى درجة النضوج عندها تبدأ الشركة للتحرك لاستخدام التسويق المتمايز.

• درجة تجانس السوق: إذا لاحظنا أن أذواق المشترين متشابهه وأنهم يشترون بنفس الكميات ولهم ردود أفعال متقاربة للجهود التسويقية الموجهة إليهم فان إستراتيجية التسويق غير المتمايز تكون الأنسب، والعكس حيث يفضل استخدام التسويق المتمايز كلما انخفضت درجة تجانس السوق المستهدف.

.إستراتيجية التسويق التي يستخدمها المنافسون: عندما يستخدم المنافسون التسويق المتمايز أو المركز ويكون إتباع الشركة للتسويق غير المتمايز اقرب إلى الانتحار، والعكس غير صحيح، حيث يساهم إتباع المنافسين للتسويق غير المتمايز في تمكين الشركة من الحصول على ميزة.

المطلب الثالث:الميزة التنافسية ومؤشراتها.

- **مؤشرات التنافسية**

إن جوهر التنافسية واحد هو تحقيق الربح لكن أشكالها ومؤشراتها تكون من خلال مستوى التحليل سواء أكان مشروعا أم قطاعا أم على المستوى الكلي حيث يمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها، الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي ، وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

أما بالنسبة لمؤشرات التنافسية علي مستوى الدولة ككل فهناك مؤشرات رئيسية وفرعية حيث أعتمد تقرير التنافسية العربية2005 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي على مؤشر رئيسي هو تقييم مؤشر تنافسية

النمو والذي يقيس بدورة قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو مستدام على المديين المتوسط والطويل، بحيث يعتمد في تحليله على ثلاثة مؤشرات فرعية متعلقة بالاقتصاد الكلي وهي:

1- مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي ويعكس هذا المؤشر مدى تطور بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال العوامل الفرعية التالية :

أ- مؤشر الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وله عوامل فرعية منها هامش سعر الفائدة والعامل الخاص بتوقعات الركود للسنة القادمة ومدى تحسن مقدرة القطاه الخاص في الحصول على القروض ومعدل العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العجز/ الفائض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل المدخرات القومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم

ب- ومؤشر التصنيف الائتماني للدولة ويقاس بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

ج- ومؤشر الهدر في الإنفاق الحكومي وله عوامل فرعية مدى الثقة العامة بالسياسيين المسئولين عن أموال الدولة ومدى توفير الإنفاق الحكومي للسلع والخدمات الغير متوفرة في السوق إضافةً إلى مدى انتشار ظاهرة تحويل الأموال العامة للشركات والأفراد خدمة للمصالح الخاصة.

2- مؤشر المؤسسات العامة ويعكس مدى تطور المؤسسات العامة من خلال العوامل الفرعية التالية:

أ- مؤشر العقود والقانون وله عوامل فرعية منها مستوى حماية حقوق الملكية بما فيها الأملاك المالية ومستوى استقلالية القضاء وأثر الجريمة المنظمة على تكلفة الأعمال وعدم المحاباة والتدخل من قبل مسئولي الحكومة في القرارات المتخذة في العقود والعطاءات.

ب-مؤشر الفساد ومن عوامله الفرعية مدى انتشار الرشوة سواء فيما يتعلق بدفعها للحصول على تراخيص للاستيراد والتصدير أو للحصول على الخدمات العامة والتأثير على معدل الضريبة السنوية

3- مؤشر التكنولوجيا ويعكس مدى تطور التكنولوجيا للدول من خلال العوامل الفرعية التالية:

أ- مؤشر الابتكار وله عوامل فرعية منها مدى تعاون الشركات مع الجامعات في مجالات البحث والتطوير ومعدل براءات الاختراع المسجلة لكل مليون نسمة من السكان ومدى توافر العلماء والمهندسين ومعدل الالتحاق في الدراسات العليا ومدى قابلية الشركات على استيعاب تكنولوجيا جديدة ونوعية مؤسسات البحث العلمي.

ب-مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وله عوامل فرعية منها وجود منافسة فاعلة بين مزودي خدمات الاتصال عبر الانترنت بشكل يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية ومدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى توافر القوانين والتشريعات

المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد مستخدمي الانترنت لكل 10000 نسمة من السكان وعدد أجهزة الحاسوب لكل 100نسمة.

ج- مؤشر نقل التكنولوجيا وله عوامل فرعية منها مدى انتشار ترخيص التكنولوجيا للحصول على تكنولوجيا حديثة ومدى قدرة الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا الحديثة.

بينما أعتمد تقرير التنافسية العالمي 2005-2006م على مؤشرين رئيسيين هما:

المؤشر الأول: تقييم مؤشر تنافسية النمو وهو نفس المؤشر المستخدم في تقرير التنافسية العربية 2005م الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

المؤشر الثاني : مؤشر تنافسية الأعمال ويتناول بدورة المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي , إذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الإنتاجية وبالتالي المستوى الاقتصادي الراهن المقاس بدورة بمعدل دخل الفرد وهذا المؤشر يعتمد بدورة على عاملين فرعيين :

1- **نوعية بيئة الأعمال:** بحيث يهدف هذا العامل إلى الإلمام بمدى ملائمة بيئة الأعمال من حيث نوعية البنية التحتية والأنظمة والقوانين التي تعمل في بوتقتها الشركات المتعددة ويندرج تحت هذا المؤشر نواحي عدة من أبرزها : مدى تطور البنية التحتية إجمالاً , ونوعية مؤسسات البحث والتطوير المحلية المتخصصة، ومدى توافر الشروط والمقاييس واعتمادها ,إضافة إلى مدى توافر العلماء والمهندسين ,ومدى فاعلية قانون منع الاحتكار.

2- **مدى تطور سير أعمال واستراتيجيات الشركات** : ويعكس بدورة مستوى المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال بالإضافة إلى المهارات الإدارية في الشركات , ويندرج تحت هذا المؤشر الأمور الآتية : مدى تطور العملية الإنتاجية واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة , وموقع الشركات في سلسلة القيمة المضافة ومدى إنفاقها على عمليات البحث والتطوير ومدى تطور عمليات التسويق والتوزيع ,و مدى أهمية تدريب العاملين في هذه الشركات.

أما في تقرير التنافسية العالمي 2006-2007 م فسيتم الاعتماد على مؤشر رئيسي "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا ليصبح بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال خلال السنوات القادمة، ويهدف المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من" العوامل الأساسية، المؤسسات، السياسات الشاملة التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث نمو، ورفاه، وازدهار اقتصادي على المديين القصير والمتوسط".

- وتصنف هذه المنهجية، الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديات الدول وتنافسيتها، وهي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية(أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري)، ومرحلة الاقتصاد

المعتمد على الكفاءة والفعالية(الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري، كفاءة السوق، الجاهزية التكنولوجية)، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار(مدى تطور بيئة الأعمال، الابتكار). بحيث يعتمد التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وينبني هذا المؤشر على تسعة مؤشرات فرعية هي :

- **أداء المؤسسات العامة والخاصة**: يبحث البيئة المؤسسية التي تعد قالبا أساسيا للتنمية، ويتضمن أيضا الحكم الراشد والإدارة الناجحة والشفافية في القطاعين العام والخاص.
- **البنية التحتية**: يقيس البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي**: يعكس مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ودوره في خلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية.
- **الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري**: إذ أن الاستثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد المنتج والفعال. وفي هذا الإطار يأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة كتوقعات معدل الحياة عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال عند الولادة، والالتحاق بالتعليم الأساسي ونوعيته.

الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري: الذي يعني كم ونوعية التعليم العالي ودوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير المتخصص، إلى جانب رفع كفاءة الإدارة، وتنامي الاستثمار في مجال التكوين والتدريب للقوى العاملة.

- **كفاءة السوق**: ويعد السوق كفء إذا ما أحسن تخصيص موارده لأفضل استخدام متاح لها. ويقسم التقرير السوق إلى ثلاثة أنواع: سوق السلع والخدمات حيث يتم قياس مدى كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وسوق العمالة وهل يتم توزيع العمالة إلى أفضل المواقع لها. ثم السوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة.
- **الجاهزية التكنولوجية**: مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية و النمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية للدولة ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات المحققة محليا أو المستوردة.
- **مدى تطور بيئة الأعمال**: ويتضمن مدى نوعية بيئة الأعمال ذاتها ومدى سير الأعمال والإستراتيجيات لدى الشركات والتي لها دور في تحفيز الإنتاج المتطور.
- **الابتكار**: للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة وكفؤة لا بد أن يعتمد على الابتكار، ويتطلب ذلك بيئة داعمة ومنظومة متكاملة تشمل الشركة العامة والخاصة ومراكز

البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

أما تقرير التنافسية العربية الصادر عن معهد التخطيط العربي فقد صمم مؤشر مركب للتنافسية يعتمد في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية لقد صُمِّم المؤشر بطريقة تشير إلى أن ارتفاع قيمة تعني تحسناً في التنافسية، كما أن كل المؤشرات المنمطة محصورة ما بين الواحد والصفر، إذ يعني الواحد أفضل أداء، كما يعني الصفر أقل أداء ضمن دول العينة ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين: هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. فالمؤشر الأول يتكون من المؤشرات الفرعية التالية:

- **مؤشر الأداء الاقتصادي**: ويتكون من عدة عوامل أهمها:

النمو الاقتصادي، ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي، واستقرار أسعار الصرف، معدل تخفيض العملة ومعدل التضخم

- **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية**: ويعكس مدى تطور بيئة الأعمال للبلد وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية ويتكون هذا المؤشر من أربعة عوامل:

1- الحاكمية وفاعلية المؤسسات ويقاس من خلال ثلاثة عوامل فرعية هي البيروقراطية والفساد الإداري واحترام النظام العام

2- البنية التحتية والمؤسسات ويقاس من خلال عدة عوامل مثل عدد الموانئ وطاقتها وعدد المطارات وطاقتها ونسب الطرق المعبدة وطول السكك الحديدية

3- جاذبية الاستثمار ويقاس من خلال عدة عوامل منها حجم الأسواق المالية وسيولتها ,وحصة القطاع الخاص من الإئتمان المحلي ومؤشر الجدارة الائتمانية ,ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر

4- تدخل الحكومة في الاقتصاد ويقاس من خلال نسبة الإنفاق للناتج المحلي ونسبة الأجور للناتج المحلي وحصة القطاع العام من الاستثمار الإجمالي ونسبة الإعانات والتحويلات للناتج المحلي

- **مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص**: ويعكس قدرة الاقتصاد على تصدير السلع ذات الطلب العالي ودرجة تخصصها ويقاس من خلال عدة عوامل أهمها نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، وحصة الصادرات من التجارة العالمية، ومعدل نمو الصادرات التحويلية، وسرعة التكامل التجاري ومتوسط التعريفة الجمركية .
- **مؤشر الإنتاجية والتكلفة**: ويهدف إلى قياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتكلفتها من خلال عدة عوامل أهمها: معدل الضريبة، ومعدل الأجور، وسعر الصرف الحقيقي، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و إنتاجية العمل في القطاع التحويلي.

والمؤشر الثاني: والذي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد إذ يعبر عن القدرة للوصول إلى محددات وأسس استدامة القدرة التنافسية يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1- **الطاقة الابتكارية:** وتوطين التقانة ويقاس من خلال أربعة عوامل هي نسبة الخريجين في العلوم والتقانة، نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار، نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، نسبة الصادرات ذات التقانة العالية

2- **رأس المال البشري:** حيث يقيس مدى تطور رأس المال البشري من خلال العوامل التالية: معدل الانخراط الصافي في التعليم الثانوي والجامعي، و معدل توقع الحياة، ومعدل انخفاض الأمية لدى الكبار، ونسبة الإنفاق على التعليم

3- **نوعية البنية التحتية التقانية:** ويقيس قدرة الدولة في توفير البنية التحتية التقنية من العوامل التالية : الربط على شبكة الإنترنت، وعدد الحواسيب المستخدمة، وعدد خطوط الهاتف النقال وعدد التلفونات لكل 1000 شخص .

المطلب الرابع :الخصائص الميزة التنافسية ومحدداتها

من أهم خصائص المزايا التنافسية ما يلي:[1]

- أن تكون الميزة التنافسية sustainable بمعنى أنها تدوم وتحقق الاستدامة على المدى الطويل وليس فقط على المدى القصير.
- الميزة التنافسية تتصف بالنسبية مع المنافسين، أي أنها تختلف بين فترات زمنية ولا تكون مطلقة.
- أن تكون ذات قيمة، بمعنى أن توفر للشركة القدرة على استغلال مواردها وقدرتها في استغلال الفرص التسويقية.
- لابد للميزة أن تكون نادرة ومقصورة على الشركة ويجعلها متميزة بين منافسيها. فعلى سبيل المثال تتميز شركة أبل الامريكية بأنها أول من أبتكر سوق الأجهزة اللوحية.
- يمكن وصف الميزة التنافسية عندما تكون صعبة الاستنساخ من قبل منافسين آخرين. بإمكانك استخدام المصفوفة التالية لتعرف على مزايا شركتك التنافسية ومقارنتها مع الآخرين.

محدداتها:

دائماً ما يتبادر إلى الذهن السؤال عن الأسباب وراء تفوق دولة ما ونجاحها في التنافس عالمياً بصناعاتها أو خدماتها؟ للإجابة على هذا السؤال يشير خبير التنافسية الدكتور مايكل بورتر إلى أن الدول

[1] أحمد مصطفى "**التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير**" مرجع سبق ذكره ص150

التي نجحت في البروز عالمياً والمنافسة بمنتجاتها وخدماتها تشترك في أربع محددات أساسية للتنافسية وهي كالآتي:

الوضع القائم لعناصر الإنتاج (Factor conditions)، والذي يُعنى به عناصر الإنتاج الأساسية للمنافسة في صناعة معينة وتشمل الموارد البشرية ومستوى التعليم ورأس المال والبنية التحتية بالإضافة إلى المزايا النسبية ذات العلاقة بالموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية، إلا أن مساهمة تلك العناصر في التنافسية تعتمد بشكل رئيس على كفاءة وفعالية توظيفها في عملية الإنتاج. ولفهم أوضح لدور عناصر الإنتاج، من المهم تقسيمها إلى عناصر أساسية (Basic factors) وعناصر متطورة (Advanced factors). وتشمل العناصر الأساسية تلك ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والأحوال الجوية والعمالة غير المحترفة أو شبة المحترفة. في المقابل تشمل العناصر المتطورة تلك المتعلقة بالتقنية العالية والموارد البشرية المتخصصة والمحترفة والجامعات ومراكز الأبحاث. وفي هذا السياق يشير بورتر إلى اعتماد التنافسية بالمقام الأول على عناصر الإنتاج المتطورة، والتي بدورها تتطلب استثماراً وتطويراً مستمراً للموارد البشرية ورأس المال.

الوضع القائم للطلب (Demand Conditions)، والذي يعُنى به حالة الطلب على المنتج أو الخدمة من قبل المستهلكين المحليين، والذي يساهم سلوكهم الاستهلاكي في تشكيل وصياغة التطوير والابتكار من قبل الشركات المتنافسة، حيث تشير أبحاث بورتر إلى أن الدول تكتسب التنافسية في تلك الصناعات التي لديها قاعدة من المستهلكين الذي يساهم سلوكم الاستهلاكي المتميز في تكوين صورة مبكرة وواضحة عن حاجة المستهلك العالمي وذلك قبل وقت كافٍ من إدراكها من قبل المنافسين العالميين.

الصناعات المساندة والمترابطة (Related and supporting industries) والتي يُعنى بها وجود صناعات وطنية ذات حضور تنافسي عالمي بحيث تؤدي دوراً داعماً للصناعات التنافسية الأخرى ذات المنشأ المحلي، ويتلخص التأثير الايجابي للصناعات المساندة في دورها لتزويد الصناعات الاخرى على عناصر إنتاج متطورة بشكل مبكر وسريع وربما بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، فان التنسيق المستمر والمباشر بين الصناعات المترابطة والتعاون في مجال التطوير والابتكار يساهم في تحفيز وتسريع عملية الابتكار في كامل القطاع الصناعي أو الخدمي.

إستراتيجية المنشأة وهيكلها التنظيمي وطبيعة المنافسة (Firm strategy, structure, and rivalry)، والتي يُعنى بها كل ما له علاقة بسياق إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها بالإضافة إلى طبيعة المنافسة في السوق المحلي. وتشير الأبحاث إلى تأثير مباشر لظروف ووضع بيئة العمل التجاري على أسلوب إدارة المنشآت التجارية وإستراتيجيتها في المنافسة. كما تشير الأبحاث أيضاً لوجود تأثير واضح للجوانب ذات العلاقة بالممارسات والثقافات المحلية التي تتبلور نتيجة للنظام الاجتماعي والديني والتعليمي. فالاعتزاز

الاجتماعي والفخر تجاه عمل أو صناعة معينة وإعطاؤه أولوية من قبل القطاع الحكومي والخاص له تأثير بالغ على التنافسية والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، لم يكن العمل في القطاع الصناعي في المملكة المتحدة يحظى بنفس التقدير الاجتماعي الذي كان يحظى به العمل الحكومي والعسكري والأكاديمي، والذي بدوره اثر سلباً على جذب الكفاءات للعمل في القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالمنافسة، أشارت الأبحاث إلى دور المنافسة في السوق المحلي في الضغط على المتنافسين للاستمرار في الابتكار وتطوير آليات لتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الجودة والخدمات وطرح منتجات جديدة. كما تساهم المنافسة المحلية في دفع وتحفيز المتنافسين للبحث عن أسواق عالمية جديدة للمنتجات والخدمات.

وكما أُشير إليه سابقاً، فالعوامل الأربعة أعلاه هي المحددات الأساسية للبيئة الملائمة لتأسيس المنشآت التجارية وخلق المنافسة التي تحفز على استمرار الاستثمار والتطوير، ولذلك فاستمرار نجاح الدول في صناعة معينة وتنافسيتها عالمياً مرتبط بتفاعل العوامل الأربعة أعلاه.

بعد هذا الاستعراض المختصر لمحددات التنافسية، يتبادر السؤال الأهم عن إمكانية بناء اقتصاد سعودي مبني على صناعات تنافسية في ظل الطفرة الاقتصادية التي نشهدها في بلادنا. هناك العديد من الصناعات الواعدة في المملكة المؤهلة للتنافس عالمياً، إلا أن التحدي الحالي يكمن في استثمار العوائد النفطية والميزانيات الحكومية الضخمة بشكل يضمن اقتصاداً متنوعاً وتنافسياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لماذا لا نكون نحن أصحاب الريادة في صناعات محلية المياه ومكيفات الهواء وإنتاج التمور، إذ لدينا قاعدة من المستهلكين المحليين ذوي سلوك استهلاكي متميز ورفيع في تلك الصناعات، بالإضافة إلى تميز المملكة بموقع جغرافي فريد يتوسط أسواق العالم. إننا في اشد الحاجة إلى مبادرة حكومية لوضع البنية الأساسية لبيئة تنافسية، حيث أشار مايكل بورتر خلال حديثه في مؤتمر التنافسية السادس الذي أقيم مؤخراً في الرياض لأهمية الدور الحكومي الفاعل في التأثير الايجابي أو السلبي على جميع محددات التنافسية. فعلى سبيل المثال، للحكومة دور بارز في وضع معايير ومقاييس الجودة، ومنع الاحتكار وتنظيم الأسواق والرقابة عليها، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم التعليم والتدريب المتخصص ورفع كفاءة مخرجاته، ودعم مراكز الأبحاث والتطوير. كما تشير أبحاث بورتر إلى نقطة بالغة الأهمية تكمن في أن سياسات الدعم الحكومي سيكون مصيرها الفشل في حال كون الدعم الحكومي المصدر الوحيد لدعم التنافسية، إذ إن نجاح الجهود الحكومية مرهون بتواجد لمحددات التنافسية الأربعة.

المبحث الثاني:طرق قياس التنافسية ومؤشراتها

تحافظ الشركات على مركزها في السوق من خلال اتخاذ خطوات تنافسية تهدف إما إلى مهاجمة المنافسين أو لحماية أنفسهم من التهديد الذي يشكله المنافسون. تختلف طبيعة هذه التحركات اعتمادًا على الدور الذي تلعبه الشركات في السوق المستهدفة - القائد أو مقدم الطلب للقيادة أو تابع القائد أو دور الشركة التي تخدم مكانة السوق (المفلسة). لتقسيم المنافسين إلى مجموعات .

المطلب الأول: المؤشرات المحدودة.

عندما تؤكد النظرية الاقتصادية أن التنافسية العالمية كما هو حال التجارة، تزيد الازدهار الاقتصادي للشعب، يبرز سؤالا مهما وهو كيف يمكن قياسها؟

على الرغم من العيوب المعروفة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)للفرد أو بقية المؤشرات المشابه،في التعبير عن التنمية الاقتصادية ،فإن الناتج المحلي ومعدل نموه يسمحان عن التعبير بتقدم الدولة أو توجهها نحو ذلك .ويشير التقرير إلى أن الGDPهو أحسن مؤشر غير كامل توليد الثروة.لكنه فيما يتعلق بالتنافسية فإنه لا يميز المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثال النفط، والمداخيل الناجمة عن استغلال الأصول المتراكمة من جانب الأجيال السابقة ولا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الاختراعات، التقانة وعملية التحويل.فإن أخذنا هذه القضايا في الاعتبار فإن الGDP يبقى مع ذلك أحسن تقريب إحصائي أو مؤشر بديل، للتعبير عن توليد الثروة .

لكن من المقبول على نطاق الواسع في الأدبيات الاقتصادية أن تنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية لأن المنشآت تواجه أبعاد سياسية وثقافية وتعليمية للبلدان منافسة وكذلك اقتصادياتها .

وبذلك فإنه بتزويد المنشآت بمناخ ذي هيكل أكثر فاعلية ومؤسسات وسياسات الفاعلة، تستطيع الأمم أن تتنافس بها

المطلب الثاني:تنافسية المشروع ومؤشراتها

تعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب. وهذا يعني تلبية الحاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى."

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يكون على مستوى المشروع .وبتبسيط شديد، فإن المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيا ،وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المشروع لا يكون تنافسيا عندما تكون

تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته في السوق.وهذا يعني أن موارد المشروع يساء تخصيصها وأن ثروته تتضائل أو تبدد.

ويقد اوستن نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلا قوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع.
- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المشروع.
- المنافسون الحاليون للمشروع في صناعته.

ويشكل هذا النموذج عنصرا مهما في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المشروع.وجاذبية المنتجات لمشروع مايمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية.

وهكذا فعلى مستوى المشروع فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات على التنافسية.

تتضمن مؤشرات التنافسية على مستوى المشروع الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية، والحصة السوقية.

المطلب الثالث: تنافسية فرع النشاط الإقتصادي

يكمن قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المشروعات قاصرة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن الفرع المدروس،إن إجراء التحاليل التنافسية على مستوى فطاع نشاط أو العناقيد يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محددوة .وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المنتج، الحجم الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم التنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية او الإقليمية المنافسة، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل.

وتنطبق غالبية مقاييس التنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط. إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا أو فوق المتوسط، على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسيا إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس التنافسية المشروع، واهم المؤشرات المستخدمة مؤشرات التكاليف الإنتاجية ومؤشر الميزة التنافسية الظاهرة.[1]

المطلب الرابع: منافسة البلد

من الأمور التي تستوجب الحذر في المقايسة،أن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وإن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين. ولذلك يرى بعض الكتاب أن التنافسية ليست إلا حذلقة بلاغية.

إن دراسة 1985 سكوت ولودج اهتمت بالمقايضة بين التنافسية والوطنية والأهداف الاجتماعية. بحيث وضعت البلدان في مصفوفة توضع في محورها العمودي الإستراتجيات الموجهة تنمويا كالعمل ، الادخار والاستثمار وتوضع في المحور الأفقي الإستراتجيات الموجهة بالتوزيع كالأمن الاقتصادي، المستحقات، إعادة توزيع الدخل، ومنافع المستهلك القصيرة الأجل. وتبين إن دول العالم تختلف في قدرتها التنافسية باختلاف المعايير المعتمدة، فنجد إن مرتبة كندا مثلا هي 12 بين دول العالم في التنافسية الإجمالية عام 1995، لكنها في مكان أكثر تقدما استنادا إلى جوانب أخرى، إذ تقع في المرتبة الأولى في البنية التحتية والتنمية البشرية والالتحاق بالتعليم العالي .

كما إن الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة الأولى في استعمال الحاسب تقع في المرتبة 33 بين دول المدروسة في مؤشر تعليم الرياضيات والعلوم السياسية[2].

ثمة العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية. ولكن التركيز يتم على نمو الدخل الحقيقي للفرد أو على النتائج التجارية للبلد.

المطلب الخامس: المؤشرات الواسعة

تعد جهات عديدة تقارير عن التنافسية في العالم أو بعض أقاليمه أو تقدم مؤشرات واسعة عن التنافسية في دول العالم. وتنوع الأدبيات في معالجتها لمحددات القدرة التنافسية أو عواملها ويبرز بعضها جوانب المناخ الاقتصادي وجاذبية البلد في نظر المستثمرين أو المتعاملين الأجانب. نذكر بهذا الصدد جهود الجهات التالية:

المعهد الدولي لتنمية الإدارة :

[1] Boldin, M.D. (1998-1999). A Critique of the Traditional Composite Index Methodology, *Journal of Economic and Social Measurement 25*, p.119-140

[2] تقرير منتدى الإقتصاد العالمي لعام2000ص89

يعد المعهد الدولي للتنمية الإدارة الذي يتخذ من سويسرا مقرا له، كتابا سنويا عن التنافسية في العالم، يتضمن تصنيفا للدول حسب قدرتها التنافسية وترتيبا لها وفقا لإجمالي عدد من المؤشرات. وقد بلغ عدد الدول المشمولة في تقرير عام 2002(49 دولة)ليست بها أي دولة عربية.

وقام المعهد بتطوير العوامل والمؤشرات المعتمدة في تقاريره حيث كان تقرير عام 1997ثمانية عوامل هي:هياكل وأداء الاقتصاد الوطني، الصلات مع الخارج (التدويل)، الحكومة ، المالية ،النية التحتية، الإدارة، العلمية والثقافة، البشر.وفي تقرير عام 2002تم تجميع المؤشرات في أربع عوامل: إنجاز الاقتصادي، فاعلية الحكومة، فاعلية قطاع الأعمال البنية التحتية. ولكن هذه العوامل عناصر.ولكل من هذه العناصر مؤشرات أو متغيرات ، بلغ عددها 244متغيرا عام 1997و314عام 2000، بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة وأخرى قياسات عن مسوحات رأي.

المنتدى الاقتصادي العالمي:

يتخذ المنتدى الاقتصاد العالمي WEFمن سويسرا مقرا له أيضا وكان قبل عام 1966مشاركا لIMD في إعداد التقرير السنوي عن التنافسية العالم وثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريرا مستقلا بالتعاون مع المركز التنمية الدولية CID التابع لجامعة هارفرد في الولايات المتحدة باسم "تقرير التنافسية الكونية"شمل التقرير عام 2001(75دولة) من بينها دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر. كما هو الحال مع تقريرIMD، فإن GCRيقوم أيضا بالاستناد على عدد كبير من المؤشرات بتصنيف الدول وترتيبها. وتضمن عام 2000 (175متغيرا) بعضها كمي وأخرى تشمل مسوح رأي مديري الأعمال بالعالم وتتوزع المتغيرات على مجموعات عوامل.

مؤشرات التنافسية من البنك الدولي:[1]

يعد البنك الدولي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، لكنه لا يصدر أي تقريرا لهذا الغرض. تتضمن هذه المؤشرات عددا من الدول العربية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن.وإن كانت بيانات هذه الدول غير كاملة لكافة المؤشرات المنتقاة.

كما أن البنك الدولي لا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب ولكنه يقدم تحت اسم "**مؤشرات التنافسية**" مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64متغيرا. ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات التالية:

- الإنجاز الإجمالي
- الدينامية الملية.

[1] Hickman, B.G. (ed.) (1992). International Productivity and Competitiveness. Oxford: Oxford University Press, 1992.

- البنية التحتية ومناخ الاستثمار.
- رأس مال البشري.

مؤشرات متخصصة مساعدة:

تقوم عدة جهات دولية بإعداد تقارير ومؤشرات قد تكون ذات صلة بالتنافسية من بينها:

مؤشر الحرية اقتصادية لدول العالم:الذي يعده المعهد Heritage.ويتكون من مؤشر من تجميع عشرة عوامل ويحتوي كل من هذه العوامل على متغيرات ومؤشرات مكونة ويتم احتساب المؤشر عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية وقيمها تتروح بين وتعني الحرية الكاملة و5وتعني غياب الحرية الاقتصادية بشكل كامل. ويضم المؤشر عددا كبيرا من الدول العربية

مؤشر الحرية:الذي يعده بيت الحرية ويشمل كامل الدول العربية التي يصنفها التقرير بين الحرة جزئيا 4من 21دولة وغيرة حرة إطلاقا.

مؤشر مجتمع المعلومات: Information Society Index (ISI) ويعد مركز التنمية الدوليةIDC بالتعاون مع جريدة World Timesويشمل 35دولة ويقدم عن هذه الدول بيانا عن قدرتها على المشاركة في ثورة المعلومات مقارنة بالبلدان الأخرى.ويقدم للحكومات والمخططين وللشركات الدولية العاملة في مجالات ثقافة المعلومات واتصالات والمؤسسات الكبرى المعنية بيانات وتحليلات عن تقدم من كل هذه الدول نحو مجتمع الرقمية وتقييم فرص السوق في هذه البلدان وتطوير السياسات حولها ويقيس مؤشر الأثر الكوني لثقافة المعلومات وانتشار الانترنيت.

المؤشر الثلاثي عن ثروة الأمم للاقتصاديات الصاعدة:[1]

وتعده منذ عام1966جريدة الأحداث العالمية ويصدر مرتين في العام وقد شمل اخر عدد صادر مارس 2001 41دولة منها أربع دول عربية ويتكون مؤشر المركب الثلاثي من 63متغيرا أعطيت وزنا لتشكيل ثلاثة مؤشرات مركبة فرعية هي: مؤشر البيئة اقتصادية، مؤشر التبادل المعلومات ومؤشر البيئة الاجتماعية. كما تقوم وحدة الإستطلاع الإيكونست EIU بتصنيف البلدان حسب المخاطر في وثيقة تصدر دوريا باسم Risk Rating Review (CRS).وتعد مجلة السياسة الخارجية كذلك مؤشرا مركبا "مؤشر العولمة"ولا يضم أية دولة عربية.

[1] Havrylyshyn O & P. Kunzel (1997). Intra-industry Trade of Arab Countries: An Indicator of Potential Competitiveness,Washington IMF.

خلاصة الفصل:

ومما سبق ذكره نستنتج أن مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة هي تلك الموارد والوسائل التي تمكنها من خلق قيمة مضافة لدى زبائنها والتميز في السوق، إذا أحسنت استغلالها، وتختلف هذه المصادر من مؤسسة إلى أخرى حسب إمكانياتها وظروفها، وتعتبر الجودة وتخفيض التكاليف والكفاءة والتجديد، والاستجابة لحاجات الزبائن والمستهلكين والسعر أهم هذه المصادر.

الفصل الثاني:
الاقتصاد الجزائري
واقع آفاق

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين أهم الاقتصاديات العربية خاصة في شمال إفريقيا، وقد شهد عدة مراحل مر بها عبر الزمن بدْا من المرحلة الاستعمارية وصولا إلى الوقت الحالي وعبر هذه المسير مر بعدت تطورات وتعرض لعدة أزمات لعل أهمما أزمة انخفاض البترول سنة 1986 ، التي كشفت عن مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري وعلى أنه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ومن السهل تعرضه لصدمات خارجية نتيجة ارتباطه الشديد بالاقتصاد العالمي وتغيرات أسعار النفط.

وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة مختلف مراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني

موضحين مميزات كل مرحلة و سلبياتها عبر دراسة تحليلية تاريخية بالدرجة الأولي، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول :المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني :طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل النشاطات الاقتصادية المتاحة

المبحث الأول :مراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري

لقد اعتبر الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار اقتصادا تابعا للاقتصاد الفرنسي وجزءا لا يتجزأ منه، لكن في الحقيقة كانت هذه التبعية المطلقة في اتجاه واحد، حيث كانت الجزائر مصدرا مهما لتزويد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية الزراعية منها والصناعية، وفي المقابل تحظى بالاهتمام الجاد في النهوض باقتصادها أو أحداث تنمية حقيقية بل عمل المستعمر على ربط اقتصادها بالعالم الخارجي، حيث كانت تنتج ما يحتاجه العالم الخارجي من مواد أولية وتستورد ما يحتاجه المعمرون من مواد مختلفة، وغابت تماما أولويات الاهتمام بالفرد الجزائري من حيث حاجاته الأساسية ومتطلباته.

المطلب الأول:من المرحلة الأولى من عهد الإستقلال إلى مرحلة التخطيط للتنمية الإقتصادية (1962 /1979)

Ø **واقع الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار :**

لقد كان الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت فرنسا تستخدم الجزائر كمصدر لحاجاتها من المواد الزراعية والمواد الأولية ، ويمكن توضيح خصائص القطاع الفلاحي والصناعي والمالي والاجتماعي فيما يلي:

القطاع الفلاحي إبان الاستعمار

كانت الجزائر تشتهر منذ العهد العثماني بثروة زراعية دائمة، وكانت من بين البلدان النشطة في المبادلات التجارية في حوض البحر المتوسط، وتتمتع بميزان مدفوعات ذو رصيد موجب، وهذا ما جعل فرنسا تستعمرها من أجل تخصيصها في الجانب الفلاحي. بدأت فرنسا أول خطوة لها في بسط نفوذها طريق إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين المسيطرة على الأراضي الزراعية التي كانت من حق الجزائريين، وبدأتها بقرارات مصادرة أراضي العرش والأوقاف والبايلك ثم انتقلت لمصادرة الملكيات الخاصة بالجزائريين، ولقد عملت فرنسا وقت الاحتلال على خلق قطاع زراعي ، يملكه المعمرون الذي استقدموا من فرنسا واسبانيا وغيرهما، ولقد بلغت مساحته الكلية حسب إحصاء 1954 ، حوالي 2.7 مليون هكتار زراعي موزع على 25000 معمر، هذا في الوقت الذين كانت مساحة أراضي مجموع الجزائريين حوالي 5.6 مليون هكتار موزعة ما بين حوالي 622000 فرد جزائري [1]وكانت الجزائر دولة متخصصة في الإنتاج الزراعي لكنه كان يوجه للخارج بالدرجة الأولى وليس لتلبية حاجات المواطنين، إذ كانت حصة المنتجات الزراعية في

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ,سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظم مسارها في الجزائر، الجزء الأول: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان -المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص23

صادرات الجزائر عام 1953 حوالي 60 بالمئة معظمها صادرات نبيذ بنسبة 55 بالمئة من مجموع ال الصادرات الزراعية [1].

أما القطاع الزراعي المحلي فلم يكن يلبي حاجات الأفراد إنتاجه كان محدودا، وينحصر في الأراضي الجبلية الوعرة، وكان بدائيا نوعا ما حيث كاف يفتقر لوسائل الإنتاج، ويعتم على الجهد البشري.

القطاع الصناعي إبان الاستعمار:

لقد وجه المستثمرون الفرنسيون جل استثماراتهم في قطاع استخراج انتاج المواد الأولية الموجهة للتصدير، سواء كانت مواد غذائية أو مواد موجهة إلى تشغيل الصناعات الفرنسية مما أدى إلى توسع القطاع التصديري الجزائري، وفق أسلوب إنتاج رأسمالي، وأدى إلى تزايد استغلال المزارع وتوسيع الإنتاج الفلاحي، مع زيادة عدد الصناعات الإستخراجية، وهذا ما يجعل عملية تهيئة البنية تحتية الاقتصادية ضرورية من أجل تسهيل نقل مواد من الجزائر إلى فرنسا[2].

فقد كان المعمرون يعارضون أي اتجاه نحو تصنيع الجزائريين، حتى جاء برنامج 15نوفمبر 1946 المسمى برنامج التصنيع، الذي تضمن إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية الإستعجالية، بسبب الظروف التي أملتها الحرب العالمية الثانية، وأهداف إستراتجية رأسمال الصناعي الفرنسي المتمثلة في توزيع المخاطر على نطاق جغرافي واسع، ومع ذلك فإن هذه الصناعات غير مستقلة وإنما هي مثابة فروع للشركات الأم بالخارج.

وقد ازدادت الاستثمارات الصناعية في الجزائر بعد اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية، لكن هذه الإستثمارات كانت في مجال توسيع النشاط الإستخراجي وما يرتبط به من احتياجات تستخدم في توسيع العملية الإستخراجية ،وتوجيه الناتج نحو التصدير إلى الخارج.

بصفة عامة لا يوجد مشروع تنموي حقيقي في المجال الصناعي تم تطبيقه في الجزائر بشكل جدي، فرنسا لن تكن مهتمة بالتنمية الصناعية للبلاد، إلا ما عرف بمخطط قسنطينة الذي تم تقريره في 1958 إلا أن أهدافه الحقيقية كانت سياسية أكثر منها اقتصادية أو اجتماعية[3]، قائم على افتراض أن توجه فرنسا نحو تنمية الجزائر وتحسين الأوضاع المعيشية سيلهي الشعب عن الثورة التحريرية.

[1] المرجع نفسه ص24

[2] - سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012 ، ص24.

[3] محمد بلقاسم حس بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول مرجع سبق ذكره، ص.24

وكانت من بين أهداف عملية التصنع في مخطط قسنطنية القضاء على البطالة يخلق مناصب الشغل جديدة بإنشاء استثمارات في عدة مجالات مثل بناء، الاستخراج والحديد، ويشمل برنامج التنمية الصناعية في الخمس سنوات الأولى من المخطط مجموعتين من الإنشاءات[1]:

المشاريع الكبرى في ميدان الطاقة:[2]

- فتح خط بترولي ببجاية وبدأ التشغيل في 1959
- مشروع انجاز أنبوب نقل الغاز من حاسي الرمل وهران الجزائر.
- البدء في انجاز أنبوب غاز عنابة.
- تشغيل المركز الكهربائي المائي جنجن ومركز الطاقة الحرارية الجزائر العاصمة.

أما فيما يخص ميداف المركبات الصناعية الكبرى فكانت كما يمي:

- مركب الحديد والصلب عنابة.
- مركب البيتروكيمياء في أرزيو.
- مصفاة تكرير البترول الجزائر العاصمة.

الصناعات التحويلية:

وذلك بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء وحدات انتاج اقتصادية في قطاعات النشاط الأساسية، عن طريق منح امتيازات تمولية وجبائية هامة، مؤقتة تتناقص تدريجيا.

وقد انقسمت الصناعة إلى قطاعين متبايينين:

قطاع عصري: مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي.

قطاع متخلف: لا يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع القطاع الأول.

القطاع المالي والمصرفي إبان الاستعمار:

لقد كانت الجزائر إبان الدولة العثمانية كسائر البلدان تتميز بقلة دور النقود في المبادلات حيث كانت المبادلات تتم في أغلب الأحيان عن طريق المقايضة بين القبائل ونظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لسك النقود أما الفرنك الفرنسي فلم يقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد حوالي 19 عاما من الاحتلال. وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي التي تقررت بالقانون الصادر في 1943/ 07/ 19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ليساهم فيها البنك إضافة للأفراد، وقد اصدر النقود في بداية48 لكن ما لبث أن توقف

[1] Salah mouhoubi, Les chiox de l'Algérie le passé toujours présent , Office des publications universitaires , Alger , 2011, p.17.

[2] .سعدون كبوس، مرجع سبق ذكره، ص42

على اثر الثورة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت للصراف الوطني للخصم وتقتصر وظيفتها على الائتمان ولم تتمتع بإصدار النقود، وفشلت هذه المؤسسة بسبب قمة الودائع، وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر1851 برأس مال قدره 3ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 06آلاف سهم ، وقد شيد هذا الأخير أزمة مالية مابين 1880_1900 بسب إسراف في تقديم القروض الزراعية والعقارية مما أدى إلى نقل مقره إلى باريس، وتغير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس،وقد تولى مهمة إصدار القروض ومنح الائتمان، وباستقلال ونس عام 1956 تأمم هذا وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر وكانت من بين أهم وظائفه[1]:

Ø إصدار النقود حيث كاف ملزما بتغطية ذهبية لا تقل عن ثلث النقود الورقية التي يصدرها وأيضا الودائع تحت الطلب وهذا ما يقيد حريته في الإصدار، ليتم إلغاء هذا الشرط ويحل محله مبدأ سقف إصدار.

Ø وظيفة بنك ائتمان: حيث كان مسؤولا عن ائتمان الحكومة، بحيث يقدم لها قروض دون فوائد، ويقوم بإدارة جزء من إيراداتها، أما بالنسبة لمقروض الخاصة فقد اهتم البنك بتمويل القطاع الزراعي بقروض متوسطة وطويلة الأجل لعدم وجود بنك،

واعتبارا من 1900 بدأت المؤسسات البنكية في الظهور وتولت مهمة التمويل هذه.

أما فيما يخص النشاط المصرفي فقد كاف يرتكز في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، حيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة

بالسكان الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة...بالإضافة إلى البنوك الشعبية مثل[2]:

البنوك التجارية:

إن مجموع فروع البنوك التجارية قبل استقلال كان 409 فرعا موزعة على المدن الكبرى، وأعلى درجة تركيز كانت في الجزائر العاصمة، ومن أبرزها القرض العقاري للجزائر وتونس1880 الشركة الجزائرية لمقرض والبنك 1877، الصراف الوطني للخصم بعد الحرب العالمية الثانية، (قرض الشمال 1958 ، القرض الليوني 1878 الشركة العامة 1914 ،شركة مارسيليا، البنك الوطني للتجارة والصناعة، القرض الصناعي والتجاري....إلخ.

بنوك الأعمال:

من بينها القرض الجزائري 1881، البنك الصناعي الجزائري والمتوسطي1911، بنك باريس الذي فتح فرع في الجزائر عام 1954.

منشآت إعادة الخصم:

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ، ص49 ص.52.

[2] المرجع نفسه ص153.

وهي لا تتعامل مع الجمهور وإنما مع المصارف.

بنوك التنمية:

ويمثلها صندوق التجهيز من أجل تنمية الجزائر تم انشاؤه 1959 ، وفي عام1960 بلغت مساهمته 154.4 مليار فرنك قديم.

بنوك الائتمان الشعبي:

انتقلت امس الائتمان المشترك التي تقررت في فرنسا عام1917 إلى الجزائر سنة1921 وظهرت البنوك الشعبية بداية في عنابة عام 1922 ثم باقي المدن، لتمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة.

القطاع الاجتماعي إبان الاستعمار:

لقد وجدت فرنسا السبيل لتفكيك المجتمع الجزائري اجتماعيا عن طريق أحداث خلل في التوازن الاجتماعي بضرب القبيلة وتفكيكها معتمدة في ذلك على قررا إلزامية الملكية العقارية الفردية وذلك بهدف فصل الأفراد عن القبيلة وتفكيك روابطهم الاجتماعية، وإعادة تجميعهم في إطار جغرافي جديد يعرف بالدوار، وقد تمت الإزاحة الجسدية للأفراد عن أراضي وقبيلتهم بالتدرج، عن طريق طلب استظهار سندات الملكية التي لم تكن موجودة في إطار صيغة الملكية القبلية، أو عن طريق سياسة المصادرة التي طبقتها على الملاك عن طريق إثقال كاهلهم بالضرائب.

وقد استتبع تكوين الملكية الخاصة تراجع مستوى معيشة السكان، وانتشار الفقر والحرمان، مما أدى بالجزائريين للهجرة إلى الخارج، جراء تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية للجزائر في فترة الاستعمار كما هو موضح في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم2-1: تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية للجزائر

السنوات	1921	1926	1931	1936	1946	1954	1962
عدد المهاجرين	36277	69789	85568	72891	22114	222675	350848

Source : Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979, p.260.

[1] Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979, p.260

نلاحظ من الجدول ازدياد حدة الهجرة إلى الخارج مع الزمن إلا سنة 1946 نتيجة تدني الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة في فترة الاحتلال وقد ازدادت حدة الهجرة مع اندلاع الثورة التحريرية، وما رافقها من مجازر في حق الشعب الجزائري.

نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر:

لقد أدت السياسة الاستعمارية إلى تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وجعلته أكثر ارتباطا بالاقتصاد الفرنسي.

اقتصاد ذو إنتاجية خارجية:

أي أنه اقتصاد مرتبط بالخارج، فمع تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والانفتاح على الخارج، أصبح الإنتاج الجزائري موجه بالدرجة الأولى إلى السوق العالمية وليس إلى السوق الداخلية سواءا تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، مع ضعف الارتباط الداخلي سواء بين مناطق الوطن أو بين الوحدات الصناعية مع زيادة نسبة الارتباط بالاقتصاد الفرنسي.

اقتصاد استهلاك:

إن هدف المستعمر هو إنشاء طرق توزيع إضافية للصناعة الاستعمارية والبحث عن أسواق لتصدير منتجاته، وليس إقامة تنمية صناعة حقيقية في الجزائر، وبذلك فهو عمل عمى توسيع وتنمية الصناعات الخاصة به عن طريق تزويدها بالمواد الأولية والطاقة التي يستقدمها من الجزائر، وتوسيع الأسواق الخاصة بتصدير منتجاته الصناعية.

اقتصاد مزدوج:

لقد خلق المستعمر في كل القطاعات الاقتصادية نوع من الازدواجية فكل قطاع مقسم إلى قسمين قطاع تقليدي ملك للأهالي، ومنخفض الإنتاجية ولا يسد حاجات المواطنين، وقطاع حديث يتمتع بالتقدم يمتلكه المعمرون مرتفع الإنتاجية ويستخدم وسائل حديثة. ومن هنا ظهرت الفوارق الاجتماعية وانخفاض المستوى المعيشي.

اقتصاد مشوه:

أصيب الاقتصاد بتشوهات واختلالات ظهرت بعدة أوجه مختلفة ويمكن ملاحظة البعض منها في:

اختلال العلاقة بين الموارد المالية والنمو الذي حدث في الموارد البشرية وذلك بسبب النقص الحاد في الوسائل المادية والمشاريع الاستثمارية من جهة، والنمو الديمغرافي الذي حدث في الجزائر بعد الاستقلال من جهة أخرى.

اختلال هيكل الجهاز الإنتاجي وذلك من عبر:

- استحواذ الزراعة بنسبة كبيرة على تكوين الناتج الداخلي الخام إذا ما قارناه بالصناعة التي تعتبر نسبتها ضعيفة جدا في تكوين هذا الناتج.

- عدم وجود ارتباط بين الوحدات الصناعية الموجودة، حيث عملت فرنسا على ربطها بالعالم الخارجي والاقتصاد الفرنسي.

- تركيز كبير لليد العاملة في الزراعة.

- تصدير عدد محدود من المواد والمنتجات، وعدم وجود تنوع في التجارة الخارجية.

لقد واجهت الحكومة الأولى سنة 1962 وضعية صعبة، بعد سبع سنوات من الحرب والتخريب الذي مارسته منظمة الجيش السري التابعة لمجماعات الأوروبية. وقد رافق استقلال الجزائر نزوح جماعي للمعمرين تاركين الاقتصاد في حالة فوضي، فقد كانوا يشكلون الهيكل الإداري والاقتصادي للدولة، حيث غادر مليون شخص الجزائر في أشهر معدودة تاركين فراغ في الإطارات والمهنيين رحيل 50000 تقني سامي، و 35000 تقني متوسط، 100000 عامل مهني وتم سد هذا الفراغ من قبل الجزائريين بما لديه من إمكانيات حيث أن أغلبية الشعب أمي بنسبة 90 بالمئة ويسكنون في الأرياف، كما قام المعمرون بتحويل مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي شهر جوان لوحده سنة 1962 تم تحويل750 مليون فرنك فرنسي عبر القنوات البنكية، فكل الدوائر الاقتصادية كانت تابعة بالكامل للمستعمر الفرنسي حيث نجد أن 85 بالمئة من صادرات الجزائر موجهة إلى فرنسا و 80 بالمئة من وارداتها تأتي أيضا من فرنسا[1].

وقد كان الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع البدائي إنتاج مواد بدائية وأولية زراعية ومنجمية حيث أن 80 بالمئة من الصادرات ذات مصدر زراعي و تحتل المنتجات المنجمية جزءا كبيرا من العشرين بالمئة الباقية.

كما ذكرنا سابقا فإن الخروج الجماعي للمعمرين من الجزائر ترك الدولة في حالة فوضى وأدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما استوجب إيجاد حلول إستعجالية من أجل إعادة بعث هذه الأنشطة وكان ذلك عن طريق تكوين لجان تسيير يمثلون عمال المزارع أو المصانع سابقا يتولون مهمة تشغيل الوحدات الإنتاجية وتنظيمها، وهذا ما عرف بالتسيير الذاتي، وقد رافق هذا النوع من التسيير عدة إجراءات وتدابير تنظيمية أولها هو إعلان أن أملاك المعمرين هي أملاك شاغرة وملك للدولة.

وقد ظهر نوعان من التسيير للوحدات الاقتصادية هى[2] :

- التسيير الذاتي للممتلكات الشاغرة الفلاحية والصناعية التي تركها المعمرون وفق مراسيم مارس 1963

[1] - Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991, P.25.

[2] - Ahmed henni, op.cit, p.26.

- إنشاء دواوين وطنية ومؤسسات وطنية: سواءا بناءا على هياكل كانت موجودة سابقا مثل ديوان الحبوب، مؤسسة الكهرباء والغاز، أو تم إنشاؤها لمراقبة نشاطات معينة مثل: ديوان التجارة والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.

ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري لحظة الاستقلال ميز بالتخلف الارتباط بالخارج مع وجود صناعة هزيلة واستخراجية بالدرجة الأولى، وقطاع زراعي ينتج احتياجات السوق الدولية.

فترة الممتدة من 1963 إلى 1966

بناءا على الوضعية التي تميز بها الاقتصاد الجزائري لحظة الاستقلال يمكن القول أن الوضع كان صعبا جدا، حيث لم تكن الجزائر تمتلك الموارد البشرية اللازمة 90 من الشعب أمي ويسكن في الأرياف، ولا الأموال اللازمة لصياغة إستراتيجية تنموية واضحة المعالم، فقد تميزت هذه الفترة بمحاولة تشغيل ما تركه المعمرين، مع محاولة السيطرة على الاقتصاد واثبات ملكية الدولة وسيادتيا عن طريق مجموعة من التأميمات والإجراءات كإنشاء العملة الوطنية وتأميم البنك المركزي وتأميم الأراضي الزراعية، وتأميم بعض الصناعات الاستخراجية والمؤسسات، مثل الصناعات المنجمية والكيماوية والمؤسسات البنكية والاسترجاع التدريجي لثروات الطبيعية، وبالتالي لم يندرج ضمن هذه الفترة أي إستراتيجية تنموية، إنما تقرير بعض الاستثمارات في إطار مخططات استعجاليه متواضعة بالرغم من وجود وزارة لصناعة، وكانت الاستثمارات موزعة كالتالي:

الجدول2-2 : الاستثمارات من 1963 إلى 196

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.08	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
باقي القطاعات	1719.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

Source: Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991, p.16.

نلاحظ من الجدول أن المبالغ المخصصة لممخططات الاستعجالية كانت ضعيفة نوعا مانظرا لعدم توفر مصادر لتمويل الاقتصاد، كما يمكن أن نلاحظ أنه طيلة هذه الفترة أولت الدولة اهتمام بالصناعة بالدرجة الأولى ثم الزراعة، لكن بنسب متقاربة.

وقد عملت الجزائر على استعادة التحكم في مصيرها، طوال الفترة ما بين 1963 إلى 1966 مواردها المحدودة المقدرة ب 13 مليار دولار كمداخيل خارجية و 11,7 مليار دج كمداخيل جبائية من أجل تغطية 8,2 مليار كواردات و 12,1 مليار دج كمصاريف الميزانية، وقد بلغت نسبة الاستثمار و الادخار خلال السنين الأربع الأولى من الإستقلال 17,0 بالمئة و 24,0 بالمئة على التوالي و توضح هذه النسب بأن المرونة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية كانت ضئيلة جدا و كان على الاقتصاد الجزائري الحصول على موارد داخلية و خارجية أخرى من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية لسكان لطالما عانوا من التهميش.

مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1979/1967

يعتبر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي من أهم عناصر السياسة العامة الموجهة لتنظيم عناصر الانتاج الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد معظم دول المتخلفة على استراتيجية تخطيطية تعرف "بخطط المراحل "، حيث تعد في المرحلة الأولى بعض نماذج النمو لمختلف القطاعات الرئيسية في الدولة، ثم يتم في المرحلة الثانية توزيع المؤشرا العامة لكل قطاع، وفي المرحلة الأخيرة يتم العودة ثانية إلى النماذج العامة التي وضعيا المخططون ، وبذلك يعتبر أسلوب علمي هادف لتحقيق التنمية، وقد اعتمدت الجزائر على هذا الأسلوب طيلة الفترة 67_ 79 ، وتلتها فترة الثمانيات مع غياب المعالم الأساسية للتخطيط في هذه الفترة مقارنة بسابقتها كالتخطيط المركزي.

التخطيط الاقتصادي للتمنية:

يستمد التخطيط الاقتصادي شرعيته من شرعية أدى التنمية الشاملة، كحق لجميع الشعوب من أجل الوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة وتحسين المستوى الاجتماعي.

المطلب الثاني : مرحلة التحول الإداري الإصلاحات (1980_1986)

المخططات التنموية لفترة الثمانينات:

تميزت هذه المرحلة بوجود مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني.

- المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984

لقد تم الاهتمام بالصناعة واهمال باقي القطاعات الأخرى في المخططات السابقة مما أدى إلى اختلال في توازنات الاستثمارات الوطنية، لذا جاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الإختلالات، ممن خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن أين تهتم الدولة بكل القطاعات الاقتصادية على حد السواء، وهذا اشر فشل تطبيق استراتيجي الصناعات المصنعة طيلة فترة السبعينات .

وتمثلت أهداف المخطط الخماسي الأول كما جاءت في المادة خمسة من القانون 11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 كالتالي[1]:

- تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي.
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية لمواطنين، بالاعتماد على الإنتاج الوطني.
- تعبئة البطاقات والمهارات.
- ضمان تدعي الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازن الاقتصادي.

المخطط الخماسي الثاني من 1985 إلى 1989

لقد جاء المخطط الخماسي الثاني ليواصل في نفس الإستراتيجية التنموية لمخطط السابق لذا كانت الأهداف متشابهة إلى حد بعيد في شكلها العام، أما فيما يخص الأهداف الخاصة لهذا المخطط فتمثلت فيما يلي:

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.
- تحسين نجاعة الجياز الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية، والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.
- توسيع القاعدة المادية للإنتاج الصناعي بتطوير الصناعات التكاملية وصناعة إحلال الواردات، مع تطوير القطاع الزراعي والري.
- مواصلة دعم التهيئة العمرانية، والتكوين والتعليم.
- انتهاج سياسة تقشفية تتضمن عدم تبذير الموارد واستغلالها بعقلانية.

ويتم ترتيب الأولويات في هذا المخطط كما جاء في نص المادة 16 من القانون سابق بالبدء بإنهاء البرامج الجارية تنفيذها في المقام الأول، ثم الانتقال لتنفيذ برامج التجديد العادي للتجيهزات الإنتاجية، وانجاز الاستثمارات المعمقة بتقوية الطاقات الإنتاجية.

المطلب الثالث:مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994_1998

برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية : [2]

لقد اتبعت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في إطار اتفاقيتين سريتين للاستقرار الاقتصادية، بهدف الحصول على قروض ومساعدات من هذه المؤسسات ضمن شروط تنصب في :

[1] الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 801 المؤرخ في 13 ديسمبر1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر،العدد 1980/51

[2] عبد الستار عبد الحميد سلمي، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر،2005 ، ص.20

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

برنامج التثبيت الاقتصادي

يقصد ببرنامج تثبيت ذلك البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في اجل قصير، يختص به صندوق النقد الدولي، وهو برنامج قصير الأجل يعني بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات أي أن مهمته الرئيسية هي تصحيح الإختلالات الخارجية في الأجل القصير، وعادة ما ينص هذا البرنامج إما على تقليص الواردات أو الزيادة الصادرة أو كلاهما معا ويتحقق ذلك من خلال تقليص مستوى الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة انكماشية.

فعندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية للدولة يشترط إتباع سياسات معينة من أجل تصحيح مسار الاقتصاد في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وخفض معدلات التضخم....الخ

الإصلاح المالي: ويهدف إلى إحداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة والاعتماد 1على وسائل حقيقية في تمويل عجز فضلا عن التقليل من الاعتماد على افتراض الخارجي ويحدث ذلك من خلال تخفيض ميزانيتي التسيير والتجهيز واتخاذ الإجراءات حازمة قد تضر بالجانب الاجتماعي مثل تثبيت الأجور وتقليص الاستثمارات العامة.

الإصلاح النقدي: ويتضمن إصلاح تعديل السياسة النقدية من خلال تعديل سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم ووضع سقوف للائتمان واستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية هذا بالإضافة على تعديل سعر الفائدة.

المطلب الرابع: مرحلة برامج النمو الإقتصادي

برنامج انعاش الإقتصادي 2001_2004

- يعتبر أول برنامج اتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ودعم التنمية الاجتماعية وقد بدأ تطبيقه في أفريل من سنة2001 وبلغ غلافة المالي 525مليارد ج أي ما يعادل

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ، ص507.

7مليار دولار،وأدرج ضمنه مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023مشروعا وكان يهدف بشكل رئيسي إلى[1]:

- الحد من الفقر وتخفيض عدد الأسر المحتاجة.
- خلق مناصب عمل بهدف تخفيض معدل البطالة.
- الحفاظ على التوازن الإقليمي وتنشيط المناطق الريفية

البرنامج التكميلي لدعم النمو2005_2009

لقد قررت الدولة أن تواصل في نفس المسار السياسة التوسعية التي أنتجتها مع بداية الألفية الحالية،خاصة مع ارتفاع الاحتياطات الأجنبية من العملات الصعبة وتحسن الحالة المالية للدولة حيث وصلت الاحتياطات غلى 56.18مليار دولار سنة2004وقدر غلاف المالي لهذا البرنامج بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث وصل إلى 42027مليار دولار

البرنامج التنمية الخماسي 2010_2014[2]

لقد واصلت الجزائر مسارها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأت مسيرتها2001 وهذا من اجل إعادة إعمار الاقتصاد الوطني بتخصيص الغلاف مالي لم يسبق لبد سائر في طريق النمو أن خصصه من قبل، إذ يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدرت ب:21.214مليارد أو ما يعادل 286مليار دولار وهو يشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على خصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ9700 مليار أي ما يعادل 130مليارد دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبالغ 11.543مليار أي ما يعدل 156مليار دولار.

[1] - la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007, p.04.

[2] Communique du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, 24 mai 2010, p.07.

المبحث الثاني: طبيعة الإقتصاد الجزائري في ظل النشاطات الإقتصادية المتاحة

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (الإنسانية، والسياحية، الطبيعية والاقتصادية...) إلاّ أنّ نمو اقتصادها بقى ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة ,ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المحاور التي تعنى بتقديم عام للاقتصاد الجزائري, مميزاته وخصائصه وكذلك تطوره منذ الاستقلال .

1. **تقديم عام للاقتصاد الجزائري:**

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري: يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط الآتية[1]:

أ. **حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائر:** من منطلق أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات،الطاقات والموارد البشرية، هذا بدوره جعلها تختلف عن غيرها من الاقتصاديات، إذ تمتلك الجزائر كم هائل من المؤهلات البشرية والتّي قدرت بـ 39.5 مليون نسمة في 1 جانفي 2015 لترتفع إلى قرابة 40.4 مليون نسمة في 1 جانفي 2016 .مقابل 1014000 ولادة حية مقابل 174000 وفاة و386000 زواج سنة 2014، ويمكن إبراز تطور الولادات الحية من خلال الشكل التالي:

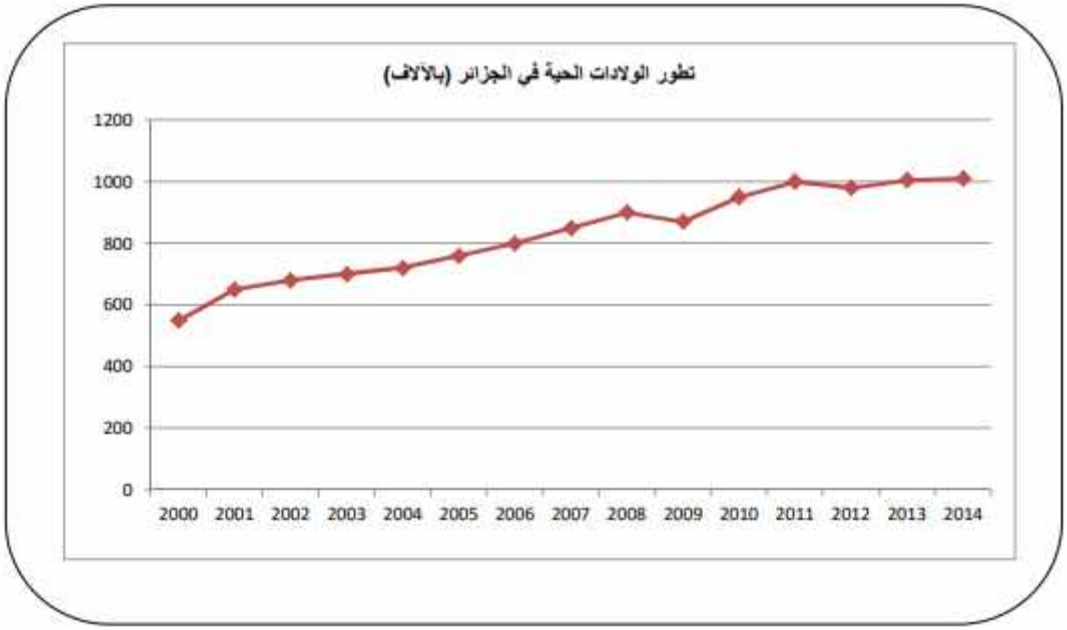

الشكل رقم2-1 :تطور الولادات الحية في الجزائر(بالآلاف) خلال الفترة 2000-2014

[1] خديجة خالدي، **أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

المصدر: المديرية التقنية للإحصاءات، السكان، والتوظيف والمكتب الوطني للإحصاء (مكتب الإحصاء الوطني, الإصدار رقم:(2014/690).

ب. **طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر**: تمتلك الجزائر كل مقومات ومؤهلات النمو والتنمية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-3 :طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر

الموارد	مكان تركزها
البترول	يتركز في حاسي مسعود وعين أميناس أكتشف سنة 1956 بإحتياطي 2 م طن، ينقل عبر أنابيب إلى موانئ سكيكدة، أرزيو، بجاية، الجزائر ،ووهران...وتحتل الجزائر الرتبة 7 في إنتاجه.
الغاز الطبيعي	يتركز في حاسي رمل باحتياطي 3650 مليار م (الرابعة عالميا) والثالثة في إنتاجه،ينقل عبر أنابيب رئيسة.إلى موانئ.سكيكدة وأرزيو وهند إلى إيطاليا عبر تونس واسبانيا عبر المغرب يمثل الغاز الطبيعي نسبة74 %من مجموع الصادرات الجزائرية.
الفحم الحجري	يتركز في قنادسه يتميز ببعده عن موانئ التصدير وارتفاع نسبة الكبريت فيه.
الكهرباء	90% منها تستخرج حراريا (حرق البترول والغازو10 %فقط من مصدر مائي السدود) منها سد (إراغن بجيجل).
الطاقة النووية	للجزائر مفاعليه، نووي، مفاعل دراراية(للأبحاث النظرية) وعين وسارة للتجارب الحدودة النطاق.
الحديد	يتركز في منجم الونزة والمو حدو بوخضرة (على الحدود التونسية)يتميز بقربه من السطح والسواحل ،مما يسهل استغلاله وتصديره اكتشف في العشرينات من القرن الماضي ينقل عبر خط حديدي مكهرب، أهمه خط الونزة، عنابة، كما نجد منجم يتمزريت (بجاية) ومنهم غار جبيلات الضخم في تندوف والغير مشغل لبعده عن السواحل.
الفوسفات	يتركز في مجاجم الكويف وجبل العنق على الحدود التونسية يتميز بوجوده على السطح وبقربه من السواحل مما يسهل إستغلاله ونقله وتصديره، إلى الغرب نجد منجم البر(تلمسان)
الزنك والرصاص والنحاس	يتركز في مناطق متفرقة من الشمال أهمها مناطق سكيكدة وعنابة وتلمسان.
الزئبق	في منطقة عزابة وهو الأكبر في إفريقيا.
الذهب والأورانيوم	في منطقة الهقار في تمنراست.

المصدر: منتدى الشروق الجزائري.

ومن الجدول رقم 3-2 يتضح تنوع الموارد والثروات المادية بالجزائر.

ج. **توفر المساحات الزراعية الصالحة للاستثمار**: تمتلك الجزائر مساحات زراعية من الممكن أن تكون قابلة للاستثمار وهذا تبعا للمؤهلات الرئيسية التي تتمثل في:

- التنوع الكبير للأوساط الزراعية والمناخية
- استعمال ضئيل ومحدود للمواد الكيمائية
- سوق معتبرة (محلية وجوارية للأسواق الخارجية,الحوض المتوسط والبلدان الإفريقية)

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا من جهة, وتقاطع المصالح التي تعترض تطور الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلته يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي، حيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى[1]:

أ. **اقتصاد مديونية**: مما سبق ذكره من معوقات وتقاطع للمصالح التي اعترضت تطور الاقتصاد الجزائري أدت هذه الأخيرة إلى جعل اقتصاد الجزائر اقتصاد مديونية وذلك على مر المراحل الزمنية المتعاقبة، حيث تركزت جهود كل الحكومات منذ الاستقلال على تسيير وا ٍ دارة أزمة المديونية والتّي كانت تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، إذ أن مصادر التمويل لإنجاز المشاريع الإنمائية الطموحة كانت في الغالب عن طريق المديونية الخارجية الأمر الذي انعكس سلبا وأثقل كاهل الاقتصاد الجزائري، مع التباين الكبير ما بين حجم المديونية والنمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة في العوائد البترولية، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر حيث أن نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي والجدول رقم 1-2 يمثل تطور الدين العمومي الخارجي للجزائر خلال الفترة: 1998-2011.

[1] عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، **أثار تغيرات سعر الصرف اليورومقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد ،27جوان ، 2007ص ص .208- 210.

الجدول رقم 2-4 تطور الدين العمومي الخارجي للجزائر خلال الفترة: 1998 -2011

(الوحدة بالمليار دولار)

السنوات	قيمة الدين الخارجي
1998	30.47
1999	28.31
2000	25.25
2001	22.57
2002	22.64
2003	23.35
2004	21.82
2005	16.4
2006	15.5
2007	5.573
2008	-
2009	5.687
2010	5.681
2011	4.405

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2012).

ومن الجدول رقم 2-1 يتضح: أن حجم الدين الخارجي بدأ في التقلص شيئا فشيئا وذلك منذ سنة 2000 أي منذ استحداث وا ٍنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذّي كان له الفضل الكبير في نجاح آلية الدفع المسبق للديون التي انتهجتها الجزائر، في ظل امتلاء خزائن الدولة والبحبوحة المالية التي كانت تميز تلك الفترة، وبالمقابل بقي جزئ من الدين الخارجي والمقدر بـ405.4 مليار دولار سنة 2011 أما في سنة 2012و2013 فقد انخفض إلى مستويات قياسية وهذا ما يمثله الشكل رقم2 -2:

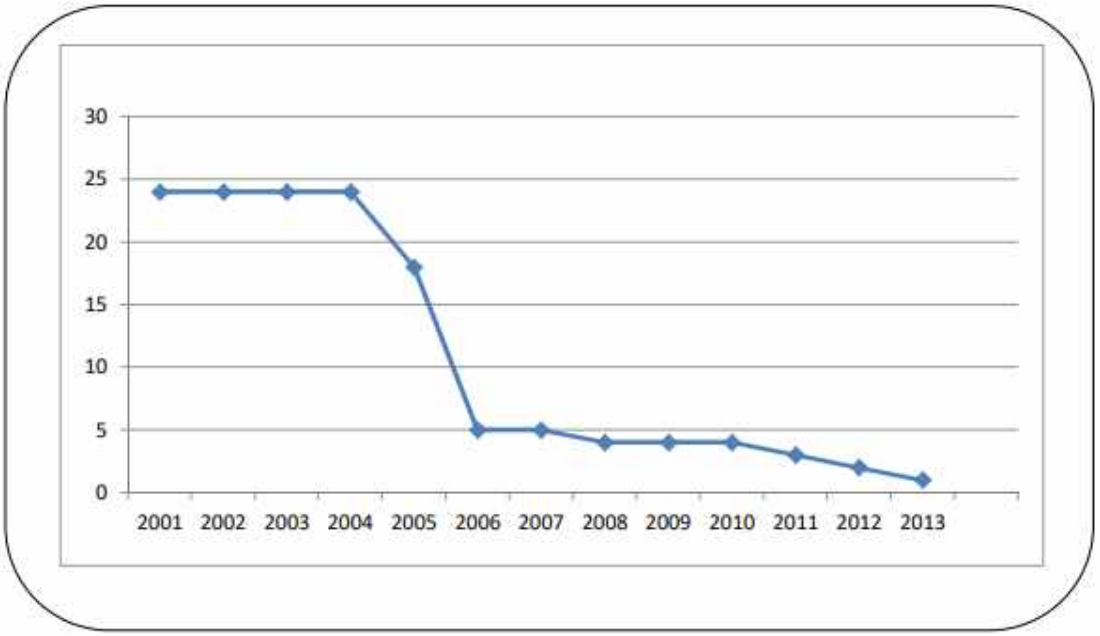

الشكل رقم 2-2 :تطور حجم الدّين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2001 -2013

المصدر:تقارير بنك الجزائر(2012).

من خلال أرقام المنحنى أعلاه والذي يترجم خط سير حجم المديونية الخارجية التي كانت منذ عقود خلت بأحجام متفاوتة أثقلت كاهل الحكومات المتعاقبة, فمنذ سنة 2001 كما هو موضح في المنحنى بقيت المديونية على نمط واحد تقارب ال24 مليار دولار، لكن مع بداية سنة 2005 بدأت في التقلص شيئا فشيئا إلى أن قاربت في سنة 2013 (4.4) مليار دولار، وذلك نتيجة دور ص.ض.إ والذي سوف يوضح محتواه ومجال عمله وأهدافه في الفصل الثالث.

ب. **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد**:إنّ تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه ليس وليد أو حكرا على الاقتصاد الجزائري، لكن ومنذ استقلال الجزائر كان لتأثير هذه الظاهرة على دواليب وحركة التنمية والنمو الاقتصادي أثر كبير ونتائج وخيمة، فقد كانت إحصائيات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين1962و1988 من الأسرار التي وضعتها لدو لة في طي الكتمان لما لها من حساسية مفرطة، إلى أن جاء اليوم الذي قرر فيه لوزير الأول الأسبق آنذاك عبد الحميد إبراهيم وضع الجزائريين في صورة ما كان ينهش اقتصاد بلادهم من فساد منتشر خلف جهاز التسيير الاشتراكي[1]؛ وحتى سنوات الألفية الثالثة، فقد حلت الجزائر في المرتبة 88

[1] عمار خيانة، "**تبييض الأموال.....رحلة المال الفاسد، نحو الملاذات الآتية، يلجأ إليه الفاسدون للإفلات من المحاسبة**"، على الرابط: www.elbilad.net

عالميا1، وفي سنة 2015 الذي شمل 167 دولة في العالم برصيد36 نقطة وفق سلم مرقم من الصفر، وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة 88عام 2015 بعد ما كانت في المرتبة 100 في2014 والمرتبة 94 في22013

ج. **الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال بـ95 ،%من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة, والتغيرات في قيمة عملة التقويم(سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهي الدولار فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير.حيث يتم التصدير إلى دول معينة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بنسبة أقل,والجدول الموالي يمثل تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال (2000- 2013) .

الجدول رقم 2-5 :الجدول تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2013).

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	21.06	97.27	0.59	73..2	21.65	100
2001	18.53	97.07	0.56	2.93	19.09	100
2002	18.11	16.19	0.60	3.21	18.70	100
2003	23.99	98.08	0.47	1.92	24.46	100
2004	31.55	97.2	0.67	2.08	32.22	100
2005	45.59	98.40	0.74	1.60	46.33	100
2006	53.61	97.94	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.62	60.59	100
2008	77.19	98.22	1.40	1.78	78.59	100
2009	44.41	98.30	0077-	1.70	45.18	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.70	57.89	100

[1] تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015

[2] خولة.ب، " الجزائر في المرتبة الـ22عالميا مؤشر الفساد"، على الرابطwww.elfadjr.net

2011	71.66	98.31	1.23	1.69	71.74	100
2012	70.58	93.38	1.15	1.60	64.43	100
2013	63.33	98.29	1.10	1.71	64.43	100

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001 ، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008 ، مارس 2014 ، ص15، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

htm.statistique.lletin4b/html/dz.algeria-of-bank.

ومن خلال الجدول 3-1يلاحظ أن قطاع المحروقات هو المهيمن على مجمل الصادرات و ذلك بنسب متقاربة، و هذا على عكس الصادرات في القطاع خارج المحروقات الذي ضلت نسبه هامشية لا تكاد تتجاوز ال 3 %في أحسن أحوالها.

جدول رقم 2-6 : تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2013)

السنوات	صادرت المحروقات	الواردات
2000	21.06	9.35-
2001	18.53	0.56-
2002	18.11	13.01-
2003	23.99	13.32-
2004	31.55	17.95-
2005	45.59	19.89-
2006	53.61	20.68-
2007	59.61	26.36-
2008	77.19	38.07-
2009	44.41	37.40-
2010	56.12	38.89-
2011	71.66	46.93-
2012	70.58	*51.57*-
2013	63.33	55.02-

المصدر : بتك الجزائر - النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2008، مارس 2004، ص 15، نقلا عن موقع الإلكتروني :

htm.statistique.lletin4b/html/dz.algeria-of-bank.

و من الجدول 2-6 يلاحظ أن حجم الصادرات منذ سنة 2000 قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا ما عدى في سنتي 2001 و2002 ، إلا أنه و مع بداية سنة 2003 عادت فاتورة الصادرات في الارتفاع حتى سنة

2013 . و هذا مقارنة مع ما تبينه الإحصائيات الخاصة بالواردات و التي ارتفعت هي الأخرى و أضحت تقارب مبلغ 02.55 مليار دولار في 2013.

1. **اقتصاد ريعي**: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية غير رشيدة للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، ومن مميزات الإقتصاد الجزائري، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات ويعتبر الاقتصاد الجزائري, إقتصاد ريعي نظرا لإعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات والذي يمثل حوالي 95 %من مداخيل الصادرات الجزائرية[1]، والجدول رقم 5 -1 يمثل نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر(2000 -2010) بالمليون دولار.

الجدول رقم 2-7 يمثل نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر(2000-2010

(مليون دولار)

السنوات	قيمة الصادرت الإجمالية	قيمة الصادرت من قطاع	قيمة الصادرت في قطاع المحروقات	النسبة المئوية من الصادرات ق.م من النسبة الكلية
2000	22301	2141	88	96.04
2001	1912	1848	648	96٠61
2002	1882	1809	736	10.96
2003	2462	2393	673	97٠26
2004	32083	3130	781	98٠03
2005	46001	4509	90	97٠83
2006	54613	5342	118	97٠79
2007	59518	5820	131	97٠58
2008	78230	7634	189	97٠35
2009	43216	4177	144	97٠16
2010	57150	5570	145	-

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات(cnis) حصيلة سنوات 2000إلى2010

-Ali titoncle jonnal elwatan etre26 janvier2009 rubrique economie

ومن خلال الجدول 5-1 يمكن ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القوية والمخيفة في آن واحد،وذلك نظرا للحجم الكبير والنسب العالية, والتي تبين هيمنة القطاع يكاد يكون كليا، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97 %من إجمالي الصادرات منذ

[1] كلثوم كبابي، "**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة الجزائر ،المغرب وتونس**("مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2008)، ص128.

عام 2000 ، والمساهمة المتبقية بحوالي3 %فهي تتمثل في الصادرات غاز المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن1890 مليون دولار سنة12008

ثانيا: لمحة عامة عن تطور أداء الاقتصاد الجزائري:

لقد تطرقنا في ما سبق لجملة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائر التي أدت به إلى أن يكون اقتصاد ذو مديونية ويعتمد على العوائد النفطية إلى جانب الاختلاف والتضارب ما بين صادرات وواردات الجزائر التي تغلب عليها صادرات القطاع النفطي بامتياز، وفيما يلي لمحة عامة عن تطور أداء الاقتصاد الجزائري[2]:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري جملة من التحولات انعكست على أداءه في مختلف الميادين خلال فترات زمنية متعاقبة وساهمت في تشكيله بالصورة التي يعرف عليها اليوم, بداية بإتباعه لنظام التخطيط في فترة السبعينات وما نتج عنه من أثار سلبية كالبيروقراطية والفساد والرشوة وغيرها من النتائج التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد بالإضافة إلى عجزه عن تسديد أقساط الديون خاصة مع تراجع مداخيل العملة الصعبة المتأتية من تصدير النفط بداية من سنة 1984 وفي سنة 1986 ومع انهيار أسعار النفط تجلى ضعف الاقتصاد الجزائري كليا، حيث عرفت ميزانية الدولة عجزا مقترا نتيجة الانخفاض في أسعار البترول ومنه الجباية البترولية في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى ومع ضعف أداء الجباية العادة.

وكرد فعل على هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى جدولة ديونها الخارجية التي قدرت بأكثر من 25 مليار دولار في بداية التسعينات وسمحت هذه العملية المرفقة برنامج التصحيح الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي بتقليص خدمة الديون السنوية المستحقة على الجزائر التي وصلت إلى 76%من الصادرات سنة 1992،علما أن قدرة الدولة على تسديد الديون تتوقف على حصيلة العوائد النفطية نظرا لنصيبها الكبير في هيكل الصادرات وقد ألزم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الجزائر بدفع مبالغ كبيرة كل سنة إلى غاية 2006 وخصخصة المؤسسات العمومية وتخفيض قيمة الدينار، نجم عنه فقدان مئات الآلاف من مناصب العمل بالإضافة إلى انهيار متوسط الدخل الجزائري وهذا للتحول إلى النظام اقتصاد السوق، على الرغم من السعي الحثيث لتغيير الوضع.

---

1 نبيل زغيب، "**أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري** ، (مذكرة ماجستير، جامعة فرحات سطيف)، 2012-2011، ص59.

2 عبد القادر بلعربي ، شعيب بونوة ، **تفتح الإقتصاد وسوق العمل في الجزائر** ، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الإجتماعيmecas. جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ، العدد ،3أفريل ،2007ص.34.

فجملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سواء بالاعتماد على الإصلاحات الذاتية في الثمانيات أو من خلال تدخل الصندوق في أوائل السبعينات أو من خلال الإصلاحات الهيكلية وبرامج الإنعاش الاقتصادي ،(2009-2014) و(2001-2009)1 لم تحقق الهدف المنشودة بتحقيق التنمية والنمو والنهوض بالاقتصاد الوطني,ما يعني ضعف هيكل الاقتصاد وانخفاض تنافسيته خاصة مع استمرار اعتماده على قطاع واحد ومن ثم صعوبة اندماجه في الاقتصاد العالمي2، والجدول رقم 8 -2 يوضح أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2010):

الجدول رقم 2-8 أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2010)

السنوات	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	المديونية في(م-	احتياطات الصرف(م.د)
1999	3.2	29.2	2٠64	28٠31	04٠40
2000	2.2	29.5	0٠33	25٠56	-11
2001	2.1	27.3	4٠22	22.57	-17
2002	4.1	25.9	1٠41	22٠54	23٠94
2003	6.8	23.7	2٠58	23٠35	32٠11
2004	5.2	17.7	3٠56	21٠82	43٠11
2005	5.1	15.2	1٠64	16٠40	56٠18
2006	1.8	12.3	1٠80	15٠50	77.7
2007	4.6	11.2	4٠60	5.57	110,1
2008	4.8	11.3	4٠40	4٠80	140,0
2009	4.8	10.2	5.70	4٠60	148٠90
2010	3.5	10.0	4٠10	4٠60	162٠20

المصدر: عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي،"**فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص10.

ومن الجدول رقم 2-8 يستخلص أن:

-المديونية الخارجية التي كانت تشكل في السابق عائقا كبيرا على الاقتصاد الجزائري أصبحت الآن قابلة للتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت6.4 مليار دولار نهاية 2010 بعد ما وصلت 31.28مليار دولار في 1999 و82.21 مليار دولار في 2004

1 المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات على الرابط :، www.andi.dz/idex.php/ar/statistique

2 كلثوم لحبابي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124-125.

-أما بالنسبة للبطالة فهي في انخفاض مستمر حيث تقلصت من 50.29 %سنة 2000 إلى 25.15 %سنة2005 ثم 10 %سنة2010

-أما احتياطات الصرف فهي في ارتفاع مستمر فبعدما كانت تقدر بـ 4.4 مليار دولار عام 1999 وتجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 و9.148 مليار دولار سنة 2009لتصل إلى 2.162 مليار دولار نهاية 2010

2. الاقتصاد الجزائري بين التسيير الموجه وآليات السوق

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الإستراتجية وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فالواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يحتم علينا الرجوع إلى الماضي لتفسير الوضعية المتواجد عليها حاليا، حيث مر الاقتصاد الوطني بمرحلتين هما:

أولا: مرحلة التسيير الموجه للاقتصاد :يمكن تلخيص مميزات وسمات الاقتصاد الجزائري في ظل هذه المرحلة في الآتي:[1]

- الدولة هي المالكة والمحتكرة للقرار الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا وتبادلا
- غياب المناخ الاستثماري في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتّي يفترض فيها اتخاذ القرار الاقتصادي
- حجم المؤسسة الاقتصادية كبير بحيث تمثل في اغلب الأحيان قطاعا بعينه مما جعل اكبر المؤسسات تشارك في تخصيص الموارد حسب رغباتهم دون القدرة على استغلالها مما يعطل الموارد
- عجز في تنظيم هذه المؤسسات و تسيرها.
- غياب المنافسة الداخلية والخارجية.
- غياب ثقافة الجودة ناهيك عن الجودة الشاملة
- تضخم المشاريع وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال
- النظرة الساكنة للاقتصاد
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض
- الصعوبة في التمويل
- الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل كبير.

1 علي كساب، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ونأهيلها**"، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 28-25ماي،2003المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ص 07.

في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب, وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة وهذا ما جعل التحكم في عملية التخطيط الاقتصادي خارج الشركات الوطنية، وإنما من قبل طرف الجهاز المركزي هذا ما دفع إلى نمط أخر للتسيير.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في حالة التوجه إلى اقتصاد السوق:

بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والمالية)يقصد بها الأزمات النفطية وليست المالية لسنة 2008) بصورة خاصة للجزائر ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة أولا ومعالج لها ثانيا ومن ثمة دفعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح، و قد بدأت الدولة التخلي عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغيير دورها في ما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق وذلك عن طريق جملة من المبادئ والقواعد لنظام اقتصاد السوق نذكر منها[1] :

- **المصلحة الذاتية** :هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج
- **الحرية الاقتصادية** :ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت
- **المنافسة والمبادرة الحرة** :إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الدولي والوطني, حيث تعرض رجال الأعمال والمؤسسات إلى منافسة دولية متكافئة أما المبادرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمي قدرات الإبداع.

حيث كانت الدولة الجزائرية تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، ولتحفيز ذلك يجب المرور أولا عبر محاربة التضخم و التحكم في الكتلة النقدية وامتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.

3. السياسات التنموية في الجزائـــر

لقد كان الشغل الشاغل لدى السلطات الجزائرية في بداية مشروع التنمية الاقتصادية هو الإسراع في محو السياسة الاستعمارية التي مارسها الاستعمار الفرنسي طوال سنوات الاحتلال، حيث انتهجت المسار الاشتراكي في بداية الأمر ونتيجة لهذا النهج أدت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بالاعتماد على الموارد الذاتية خلال فترة الثمانينات ادت بالضرورة للتحول إلى اقتصاد السوق، في بداية التسعينات لتبدأ الجزائر

1 **المرجع نفسه**، ص 08.

خلال هذه الفترة بإصلاحات أخرى لكن هذه المرة بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية, ولتشهد بعد ذلك إطلاق برامج استثمارية عمومية لإنعاش الاقتصاد الوطني تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط [1].

1-السياسة التنموية خلال فترة الستينات و السبعينات

- **مرحلة بناء الدولة: المخطط التجريبي 1967 – 1969**

سجلت هذه الفترة مجهودات بذلتها الدولة من اجل البناء والتشييد, وقد خصص لهذا المخطط أكثر من 9ملايير من اجل تحقيق هذا الأخير، حيث كانت الصناعة قد استحوذت على أكثر من 56 %من مجموع الاستثمارات وحضي فيها قطاع المحروقات بحصة الأسد بنسبة ال 50 %من مجموع الاستثمارات2، والجدول رقم 7-1 يوضح تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963 – 1969:

الجدول رقم 2-9 تطور الإنفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963 – 1969

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الاستثمار الإجمالي	645	1001	850	1452	1693	3174	4257
نسبة الصناعة من مبلغ الاستثمار%	13,4	13	18,7	25,4	47,1	55,3	51,7

Source: M.ECREMENT indépendance politique et libration économique ENA /OPV/PVG. 1986.

ومن الجدول رقم 2-9 يتضح أن: هذا المخطط يعتبر انفجارا في مجال التنمية الذي كان مقدما للفترة ما قبل 1966.ومما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام قد كان مقسم على عدة قطاعات وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم: 2-10

الجدول رقم 2-10: الانفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967- 1969

الفترة 69/67	**الفلاحة**	**الصناعة**	**قطاعات أخرى**	**المجموع**
المبلغ (مليار دج)	1,90	4,90	2,37	9,17
النسبة%	20,7	53,4	25,9	100

Source:annuaire statistique. Alger 1980.

1 الأخضر قاسمي، "**اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** (مذكرة ماجستير جامعة باتنة، 2013-2014)ص21.

2 المخطط التجريبي نشرة جبهة التحرير.

1. **المخطط الرباعي الأول(1970- 1973):** عرفت هذه الفترة بفترة تأميم المحروقات، وفترة الثورة الزراعية، وتطبيق التسيير الاشتراكي للعمال وكذلك تطبيق سياسة صناعية جديدة، ترتكز على نموذج الصناعة المصنعة إذ تم تخصيص ملف مالي يتجاوز 63مليار دج لهذا الغرض، ووزعت حصته في مجال الاستثمار على شكل الذي يوضح أن الصناعة قد احتلت حصة الأسد 57.3 %والجدول رقم 1-10 الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة1970- 1973:

الجدول رقم 2-11 : الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970- 1973

الفترة 73/70	الفلاحة	الصناعة	قطاعات اخرى	المجموع
المبلغ (مليار دج)	4.35	20.80	11.15	36.3
النسبة %	12	57.3	30.7	100

Source: Algerie en queques chiffrer 1980.

ومن خلال الجدول رقم 2-11 يتضح أن معظم الاتفاق الاستثماري لقطاع الصناعة كان موجها غالبا في قطاع المحروقات.

الجدول رقم 2-12 : الإنفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1967- 1973

السنوات	69/67	1970	1971	1972	1973	المعدلي 73/70
المحروقات	53.2	49.3	50	43.6	40.5	%45.85

Source: CHAIB Baghdad "l'économie algérienne a l'heure de la mondialisation". Edition 2011

2. **المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):** واصلت الدولة سياسة التنمية الشاملة عبر المخطط الرباعي الثاني الذي خصصت له غلاف مالي قدر ب 110.22مليار دينار من خلاله واصلت الدولة دعمها للقطاع الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول رقم: 2-13

الجدول رقم 2-13: الإنفاق الاستثماري حسب مختلف القطاعات خلال 1974-1977

الفترة 77/74	الفلاحة	الصناعة	قطاعات أخرى	المجموع
المبلغ (مليار دج)	8.9	74.17	38.2	36.3
النسبة%	7.3	61.1	31.6	100

Source:Algerie en queques chiffrer 1980

ومن الجدول رقم 2-13 يتضح أنه: ضمن هذا القطاع أعطيت الأهمية للمحروقات التي خصص لها المبالغ التالية:

الجدول رقم 2-14 الاتفاق الاستثماري العام في قطاع المحروقات خلال الفترة 1974- 1977

السنوات	1974	1975	1976	1977	المعدل 77/74
المحروقات%	42.5	38.4	50.2	45.4	%44.12

Source:CHAIB Baghdad "l'économie algérienne a l'heure de la mondialisation". Edition 2011

- **السياسة التنموية خلال فترة الثمانينات**

ü **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**

أولت السياسة الاستثمارية للخماسي الأول المزيد من الاهتمام لقطاع الفلاحة والري و قطاع الهياكل السياسية, الاقتصادية, والاجتماعية بزيادة حجم الاستثمارات العمومية مع بقاء الاستثمار في قطاع الصناعة من أولويات التنمية بالجزائر، وفي ظل الإمكانيات المالية المتاحة تم تحديد الاستثمارات التقديرية للمخطط بـ 40.069مليار[1].

الجدول رقم 2-15 : توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984 (مليار دج)

الترخيص المالي	تكاليف البرامج	القطاعات
الفلاحة والري	59.40	47.10
الصناعة	213.21	155.46
القطاعات الأخرى	216.69	143.64
المجموع	489.3	346.2

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر الجزء الثاني الجزائر 37ص1999.

ü **المخطط الخماسي الثاني(1989/1985)**

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال, في التوازن بين العرض والطلب فيما يخص المنتجات الاستهلاكية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وقد بلغت تكاليف برامجه الاستثمارية حوالي 828.38 مليار دج.

لكن بالرغم من هذه الاعتمادات المالية المخصصة لم يستطع المخطط الخماسي الثاني تحقيق أهدافه, فقد بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5مليار وهذا بسبب ندرة الموارد المالية ابتداءا من سنة 1986 التي

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1999ص15

ترتب عنها عدم القدرة على مواصلة التمويل، [1]حيث أنه وبسبب الأزمة البترولية سنة 1986عرف الاقتصاد الوطني تدهورا مستمرا، أدى إلى قيام السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لمعالجة مختلف أنواع الاختلالات الداخلية ومنها:

1-**إعادة هيكلة المؤسسة العمومية (80-87):** في ظل هذا الوضع جاء المرسوم 80-240المؤرخ في 14اكتوبر 1980المتعلق بعملية هيكلة المؤسسات لتفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة، لدفعها لتحقيق فائض يمكنها من تمويل ذاتها لنشاطها وذلك من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية.

2-**استقلالية المؤسسات العمومية 1988:** انطلاقا من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986والتي أدت الى تفاقم الديون الخارجية، جاء القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88-01المؤرخ في 12جانفي 1988المتعلق باستقلالية المؤسسات حيث يقوم على مبدأ إعطاء المؤسسة قانون أساسيا وشكلا جديدا، يمكنها من اخذ فردية المبادرة وحرية التسيير من اجل استغلال طاقتها الإنتاجية.

3-**إستراتجية التنمية في ظل اقتصاد السوق** : تميزت بداية التسعينيات بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني حيث تم تنفيذ بعض الإصلاحات للاستنجاد بصندوق النقد الدولي للبنك وفيما يلي عرض لأهمها :

1-**برنامج الاستقرار الاقتصادي:**تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 01 افريل 1994إلى 31مارس 1995وتم وضع مجموعة من الأهداف:

- تخفيض عجز ميزانية الدولة التي تعاني منها
- تحرير المبادلات التجارية الخارجية
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية
- تقليص الكتلة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17%

2-**برنامج التعديل الهيكلي** :ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض, من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة وذلك من خلال الفترة

1المرجع نفسه، ص 140

22ماي 1995الى غاية 21ماي 1998ظهرت مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان من أهمها:[1]

- واصل معدل التضخم انخفاضه خلال سنتي 1996-1997حيث بلغت النسبة على التوالي 18.7% و 5.7%بالمقارنة مع سنة 1995م التي كانت تقدر 29.8%
- تراجع حجم الديون الخارجية الى 30.26مليار دولار سنة 1998م مقابل 33.65مليار دولار و32.6 مليار دولار خلال سنتي 1996و 1997على التوالي
- نتاقص عجز الميزانية العمومية الذي بلع 1.4 %من الناتج المحلي الإجمالي ليتحول الى فائض في سنة 1996و 1997قدره 03 %و 01.3%على التوالي
- بدأ احتياطي الصرف في التزايد منذ 1994ليصل إلى 8.7مليار دولار سنة 1998والذي كان اقل من 02مليار دولار خلال الثمان سنوات التي سبقته.

3-سياسة الإنعاش الاقتصادي :من اجل نمو اقتصادي واجتماعي دائم وفعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009ثم البرنامج الخماسي 2010-2014لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية في البلاد

3-1برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: دار محتوى هذا البرنامج حول خلق دينامكية للاقتصاد بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد بالاهتمام للتنمية المحلية والبشرية وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف البرنامج إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي[2]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- توفير مناصب الشغل والحد من البطالة
- تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل 28.9دولار لسنة 2000مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد جدول مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

[1] علي بن بلعزوز، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ،30سنة ، 2003ص .20

[2] الأخضر قاسمي، مرجع سابق، ص38.

3-2البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الاقتصادي واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق اقرارها خلال الفترة 2004-2004 ما يميز البرنامج انه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432مليار دج وولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج فتكلفة عمليات التنمية خلال المدة 2005-2009ما يقارب 17500مليار دج ويهدف البرنامج إلى:

- مواصلة المنشاءات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية
- تحسين التنمية البشرية
- تحسين مستوى معيشة الافراد
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني
- تشجيع انشاء مناصب العمل.

جدول رقم 2-16 توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	%من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان -السكن -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني -الصحة -تحسين الخدمة العمومية	9903 3700 1898 619 1800 1886	45.42
- باقي القطاعات		
برنامج تطوير الهياكل القاعدية -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	5300 2000 1000 200	16.05
برنامج دعم التنمية الاقتصادية -الفلاحة -دعم القطاع الصناعي العمومي	5300 2000 1000	16.05

-دعم المؤسسات والمتوسطة والتشغيل	200	

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)ص ص 7. 6على الموقع:

p://www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteessentiels/progcroibilan/progcrois.

ومن الجدول رقم 16-2 ستنتج أن: هذا البرنامج قد حقق معدلات نمو مرتفعة خارج المحروقات ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007من جهة وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الاوبيك من جهة أخرى.

3-3**البرنامج الخماسي** 2010-2014: يعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج السابقة فإذا كانت هذه البرامج قد خصصت لتشييد البنى التحتية التي تعتبر عصب الاقتصاد من طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات, فان هذا البرنامج يهدف إلى توظيف هذه المنشاءات للاستفادة منها في خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

جدول رقم 17-2: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي2010-2014(مليار دج)

الوحدة :مليار دج

البيان	المبالغ	النسب
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر :برنامج التنمية الخماسي ، ،2014/2010بيان اجتماع مجلس الوزراء، على الموقع

www.mae.dz

وفي مجمل الحديث وكحوصلة لما تم تناوله فيما سبق، من طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يزخر به من مؤهلات ومقومات هامة وكذالك امتلاكه للعديد من الموارد) من حجم للطاقات الإنسانية والطبيعية توفرها

على مؤهلات زراعية وسياحية، جعله يتميز بخصائص ميزته عن باقي اقتصاديات العالم،هذه الخصائص أدت بالحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتفكير مليا في إصلاحات هيكلية عبر الانتقال من طابع التسيير الموجه إلى آليات السوق، وموازاة مع ذلك استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري ورغم توفره على كل المؤهلات والمقومات الضخمة إلا أن مصادر تمويله بقيت منحصرة في عائدات الفوائض البترولية.

المطلب الثاني: القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري

تطرقنا فيما سبق إلى أن الاقتصاد الجزائري، اقتصاد يعتمد أساسا على عوائد الفوائض البترولية بنسبة كبيرة قاربت في بعض الأحيان الـ 97 ،%التي لطالما كانت مصدر التمويل الغالب مقارنة بباقي مصادر التمويل الأخرى خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه الاحتياطات النفطية وما تدره من عوائد مالية تبقى مصدرا قابل للنضوب من جهة، وكذلك قابلة للاستغناء عنها من جهة أخرى، وذلك لاحتمالية ظهور طاقات بديلة بإمكانها الحلول محل النفط ومشتقاته، من هذا المنطلق يجب أن نبين مدى واقع الارتباط وحتمية الزوال أو الانتقال إلى استغلال طاقات بديلة وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1. تداعيات هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى

إنّ اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم القطاعات وخاصة الزراعة والسياحة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة, فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الزراعة والصناعة (خارج المحروقات)، بسبب أن منتجات القطاع الزراعي والصناعي المحلية، وان كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطئ بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها[1].

كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيتين، ثم التخلي التدريجي عنهما) الهولندي[2] بالمرض الظاهرة هذه وتسمى(Le Des industrialisation et des agriculturisation

[1] عيسى مقليد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، ص80

[2] **مرض الهولندي**:هي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد ذو نمو سريع و مردود مالي ريعي كبير وقد لوحظت الظاهرة أولا لدى بعض الدول الصناعية وهولندا بالخصوص كدولة مصدرة للغاز الطبيعي منذ مدة، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية بما يوفره لها الغاز من عائدات استطاعت أن تواجه احتياجاتها من الواردات البترولية، وبدت وضعيتها الاقتصادية قوية غير أن تفضيلها لعملتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية، وهذه الظاهرة التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا وقاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر

syndrome hollamdais) وهي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية أخرى (بترول أو ثروة طبيعية أخرى، نحاس، ذهب، فوسفات)

2. مشكلة تآكل الريع النفطي و إنفاق عوائد

إن الطبيعة النافذة للنفط باعتباره من المصادر غير المتجددة يحتاج إلى معالجة خاصة لمصادر التمويل خاصة بالنسبة للدول النفطية و إلزامية رسم سياساتها الاقتصادية المستقبلية، ففي الدول المصدرة للنفط ينظر إلى العائد من بيع البترول على أنه مصدر للدخل وخاصة بالنسبة للجزائر ويحسب على هذا الأساس ضمن الحسابات والتقديرات الوطنية باعتباره دخلا, لكن هذا المنهج يفتقر إلى حد بعيد للمنطق الاقتصادي، فالدخل يختلف عن الأصل أو رأس المال في أنه يمثل تيارا متجددا من السلع و الخدمات، أما إذا كان هذا الأصل غير متجدد فان أي استهلاك منه يعتبر تآكلا للأصل و إهدارا له1.

فالنفط في الجزائر باعتباره مصدر غير متجدد، لا يعدو أن يكون نوعا من الأصول أو رأس المال وكل استهلاك لحصيلة بيع هذا الأصل إنقاص له، ومن هذا المنطلق كان الأجدر بالدول النفطية ألا تدخل عائد بيع النفط كإيرادات ضمن حسابات الدخل الوطنية, و مع ذلك فإنه من الناحية العلمية يصعب الأخذ بهذا المنطق النظري, فالدول النفطية لا تكاد تملك مصادر أخرى غير النفط (الجزائر) وقد كانت عوائد النفط مرتفعة جدا بما يسمح لها بالتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ولذلك لم يكن من المعقول أن تراكم هذه الدول دخلها من النفط دون التصرف على أساس أن هذه الإيرادات ليست دخلا وا ٍنما هي جزء من رأس المال الذي لا يجوز استهلاكه و في هذا الصدد فإنه يمكن القول بأن كل ما تقوم به هذه الدول من الإنفاق هو إنفاق اقتصادي سليم، إذ إن إنفاق عوائد النفط على الاستثمارات، سواء أكان رأس مال مادي (مطارات، موانئ، طرق، منشآت)أو بشري (صحة و تعليم) يعتبر في حد ذاته تحويل ثروة في باطن الأرض غير فاعلة إلى ثروة بشرية قادرة على الإنماء ومنه فأن أي إنفاق على تكوين رأس المال ماديا أو بشريا أمرا مبررا اقتصاديا).

إن نهاية الريع الآتي من المحروقات ترتسم بكل وضوح في الأفق فهي نتيجة حتمية لسياسة ميزانية تسم بقدر كبير من التوسع والتمييع والتسيب ,الفاقدة لأبسط قواعد الصرامة وفي الوقت الذّي تسجل فيه البلاد إنخفاضا كبير في كمية الإنتاج وارتفاعا محسوسا في الطلب الوطني على الطاقة، مما يؤدي مباشرة إلى إنخفاض كبير في الصادرات2.

---

1 وسف خليفة اليوسف، **هل القطاع النفطي محرك التنمية أم معوق لها؟ "تجربة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ،32العدد الأول، سنة ،2004ص 16.

2 حمد بن بيتور"**,جزائر الأمل**,"دار الخلدونية للنشر والتوزيع ,القبة القديمة,الجزائر ,الطبعة ،1سنة2015 ، ص52.

ومما سبق ذكره يستخلص أنه بالنظر إلى الطبيعة النافذة للنفط و تآكل المخزون والاحتياطي في الجزائر من جهة، و قابلية عدم استغلاله (ظهور و اكتشاف طاقات بديلة تغني عن النفط) من جهة، و عدم استغلال العوائد المتأتية من الفوائد النفطية المتاحة في حالة الوفرة (عدم استغلالها في أطر اقتصادية مربحة ومدرة) من جهة أخرى، أدى بالضرورة إلى حتمية التفكير استراتيجيا والسعي بجدية للاستغناء ولو جزئيا و على مدى متدرج عن الريوع النفطية الغير قابلة للاستغلال أو الناضبة مستقبلا.

3. انخفاض الإيرادات النفطية و أثرها على التنمية و المتغيرات الاقتصادية

لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية على غرار الجزائر ومن أهم هذه الأسباب يذكر منها الآتي[1]:

1. **تذبذب عائدات النفط**: في الدول المصدرة للنفط يعتمد حجم الدخل الوطني، كما تعتمد موازنات الدولة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية وهذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه و صادراته، وهذا الإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية و قدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، فعندما تتراجع الصادرات ينم ذلك عن تقلص استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطية الرأسمالية، مما ينتج عنه إنخفاض في مستوى الرفاه وتعطل العديد من المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي

2. **ضعف حلقات القطاع النفطي**: تشير الكثير من الدراسات إلى أن قطاع النفط في الدول المصدرة للنفط يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعها، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي، ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات "الحلقة الإنتاجية،الاستهلاكية، والمالية". بالإضافة إلى هذه الأسباب نجد أن واقع العائدات النفطية بين تدهور الدولار و صعود اليورو (لأن الجزائر في مجمل صادراتها تكون بالدولار و وارداتها تكون باليورو)، وهذا في حد ذاته يعتبر مشكل وعائق فيما يخص المداخيل المالية التي تخسر من جراءها الجزائر مبالغ ضخمة نتيجة هذا النوع من المبادلات التجارية والمالية. بالإضافة إلى ما سبق ذكره

1 سمية موري، "**أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية** :دراسة حالة الجزائر"(مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان)، 2010 - 2009 ، ص186.186.

يلاحظ جليا أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر أيما تأثر بانخفاض الإيرادات النفطية و هذا ما سنورده فيما يلي[1]:

إن انخفاض أسعار النفط و من ثم تراجع الإيرادات النفطية يترتب عنه ما يلي:

1. **بالنسبة للتضخم:** إن الانخفاض في الإيرادات النفطية يؤدي إلى الانكماش و يحول دون حدوث التضخم، لكن المشاهد في الدول المصدرة للنفط هو وجود اتجاه تضخمي في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم وحاولت الحكومات من جانبها تفادي مشكلة البطالة، ومع أن الواردات تنقص عما كانت عليه فإن جزء من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها و تتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 18-1

الجدول رقم 2-18 تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2013(%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	200	200	200
المؤشر	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,53	3,5	4,4	7,7
السنوات	2010	2011	2012	2013					
المؤشر	3,9	4,5	8,9	3,26					

المصدر: من اعداد أعضاء البحث بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر(2005) ،ص 180
- التقرير السنوي لبنك الجزائر(2008)،ص 248.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر(2012)،ص 45.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر(2013) ،ص 41.

سنة 2010 لينخفض إلى %ومن الجدول رقم 18-1 :يلاحظ أن معدل التضخم قد سجل نسبة 4.2 تواليا,بالإضافة إلى أن % و 3.6 % في سنة 2002 ليعود الارتفاع سنتي 2003 و 2004 بنسبة 2.6% 1.4% للسنوات و 4,4 % و3.51 % ثم ارتفع بنسبة 2.53% مستوى التضخم انخفض سنة 2005 بنسبة 1.64

2007، 2006 و2008 تواليا، أما سنة 2009 فهي السنة التي عرفت أعلى معدل خلال الفترة 2005 - 2009 نتيجة تزامنه والأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب أسعار المواد الغذائية في الأسواق %حيث قدر بـ7.74 الدولية، وفي السنوات الأخيرة وخاصة 2014 و2015 ارتفع معدل التضخم وبلغت نسبته الـ

1 دليلة ضالع، "**فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر**("مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2008-2009)، ص129.

5.1 بالمئة خلال الفترة من نوفمبر 2014 إلى أكتوبر 2015 مقارنة بنفس الفترة من سنة2013 إلى أكتوبر 2014 حسبما أعلن عنه الديوان الوطني للإحصائيات[1].

2. **بالنسبة للاستثمار**: إن انخفاض أسعار النفط خاصة بعد الارتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز النقائص التي كانت محجوبة، إذ أن الانخفاض الحاصل في الأسعار يبرز ثقل الأعباء المصاحبة لعمليات المرحلة السابقة و المتمثلة خاصة في تلك المواكبة لمختلف الاستثمارات و التي لم يتم تقديرها أو أسيء تقديرها في ظل السعر المرتفع، والملاحظ أن الانخفاض في إيراداته تؤثر بالدرجة الأولى على النفقات الاستثمارية بينما يكون الأثر محدود على الإنفاق الجاري و السبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب و أجور، الأمر الذي يجعل التقليل منها يتعارض مع متطلبات التنمية

ويتضح أن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية أدى إلى اضطراب في الخطط التنموية والإخلال بها، و فقد الانسجام والتناسق فيما بين مكوناتها فيتم إيقاف بعض المشاريع قبل إتمامها بما يحمله ذلك من تكاليف ضخمة و إلغاء بعضها و عمل المشاريع الموجودة دون طاقتها و غياب التكامل اللازم لدفع عجلة التنمية قدما إلى الأمام.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

إن من بين الطاقات الواعدة المكتشفة حديثا في بعضها رغم قدم البعض الأخر, طاقات مستمدة من قوى الطبيعة، غير ناضبة ، مستمرة و متجددة ، و التي لم تتدخل يد الإنسان في استخراجها من باطن الأرض كباقي الطاقات كالغاز والنفط ، نعني بها الطاقات المتجددة على شاكلة "الطاقة الشمسية وطاقات الرياح وطاقة الوقود الحيوي" وصولا إلى الطاقة النووية ، بما لها من نظافة للبيئة وسهولة الاستعمال وترشيدا للطاقات وبما عليها من مخاطر ، وسنستعرض في ما يلي أهم محاور هذا المطلب والمتمثلة في ماهية الطاقات المتجددة واهم أهدافها وتحدياتها، إضافة إلى معوقات تطبيقها

وسيتم من خلال هذا المطلب الإلمام بمختلف جوانب الطاقة المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات.

1. الطاقات المتجددة المفهوم والأهمية

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة: الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات الغير المتجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل

[1] الخبر أونلاين، على الرابط:.ww.al .khabar.com/press/article/95391/-sthash.uzxraozr.dpur

الإنسان لإخراجها و إنتاجها .إذن الطاقات المتجددة هي الطاقات المستخرجة من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ أو تزول" وبعبارة أخرى تعرف الطاقات المتجددة بأنها "عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وتتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي." الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات الغير المتجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الإستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها و إنتاجها[1]"

ثانيا: أهمية الطاقات المتجددة: تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بالغة في حياة البشر فهي طاقات غير ناضبة ومتجددة باستمرار لأن مصادرها مختلفة، وهي مصادر متجددة في الطبيعة وتبقى موجودة فوق الأرض ما دامت هناك حياة فوقها، وهذا عكس الثروة النفطية التي تتميز بأنها ثروة ناضبة وغير متجددة، خاصة إذا لم تستخدم استخداما عقلانيا، وما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو عدم أضرارها البيئية، فهي تتميز بالنظافة كما أنها تضمن حق الأجيال القادمة من الطاقة، وبالتالي فأهمية الطاقات المتجددة لا تنحصر في أهميتها الاقتصادية فقط, بل تتعداها إلى الاجتماعية والسياسية والبيئية، فهي بحق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعالم بأسره، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

- مصادر الطاقات المتجددة تعتبر مصادر طويلة الأجل ومتجددة وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على الخصوص بالشمس والرياح والمياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها، لذلك يتوقع أن تساهم في تلبية حاجيات الإنسان من الطاقة وبنسبة عالية.
- تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة، بتوفير مردودات اقتصادية هامة فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها بالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود اقتصادي فعال خاصة على المدى البعيد، حيث أن مستخدم الطاقات المتجددة سوف يدفع مرة واحدة، ثمن تركيب الأدوات الخاصة باستغلال الطاقات المتجددة سواء كانت ألواح الطاقة الشمسية، أو توربينات طاقة الرياح أو الري أو أي طاقة أخرى، وبالتالي سيتم الاستغناء عن الدفع الدوري لفواتير الاستهلاك، ولا يتم صرف المال إلا في حالة الصيانة.

---

[1] عمر شريف، **"إستخدام الطاقات المتجددة ودور ها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر ("** أطروحة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ،2006- 2007)، ص22.

2 محمد طالبي، محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد06، 2008، ص205.

- تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة والنائية,حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تحسين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة، وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق ويوفر على الدول تكاليف إيصال أعمدة الكهرباء أو أنابيب الغاز، والجدول رقم 19-2 يوضح ذلك:

الجدول رقم 2-19 إستعمالات تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجزائر:

المجال الحراري	المجال الفوتوفولطي للاتصال
تسخين الماء الصحي.	الكهرباء العمومية والسكنات.
تصفية المياه .	الإنتاج الفوتوفولطي .
التركيز والتجفيف الشمسي	الضخ بواسطة الأشعة الفوتوفولطية
الإنتاج في مجال التبريد الشمسي.	المحطات الكهربائية الفوتوفولطية.

المصدر: شريف عمر،"استخدام المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، (مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة 2006 –2007)،ص 2.

- إن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا ,حتى أنها و في بعض الأحيان واعتمادا على المكان تكون التكلفة أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية، كانت بحدود دولار لكل كيلو واط / ساعة في 1980 وهي الآن بحدود (20 -30 سنتا) لكل كيلو واط ساعة.
- إن إمدادات النفط والغاز والفحم، وكل مصادر الطاقة التقليدية من المرجح أنها ستزول يوما ما، ولكن إذا قمنا بإنشاء بنية تحتية لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة باستطاعتنا الاعتماد على طاقة جديدة لا نهاية لها.
- تتأثر البيئة تأثرا شديدا من خلال استخدام الطاقة التقليدية, فظهر ما يسمى اليوم بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة زيادة تركز الغازات في الغلاف الجوي وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعلى العكس من ذلك فلاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة، نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات وبالتالي فإن الاعتماد عليها كمصدر حقيقي للطاقة يساهم وبشكل كبير في تخفيض نسبة التلوث البيئي، ففي تقرير أصدرته شبكة سياسة للطاقة المتجددة للقر ن الواحد والعشرين، يقول بأن الطاقة المتجددة يجب أن تلعب دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغيير المناخي والتي تزداد خطرا يوما بعد يوم.

- "ويرى تسافاد سيكي " الخبير الألماني بأنه يمكن للطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح أن تلعب دورا مهما في مجال توفير الطاقة وحماية المناخ مستقبلا " وهذا من خلال "الحد من الانبعاثات الغازية والحرارية الصادرة وعواقبها الخطرة."

بالإضافة إلى ما سبق تتركز أهمية الطاقة المتجددة في أهمية بيئية وا ٍ يكولوجية، كحماية كافة الكائنات الحية، وخاصة تلك المهددة بالانقراض وهذا لضمان التوازن البيئي بالإضافة إلى أنها تعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات بكافة أنواعها.

2. مصادر الطاقة المتجددة وخصائصها

أولا: المصادر و"الأنواع": تسعى كل دول العالم وخاصة الدول المستوردة للنفط قدما إلى الاستثمار، كل الاستثمار في طاقات تكون بديلة تغنيها عن قطاع المحروقات وذلك لما سيتم به هذا الأخير من تكاليف، تثقل كاهل الحكومات، لذا فقد سعت كل السعي للبحث عن مصادر طاقوية بديلة، تفرضها حتمية اقتصادية وتتمثل هذه المصادر في:

1. **الطاقة الشمسية**:إنّ استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تتركز عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، وزاد الاهتمام بالطاقة الشمسية في السنوات الأخيرة لأنها طاقة جديدة ومتجددة، كما أنها تعتبر أنظف الأنواع وأقلها تأثيرا على المناخ العالمي، وعن ثراء الجزائر وقدرتها على الإستثمار في هدا الشأن صرح السيد كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول للإستشراف والإحصاء بشير مصطفى(أن الجزائر لديها 300 ساعة شمس سنوياً، وهو رقم قياسي من المنظور الإقليمي، كما أن الانتقال الطاقوي الذي شرع فيه عالمياً يتطلّب المزج الطاقوي تحسّ باً لبدء تطبيق ميثاق الطاقة الأوروبي 2050 الذي يعني سلوكاً طاقوياً "صفر كربون" والجزائر في موقع تنافسي قوي في جانب الطاقة الشمسية وا ٍ لى حد ما طاقة الرياح في الهضاب العليا وطاقة المياه (ساحل بـ1200 كلم)، والأمر يتطلب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ووضع قانون للاستهلاك والكفاءة الطاقوية).
2. **الطاقة الهوائية**: " طاقة الرياح " هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، وقد استخدمت منذ أقدم العصور، وذلك لأن الظروف التي عاشها الإنسان فرضت عليه أن يلجأ إلى مصادر الطاقة المتوفرة في الطبيعة وا ٍ خضاعها تلبية لاحتياجاته ووفق مستويات التكنولوجيا المناخية كالرياح التي فكر فيها الإنسان، واستعملها منذ الأزل.
3. **الطاقة المائية**: يعتبر الماء موردا أساسيا للحياة، كما تم الاعتماد عليه أيضا كمصدر للطاقة قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، فاستعملت مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير،

وتشير التقديرات المستقبلية أن الماء سيكون مسؤولا عن زيادة الطاقة بخمسة أضعاف الطاقة الحالية مع حلول 2020.

4. **طاقة الكتلة الحيوية:** الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، إذ يعتبر وقود مشتق من كتلة عضوية لكائنات حية حديثة أو نواتجها العريضة الأيضية، مثل سماد الأبقار، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80 % كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية، خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.
5. **طاقة الهيدروجين:** تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهرو كيميائي، لإنتاج كهرباء، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أنواع للطاقات البديلة والمتجددة نجد أن هناك طاقات أخرى تتجه معظم الحكومات للاستثمار فيها والاستفادة من منافعها نذكر منها:

الطاقة النووية، طاقة المد والجزر والأمواج، الطاقة الجوفية. والجدول رقم 2-2 التالي يبين لنا الفرق ما بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة من عدة أوجه واختلافات:

الجدول رقم 2-20 الفرق بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة

وجهة المقارنة	الطاقة المتجددة (البديلة)	الطاقة التقليدية (غير متجددة)
مصادر الطاقة	الشمس، الرياح، المائية، الكتلة الحية	الفحم، البترول، الغاز الطبيعي
نوع المصدر	طبيعي مرتبط بالبيئة وانسياب مستمر	مخزون مركز تحت الأرض
المدة المتاحة من الطاقة	لا نهائية	محدودة
تكلفة تجهيز المصدر	مجانية	أكثر من 01دولار /ك واط وهي تتزايد
تكلفة المعدات	مالية	متوسطة
تكلفة ما بعد التجهيز	مجانية (استعمال مجاني)	غير مجاني وفي ارقاع مستمر
موقع الاستخدام	مرتبطة بظروف المناخ والتضاريس	يمكن نقلها من مكان لآخر
حجم الوحدة اللازبة للاستخدام	الوحدات الصغير	استخدام الوحدات الكبير
المهارت اللازمة	مهارت عادية ومتوسطة	مهارت عالية (كهرائية وميكانيكية)
تلوث البيئة	منخفض جدا	عامل تلوث أساسي للبيئة

مصدر:عماد تكواشت، "واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر،" (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006 -2007)، ص 27.

ومن الجدول رقم 20-2 يلاحظ مدى تطور قدرة الطاقة في الجزائر والتّي تمثل تركيبها في آفاق 2030 في الجزائر ومن خلال الجدول رقم 21-2 يلخص مراحل إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة 2030:

جدول رقم 2-21 : مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	600ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر :سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمن، **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، يومي 20و 21نوفمبر 2012المالية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

أما فيما يخص مدى قدرة الطاقات البديلة لإحلال محل النفط, فقد حاولت دول الغرب الصناعية طيلة حقبة السبعينات والثمانيات من القرن العشرين، البحث عن بدائل جديدة للنفط لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال، حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلولها محل النفط لأسباب عديدة نلخصها فيما يلي:

- **السبب الاقتصادي** :أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة الأمواج والمحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد

- **انعدام الفعالية** :حيث هناك بعض البدائل أثبتت أنها غير فعالة، وقد جرت بالفعل بعض التجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة، الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور؛

- **انعدام الأمان** :البعض من البدائل غير آمن، ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في

المجالات السلمية وقد أثبتت كارثة القرن العشرين" **تشرنوبيل** "وكارثة" **فوكوشيما** "للقرن الواحد والعشرين، إن الطاقة النووية مازالت وحشا مفترسا، لم يستطع الإنسان ترويضه حتى هذه اللحظة، وقبل "**تشرنوبيل** "وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي، وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى الناس في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة,وا ن ظلت حادثتي" **تشرنوبيل** و **فوكوشيما** "هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها

- **حماية البيئة**: إنّ بعض مصادر الطاقة البديلة أصبح غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الناشطة من قبل رواد حماية البيئة، فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة، التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثا.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة :من بين أهم الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة بكل أنواعها ما يلي[1]:

- تخفيض كلفة الطاقة من أجل المجتمع أي على الصعيد الكمي البحث عن كيفية الحد من استهلاك الطاقة ضمن مستوى معيشي يرضي الجميع وعلى الصعيد الكيفي، حصر إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة.
- تأمين ضمانات كافية لتوفير الطاقة، وذلك بعدم حصر الاهتمام بمصدر واحد وانما بتنويع المصادر المستعملة وبالتالي الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بها.
- تحسين هيكلة الميزان التجاري بقيمة إنتاج الطاقة انطلاقا من المصادر الأولية المتوفرة وطنيا وعالميا.
- حماية البيئة وتحسينها.
- وهذه الأهداف ليست متعلقة ببغضها البعض، وهي أحيانا متناقضة فالحد من كلفة الإنتاج، لا يعني الحد من العجز في الميزان التجاري والرغبة بتوفير الطاقة يمكن أن تساهم في الحد من التلوث حينا وفي زيادة أخطاره أحيانا أخرى، ويفرض كل ذلك تعيين الاختيارات وتحديد سلم الأولويات، ذلك أن المسألة ليست ذات طابع تكنولوجي بحت أو اقتصادي، وا ٍ نما تختلف معطياتها تبعا لاختلاف الدول، فالبلاد العربية تتميز بالغنى في مصادر البترول لكنها تعاني من جهة أخرى من مشاكل في التسويق والتصنيع والتنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاهات في الأبحاث الطاقة المتبعة في بلاد أخرى كالولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تنسجم بالضرورة مع الضرورات. وبهدف تحقيق الأهداف سالفة الذكر عملت الجزائر على إنشاء عدة هياكل منها.

هياكل تطوير الطاقات المتجددة

1 وزارة الطاقة و المناجم ، "**دليل الطاقات المتجددة**"، طبيعة ،2007ص13.

لقد عملت الجزائر منذ مدة على دعم و تطوير الطاقات البديلة لكونها الملاذ و المخرج الذي سيكون بديلا للطاقات الغير متجددة ، حسب العديد من الدراسات لذلك فقد قامت بإنشاء عدة وكالات ووحدات تعنى بهذا الشأن من أجل تطويره و منها على وجه الخصوص[1]:

1-مركز تنمية الطاقة المتجددة : أنشئ في 22مارس 1988ببوزريعة ، كان دوره وضع برامج البحث الخاصة بتطوير الوسائل المتعلقة بالاستغلال.

2-محطة التجارب الخاصة بالوسائل الصحراوية العميقة : أنشئت في 22مارس، 1988كلفت بترقية وتصنيع واختيار الوسائل الشمسية في الصحراء.

3-وحدة تنمية الوسائل الشمسية : أنشأت في 09 جانفي 1988مهمتها تنمية الوسائل الشمسية للاستعمالات الحرارية الضوئية الخاصة بالسكان والصناعة والفلاحة.

4-وحدة التنمية تكنولوجيا السيلكون: هي وحدة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مهامها ترقية و تنمية الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.

5-الوكالة الوطنية لترقية وتنمية استعمالات الطاقة : أنشأت في2 5اوت1985 تابعة لوزارة الطاقة والمناجم وتقوم بعمل الوساطة والاقتراحات المتعلقة باسم الطاقة المطلوبة وترقية الطاقة المستعملة من قبل الاقتصاديات الطاقوية

6-مديرية الطاقات المتجددة : أنشأت في 1998بالجزائر، تابعة لوزارة الطاقة والمناجم، وتقوم بتطوير وترقية الموارد الطاقوية المتجددة.

3. التحديات التي تواجه توظيف الطاقات المتجددة ومعوقاتها

لقد واجهت الطاقات المتجددة في الجزائر العديد من التحديات والمعوقات وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات[2]:

أولا: التحديات التي تواجه توظيف الطاقات البديلة:

تتمثل التحديات التي تواجه الطاقات البديلة في ما يلي:

- عدم وجود إستراتيجية ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدام الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية التي ستنضب يوما ما ولن تفي بمتطلبات الدول العربية في المستقبل غياب التشريعات والسياسات للاستثمارات التي من شأنها أن تحقق أهداف

1محمد راتول ، محمد مدامي ، **الملتقى الدولي الأول حول " البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية و ترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية "** ، جامعة الجلفة يومي22/21 : نوفمبر.

2وزارة الطاقة والمناجم ، **"نفس المرجع "**، ص14.

تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والقوانين التي من شأنها ضبط استنزاف الموارد الطبيعية التقليدية المستخدمة في توليد الطاقة.

- غياب التنظيم والتنسيق المؤسسي على المستوى الوطني والإقليمي للمشاريع التي تهدف للاستفادة من الطاقات المتجددة
- عدم بروز دور الحكومات في تعزيز وترسيخ استخدام تقنيات الطاقات المتجددة، نظرا لاعتمادها أصلا وبشكل كلي على الطاقات التقليدية في مشاريعها المختلفة
- ضعف دور القطاع الخاص في نشر تقنيات الطاقة المتجددة والمتمثل في عدم استثماره في مجال انشاء مصانع الصناعات الخفيفة ، القائمة على تجميع وتركيب الأجهزة التي توظف الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية وتوفيرها بسعر معقول للمستهلك ومن ثم إلى تصديرها في حالة الاكتفاء منها
- ندرة بعض أنواع الطاقات المتجددة كالمياه وعدم ثبات البعض الآخر كالرياح, يحول دون استثمارها، ادى إلى ارتفاع تكلفة استخدام بدائل الطاقات التقليدية حاليا

ثانيا: معوقات الطاقة المتجددة "البديلة"

تتمثل المعوقات التي تجابه نشر الطاقة المتجددة " البديلة" في الآتي:

أ. **معوقات فنية** :وتتمثل أهمها في[1]:

- الفجوة التقنية وغياب الجانب المعرفي في الدول النامية على غرار الجزائر
- معوقات تسويقية وغياب تعريف المستهلك تطبيقات الطاقة المتجددة.

ب. **معوقات تشريعية** :تتمثل أهمها في:

- فرض الضرائب الجمركية على معدات الطاقة المتجددة
- محدودية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مشروعات لإنتاج واستخدام الطاقة المتجددة
- قصور التمويل المحلي
- عدم وجود إستراتيجية ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدامات الطاقات.

المطلب الرابع: واقع القطاع الفلاحي وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر

1. القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية التّي وجب الاهتمام بها وذلك لان التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مرهون بواقع زراعتها لاسيما وأن غالبية السكان يعشون في المدن لذلك

[1] محمد مصطفى خياط ،"**مشروع الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة**"، دراسة بتكليف من جامعة الدول العربية ،2009

فالقطاع الفلاحي هو احد القطاعات الرئيسية التي يجب أن تحظي بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية تطور هذا القطاع وحل مشاكله ودفع عجلة نموه من اجل تنمية الاقتصاد الجزائري ككل.

اولا: الإمكانات والفرص المتاحة

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع إضافة لامتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية مكنتها من احتلال موقعا مرموقا من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، وهذا بدروه جعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الموارد:

1. **الموارد المائية** :يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي[1]:

- **الموارد المطرية** :رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4مليون كلم^{2}إلا أن 93%من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7%من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192مليارم^{3}بنسبة 92%.
- **الموارد السطحية** :تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار 9.8م^3 /السنة و 13.5مليار م^3 /السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1مليارم^{3}وأحواض الهضاب العليا على 0.7مليارم^3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6مليار متر مكعب تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2009عددها المستغلة 66سد بطاقة إستعابية تقدر بـ 7.5مليار متر مكعب؛
- **الموارد الجوفية** :تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147طبقة مائية وحوالي 60.000بئر صغير، و 90.000ينبوع و 23.000بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7مليارم^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة بـ 2مليار م^3 /السنة والجنوب 5مليار م^3 /السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90في المئة 1.8مليار م^3 /السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر بـ 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين

[1]احمد تي، حمزة بالي، "**واقع وأفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة**، "ملتقي وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30نوفمبر1 -ديسمبر ،2011جامعة بسكرة، ص 3.

معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600ألف و 300ألف كلم ^{2}على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

2. **الموارد الأرضية** :للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009بنسبة 20%من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402هكتار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت المساحة الزراعية بين 7.231.000هكتار و 8.435.000هكتار خلال– عامي 1983و 2009على التوالي، إذ تشغل المساحات الموسمية حوالي 50%منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000هكتار بنسبة 12.33%.

3. **الموارد البشرية** :باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325مليون عامل خلال 1980-2009وتراوحت اليد العاملة بين 1.633مليون عامل و 3.152مليون خلال خلال عامي 1980و 2009على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519مليون عامل أي بنسبة 93%

4. **الموارد الرأسمالية** :يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9مليار دولار خلال الفترة (1980- 2009). وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15و 14.08مليار دولار خلال عامي 1980و2009 على التوالي، وقدرة الزيادة ب 4.9مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176مليون دولار.

ثانيا : أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة عنق الزجاجة لبعث الأكسجين لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية، نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي

القطاعات، وحسب ما ورد في تقرير التنمية في العالم سنة 2008الصادر عن البنك الدولي[1]، برزت أهمية القطاع الفلاحي الجزائري في الآتي:

1. **المساهمة في النمو الاقتصادي** :ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول 4-2

جدول رقم 2-22 تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة(2013/1980)

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر :زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي،** الملتقي الدولي الناسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي جامعة الشلف يومي 23-24نوفمبر 2014ص3.

ومن خلال الجدول رقم 22-2 يتضح: مدى مساهمة القطاع الفلاحي في النّمو الاقتصادي حيث شهد انخفاض بعد سنة 2000 لكن سرعان ما تحسن بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 ليصل في حدو 9%سنة 2011 لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2012في حدود 18 %إلى 35 %سنة 2013 بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9%إذ استثنيت السنتين الأخيرتين وبالرغم من ذلك إلاّ أنها تبقى نسبة ضعيفة

2. **المكانة الاقتصادية** :ويمكن توضيح هذه الأخيرة من خلال معطيات الجدول رقم 23-2:

الجدول رقم 2-23 تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013/1980)

السنة	1990/80	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة	10	10.88	9.75	9.74	10.56	11.58

المصدر :المرجع نفسه، ص4.

ومن خلال الجدول رقم 5- 2يتضح أن: وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1980 /2013 تمثل نحو 10.42%محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه

1البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2008:الزراعة من اجل التنمية**، واشنطن، ص .08

النسية تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

3. **الميزان التجاري الزراعي** :والجدول رقم 24-2 يوضح تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980-2013.

الجدول **رقم** :2-24 **تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة**1980-2013 **(مليون دولار)**

	1990/1980	2000	2010	2011
57.43	32.70	352.6	124.5	الصادرات الزراعية
الواردات الزراعية	2345.969	2592.3	6222.8	10789.3
الرصيد	-2288.53	-2559.6	-5870.1	-10664.7

المصدر :زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

ويتضح من الجدول رقم 24-2 أن: العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من 2.28مليار دولار لمتوسط الفترة(1980-1990) إلى 10مليار دولار سنة 2011علما أن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية ثابتا في حدود ،3 %وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي

4. **الاكتفاء الذاتي** : ويمكن حوصلة أهم ما يخص الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول رقم: 25-2:

جدول رقم : 2-25 تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة 1980- 2012

السلع	1980	2011	2012
الحبوب	41.99	32	39.3
القمح	79.00	33.5	40.4
الذرة	1.37	0	0.1
البقوليات	14.28	27.7	29
السكر	1.21	0	0
الزيوت والشحوم	-	13.3	8.4

المصدر: المرجع نفسه، ص6.

المساهمة في العمالة : من خلال بيانات الجدول رقم 26-2 يمكن إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في جانب العمالة:

الجدول رقم 2-26 تطور مساهمة العمالة الفلاحية خلال الفترة 1980- 2013

السنوات	1990/80	2000	2010	2011	2012	2013
المساهمة في العمالة	15	14.12	11.7	10.8	9	1.06

المصدر: المرجع نفسه، ص7.

من خلال بيانات الجدول رقم 8-2يتضح أن هناك هبوطا تنازليا من 15%خلال الفترة 1990-1980إلى حدود 10%خلال الفترة ،2000 -2013 يعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه، باعتبار أنه قطاع غير منتج للثروة.

ثالثا: البرامج والسياسات الحكومية في القطاع الفلاحي

أنفقت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1980مبالغ كبيرة ضخت من أجل إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2مليار دينار، هي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية 87- 19والذي يعتبر محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع صدور دستور 1989دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي واطارها العمراني، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيً ا بدرجة عالية سنة 1999شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001يمكن حصرها في الآتي:

1. **برنامج الإنعاش الاقتصادي** :يغطي الفترة 2001 -2004بغلاف مالي يقدر ب 525مليار دج
2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو** :يغطي الفترة 2005- 2009يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دج

3. **البرنامج الخماسي** 2014/2010:بغلاف مالي يقدر ب 21214مليار دج.

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 27-2.

الجدول رقم 2-27 مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة 2001- 2014

	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	مخطط دعم النمو 2009/2005	المخطط الخماسي 2014/2010
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسية المئوية%	12.46	7.14	4.71

المصدر :زهير عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

2. **الصناعة في الجزائر**

بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة هذا ما جعلها تعمل على وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .فإستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي غير أن الوضع زاد حدة ولم تستطيع تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود . بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج وبالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية. فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي .كما أنها غير قادرة على استجلاب و استيعاب و تطوير التقنية الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الايجابية، فالهدف يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادرتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج .وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية .ومن هذا المنظور الجديد وجب التفكير في صياغة الإستراتيجية جديدة لانتعاش الصناعة الوطنية.

أولا : واقع الصناعة الجزائرية

إن تشخيص واقع الصناعة الجزائرية يتم خلال أهم نتائج التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع و المتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت الفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه .فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا ؟

وبما يتسم أداؤه ؟

1. **مميزات القطاع الصناعي** :حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80%من مجموع المؤسسات، 1أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية .غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة.

والحفاظ على الجودة، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول رقم 28-2

الجدول رقم 2-28: توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة /الفروع سنة 2009/2008

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات الخاصة 2008	عدد المؤسسات الخاصة السداسي الأول 2009
الحديد والصلب	8794	9010
مواد البناء	7154	7368
كيمياء -مطاط- بلاستيك	2205	2273
الصناعات الغذائية	17045	17376
صناعة النسيج	4291	4270
صناعة الجلود	1667	1649

[1]نصيرة قوريش، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد05، 2008، ص8.

الخشب - الفلين – الورق	11848	12274
صناعات مختلفة	3564	3600
المجموع	56568	57820

المصدر : نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السداسي الأول 2009.

من خلال الجدول رقم 28-2 يتضح: تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني أما من حيث نوعية الصناعات، فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد والصلب، الميكانيكية والإلكترونية بنسبة أقل، ويتضح هذا من خلال الأرقام التالية:[1]

- يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية 55 %من الإنتاج الصناعي الوطني
- أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية والكهربائية فهي تشكل 11 %من الإنتاج الكلي
- مساهمة الصناعات الكيميائية بنسبة 6 %في الإنتاج الوطني.

ويتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاثة فروع هي:

- فرع الصناعة الفلاحية الغذائية
- فرع الصناعات المعدنية والحديدية الإلكترونية والكهربائية
- فرع الكيمياء والجلود

2. **أداء القطاع الصناعي**: يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال ما يلي:

- **معدل النمو**:إنّ الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي. حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006ما يقارب 0.3 %-وان الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط فرع الفلين والخشب والورق بمعدل 2.9%وفرع أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية ،الكهربائية والالكترونية بمعدل 1.3%بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاض شديد في الإنتاج .فقد سجلت الصناعات التحويلية معدل نمو سلبي يقدربـ 2.2%والصناعات

[1] **نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد ، 11السداسي الأول ، 2007ص. 7

الغذائية الزراعية معدل -% 7.6والصناعات النسيجية معدل 14 %-والجلود والأحذية بمعدل 15 %–ويعود تراجع الإنتاج الصناعي خلال هذه السنة إلى الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة والذي قدر ب 2.7 -%وبالرغم من التحسن الملاحظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة 0.3%على مستوى بعض الصناعات، إلا أن القطاع لم يتمكن من الاستدراك وبقيت النسبة سالبة.حيث عرفت الصناعات التحويلية نمو قدر بمعدل 0.9%و الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية و الإلكترونية بنسبة، 6.8 %الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة 5.9 % و صناعة الخشب والفلين والورق بمعدل 11.4%.

- إنتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية وعدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وادارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة، معدلات نمو متدنية جدا، إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية تبعية كبيرة لقطاع المحروقات عدم التنوع في الصادرات وضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا

ثانيا: سياسات إنعاش الصناعة :شملت مجموعة من السياسات يوجز أهمها في الآتي:

1. **سياسة ترقية الاستثمار** :تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات .إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي و التنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء لذا تسعى الجزائر منذ فترة، كبقية الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري حيث يشير التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان " القيام بالأعمال " و الذي يخص وضع الأعمال في 175دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل، وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة حيث ركز التقرير على البطئ في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر

فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع اجتياز 14إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق. وان المدة التي تتطلبها كل مرحلة للشروع في تجسيد المشروع هي 24يوما أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 5.21 %من قيمة الدخل الأولي للمشروع. وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى الرتبة 125في توفير شروط الاستثمار. لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار يعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله .فهي بذلك معنية بتقدم الإصلاحات الهيكلية لاسيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع و الخدمات،1وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال
- تعميم التكنولوجيات الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية وتنويع الصادرات.

و يذكر أنه لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ، قد تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 06- 08المؤرخ في 15جويلية 2006من أجل تحسين النظام القائم وتنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على:

- نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية[2].
- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقته والممارسات الدولية في المجال تقليص هام لمدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- كما تم اعتماد أعمال أخر بهدف تحسين مناخ الاستثمارات من أجل تقليص الآجال وتخفيض تكاليف العمليات وتسهيل الاستثمار وانشاء المؤسسات. ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من إجراءات لتحسين بيئة الأعمال توجز في الآتي:
- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين واطاراتها الأجنبية
- فتح أروقة وشبابيك لشرطة الحدود والجمارك وتحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.

1 **جريدة الخبر**، الخميس 27سبتمبر ، 2007ص02.

2 الأمر 08 -06المؤرخ في 15جويلية 2006المتعلق بالاستثمار.

- وضع تحت تصرف الأجانب الحاملين لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار منخفضة وبيئة ذات نوعية.
- وضع محلات جاهزة لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم، وتوسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.
- إنشاء موقع الكتروني للوكالة لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد.
- السماح للأجانب اقتناء سندات الخزينة والرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة.
- مراجعة قانون الجمارك إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الالكترونية.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير.
- إعطاء منح وفقا لقيمة الاستثمار منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب.

2. **سياسة التأهيل** :إنّ النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج

التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي، وتبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية و المصرفية كالشهادات المصرفية ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول:

- توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة العوامل المادية و غير المادية والبيئة والتكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم
- استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

3. **التقييس والقياسة** :يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية[1] في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة

[1] قوريش نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

الشديدة، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فمن الناحية التقنية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات" ايزو9.000 " " لمنظومة الجودة ، أو "ايزو " 14.000"لحماية البيئة يعني الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة متطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة. إن هذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها، من أجل تثبيت تعاملاتها ورفع حجم مبيعاتها والثقة لابد أن تتوفر لدى زبائنها وموردیها على حد سواء، كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماج الاقتصادي لذا ووعيا من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت بوضع برنامج لمرافقة المؤسسات سنة 2000يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات " الايزو، وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر ب 500مليون دينار جزائري .وتبين الحصيلة التالية لسنة 2005 نتائج المجهودات التي تبذل لهذا الغرض، فقد تحصلت 167مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الايزو 9000وست مؤسسات على الايزو ، 14.000بينما يوجد 5مؤسسات في طريقها للحصول على الايزو 22000المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية. كما تم تكوين 30مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات. وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيز .و أول مؤسسة تحصلت على الجائزة، تمثلت في مجمع "صيدال " للصناعات الصيدلانية سنة ، 2003تلتها فيما بعد شركة الإسمنت لعين توتة سنة 2004 .كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيب الهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية. غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية ، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية اذا أرادت الاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي.

ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حماية علاماتها وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية، لكن ما يلاحظ هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر.

4. **تطوير العنصر البشري:** إنّ الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، وفما يلي عرض لأهم الصعوبات التّي عانت منها الصناعة الحزائرية:

- عجزا في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة، وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:
- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى
- تنويع قنوات التكوين إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ومطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين مساعدات و قروض الضرائب
- تثمين رأس المال البشري ، سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل و الإطار المعيشي
- إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى.

3. الصناعات الغذائية

تتميز العلاقة بين الزراعة والصناعة بأنها تكاملية، فالزراعة تساهم في تصريف السلع الصناعية، وذلك من خلال تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل المكائن والآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات وانشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها، كما تحتاج الصناعة إلى المواد الخام من القطاع الزراعي ومثال ذلك الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة الأثاث وصناعة الأدوية غير أنه من خلال هذه الدراسة سيهتم بقطاع واحد يعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاته على المنتجات الزراعية وهو قطاع الصناعات الغذائية، والذي قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي لأفراد المجتمع مما يساهم بشكل وافر في التنمية الاقتصادية للبلد إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة الغذائية حيت تعرف الصناعة الغذائية،[1] ذلك الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا

[1] عبد الكريم عيون، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**(الجزائر: لمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ، 1985) ص 212.

لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل و الحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.

أولا: خصائص وأهمية الصناعة الغذائية: يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، كما له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بانتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

1. **خصائص الصناعة الغذائية:** إن للصناعة الغذائية علاقة كبيرة بالبيئة، فهي من جهة تستمد منها مختلف مدخلاتها، ومن جهة أخرى فهي تؤثر عليها بما تخلفه من نفايات سامة و غير سامة تؤثر بشكل ملحوظ على الماء و الهواء و التربة، لذا وفي خضم الأصوات المتعالية لتحقيق الإنتاج الأنظف وإدارة المشاريع الصناعية الصديقة للبيئة في إطار تحقيق الإدارة الخضراء، فان الصناعة الغذائية تعتبر عنصرا هاما و فعالا في إطار تحقيق تنمية مستدامة تحارب التلوث، وتسعى إلى تحقيق صناعة نظيفة تساهم في الحد من استنزاف الموارد المتاحة وتسمح بتمكين الأجيال القادمة من الحق في العيش الآمن و الكريم[1].

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص و من أهمها ما يلي:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسبطية و غيرهما
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية. تتميز مخرجاتها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع و تطور احتياجات المستهلكين و رغباتهم
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة الأسعار، العلامات والأسماء التجارية، العبوات والأغلفة التجارية تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني.

2. **أهمية الصناعة الغذائية** :يساهم تطوير الصناعة الغذائية في الانجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها، الا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، حيث يحرص المواطنون

[1] Fevia. Alimentation info « L'industrie alimentaire et l'environnement », www.voedingsinfo.org /fra/KetemB4.htm, Page consultée le : 18/04/2020

عادة مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة تجعل من أسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدراتهم الشرائية، لذلك فالصناعة الغذائية تكتسي أهمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم و الكيف المناسب و في الوقت المناسب.
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها.
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة و صحية
- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية، وتسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة و المعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية والفيتامينات المغذية، والمساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث و ذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.

ثانيا: واقع الصناعة الغذائية في الجزائر :حسب وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار تمثل الصناعة الغذائية التي تعد وسيلة لبعث القطاع الصناعي وتوظف أزيد من 140.000عامل أي 40%من السكان النشطين بأزيد من 17.100مؤسسة ما بين 50 - 55%من الناتج الداخلي الخام الصناعي وما بين40 – 45%من القيمة المضافة كما تتوفر على قدرة على التصدير قد تتجاوز ملياري دولار سنويا، ودفع المستوى الضعيف للصادرات خارج المحروقات السلطات العمومية إلى تسطير مسعى وطني في مجال تطوير التنمية الاقتصادية يرمي إلى تثمين الموارد الطبيعية للبلد و الحد من الواردات و تنويع المنتوج الوطني إلى جانب ترقية الصادرات.

[1]يرتبط قطاع الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي، والنهوض بهذا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي الذي يعرف تذبذبا بفعل الظروف المناخية، فرغم أن قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر يشكل 80 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب الإنتاج فيه، وغياب المنافسة الحقيقية و النوعية، تتميز مختلف شعب الصناعة الغذائية بنمو استهلاك المنتجات الأساسية بدون أن تواكبه أهداف لتنويع متوسط الحصة الغذائية

1ميلود زيد الخير " **اشكالية الجودة كمحور لتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية** (" طروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ،2008)،ص204.

لإعطاء مكانة أكبر لاستهلاك مواد اللحم، البيض، الخضر، الفواكه ومنتجات الحليب، وهشاشة الحصة الغذائية حيث يطغى عليها الوزن المبالغ فيه للحبوب وخاصة القمح الصلب، وبشكل عام فان الصناعة الغذائية في الجزائر تتوزع بين عدد من الفروع تتمثل أهمها فيما يلي:

1) **أهم الفروع للصناعات الغذائية** :وفيما يلي عرض لأهم هذه الفروع:

- **فرع المطاحن** :يضم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي.عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80مطحنة، أو المملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350مطحنة، و قد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، و يكفي لإبراز ذلك ان القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة إضعاف قدرات التحويل في سنة ، 1998 وهذا يؤكد على ان هذا القطاع يحقق النتائج الايجابية و يساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية.

- **فرع الحليب ومشتقاته** :عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خاصة مع المشاركة الكبيرة المسجلة للقطاع الخاص و الذي تدعم بالتشريعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في جمع و تحويل الحليب، حيث ساهم في تكوين أكثر من 1000وحدة عبر التراب الوطني الى جانب 22مصنعا للحليب و مشتقاته، وهذا بطاقة انتاج قدرها 0.9مليار لتر في السنة، والى جانب ما يحققه القطاع الخاص من مساهمة في تطوير هذا الفرع، يبقى القطاع العام المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب بما يمتلكه من مؤسسات و وحدات متخصصة، حيث يتشكل من 18مؤسسة بطاقة إنتاج تتجاوز 1.5مليار لتر حسب إحصاءات 2005حسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للحليب و مشتقاته فان الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 40 %من احتياجات السوق الوطني رغم الدعم الذي تقدمة الدولة للمنتجين سواء في التسهيلات المقدمة لهم في الحصول على المدخلات أو في الدعم المقدم لهم كتعويض عن فارق الأسعار.

- **فرع الزيوت** :شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة من وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب

- **فرع السكر:** يعتبر فرع السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، و فيما يتعلق بإنتاج السكر فان القطاع الخاص يلعب دور كبير في تموين السوق الوطني حيث وصل إنتاج مؤسسة سيفيتال حوالي 500.000طن سنويا في سنة ، 2004في حين بلغ إنتاج القطاع العام في نفس السنة حوالي 250.000طن ،ورغم أن قدرات الإنتاج الوطني تبدو كبيرة إلا أنها لا تغطي حجم الطلب الوطني حيث بلغت نسبة العجز في هذا الفرع حوالي ،25 %ومحتمل أن تتزايد نسبة العجز نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة الاستهلاكية الحيوية[1]

2) إستراتيجية الصناعات الغذائية المنتهجة في الجزائر

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به لأنه القطاع الأكثر حيوية للاقتصاد الوطني، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:

- **الإطار القانوني والتنظيمي** :من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة المعايير لتوفير الرقابة، وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية[2] :
  - أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004أمرا بسيطا
  - يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة
  - وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين % 60إلى 70%
  - تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت سنة 2003إلى ،6.5 %أما فترة التسديد فتمتد إلى سبعة سنوات بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5%على المواد نصف مصنعة، 30%على المصنعة، وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

[1] فوزي عبد الرزاق " **الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعة الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي** "اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007ص 211.

[2] عبد الحفيظ كينه، "**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،("مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3 2012-2013)، ص163.

- **الإطار المؤسساتي** : ضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات الفلاحة،المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات، يليها العديد من المؤسسات والمخابر.
- **الإطار التقني** :إن انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتحت المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير حيث وصلت سنة 2003إلى 900مؤسسة حسب ومن هنا فهناك إرادة جادة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات ، ARTISANAT, ENSEJمعطيات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، خاصة المواد الاستهلاكية الزيوت، الدهون، السكر، المياه المعدنية، الخضر المعلبة، كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات مثل لصناعة الخمائر، كما أن هناكLASSAFRE ومؤخرا مع شركة PRESIDENT وDANON شركة آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.
- **تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية** : إنّ خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية العامة للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بأربعة مرات على مدى الست سنوات الأخيرة، فانتقل من 872مليار دينار في 2005إلى 3022مليار دينار في 2010 بتكلفة كلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798مليار دينار أي ما يعادل 200مليار دولار وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية نسبة 83 %حيث يمثل فرع الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها، لاهتمام الدولة بهذا الاقتصاد الحيوي.

المطلب الخامس: علاقة الاقتصاد الجزائري مع مؤشرات التنافسية.

تسعى الجزائر جاهدة لدفع عجلة التنافسية بها، وبالتالي رفع جاذبيتها الاستثمارية للاستثمارات المباشرة سواء الوطنية أو الأجنبية، ومن ثمة رفع مستويات النمو والتنمية بها. وعملا على إبراز ما حققته الجزائر تنافسيا على الصعيد العالمي، فسوف نقوم بإبراز موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر التنافسية العربية ، وذلك على النحو التالي:

أولا: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية: والرقم القياسي للتنافسية العالمية (Index Competitiveness Global)،الذي يمثل أداة جديدة لتقييم التنافسية يستخدمها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي) Froum Economic World)بجنيف بسويسرا، والذي يصدر سنويا ومنذ عام 1979 ،ويتكون الرقم القياسي للتنافسية العالمية من ثلاث فئات تتضمن 12 ركيزة أو محور، ويمكن توضيحها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3 :مؤشر التنافسية العالمية (GCI)

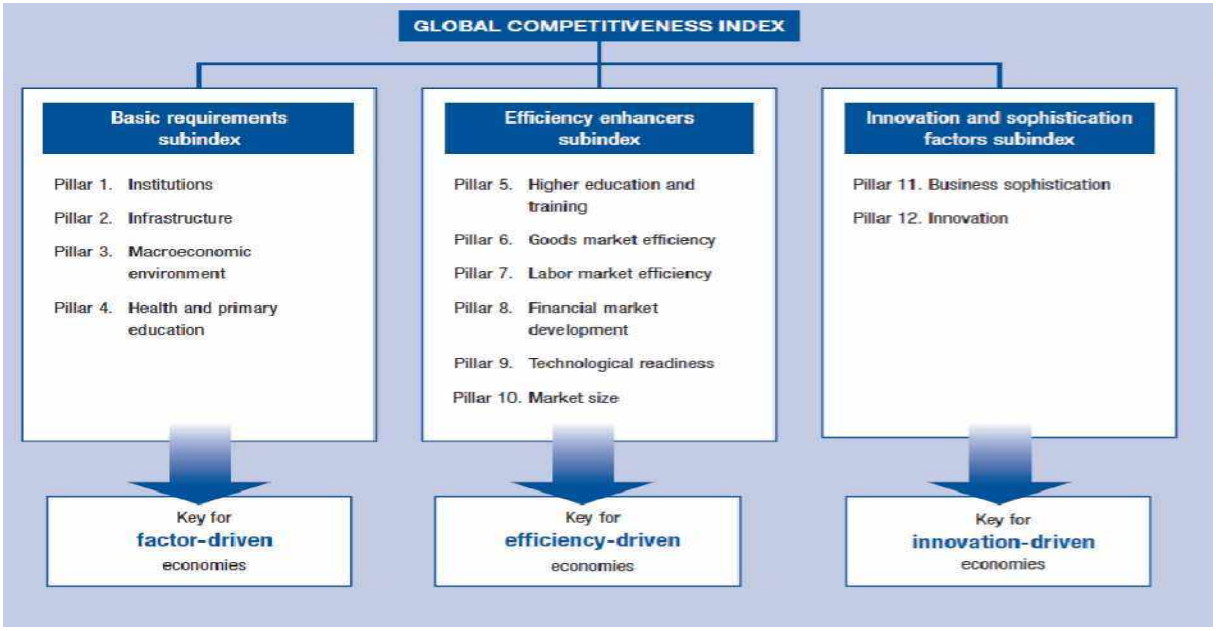

Source : World Economic Forum , The Global Competitiveness Report_2013_2014, P: 09.

أ. **تطور أداء الجزائر وفقا لمؤشر(GCI) خلال الفترة الممتدة من 2010-2013** :شهد مركز الجزائر تراجعا بين الدول المشاركة في المؤشر التنافسية العالمية، والذي يصدر ه المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)من المرتبة 86 من أصل 139 دولة بواقع 96,3نقطة في عام 2011/2010 إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة بواقع نفس النقطة السابقة في عام 2012/2011 ،ويعني أن الجزائر تراجعت بمرتبة واحدة في سلم الترتيب، ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة بواقع 72,3 نقطة في عام 2013/2012 ،أي بتراجع كبير قدره 23 مرتبة، وهو تقهقر مسجل بعد 10 سنوات من إنفاق مئات الملايير من الدولارات، في فترة أعلنت فيها السلطات العمومية عن إجراءات في صالح الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، ويتراوح مجموع النقاط بين 1 و 7 ، حيث يمثل 1 الأسوء و7 الأفضل، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 2-29 :أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية

السنة	المردية	مجموع النقاط (1-7نقاط)
مؤشر التنافسية العالمية 2010/2011(من بين 139دولة)	86	3,96
مؤشر التنافسية العالمية 2011/2012(من بين 142دولة)	87	3,96
مؤشر التنافسية العالمية 2012/2013(من بين 144دولة)	110	3,72

المصدر: بن طيرش عطاالله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة ابي بكر لقايد، تلمسان، 2016-2017، ص20.

ب. ترتيب الجزائر وفقا للعناصر الرئيسية لمؤشر GCI خلال الفترة الممتدة من 2013/2010 :

بالنظر إلى واقع الاقتصاد الجزائري في مجال القدرة التنافسية (حسب تقارير التنافسيةّ ها المنتدى الاقتصاد العالمي الدولية التي يعد)، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الجزائري أخذ في التراجع وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية، وذلك على النحو التالي : الفئة الأولى: المتطلبات الأساسية (Requirements Basic) ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-30: ترتيب الجزائر في موشر المتطلبات الأساسية خلال الفترة 2010-2013

السنوات	المتطلبات الأساسية		المؤسسات		البنية التحتية		استقرار الاقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الابتدائى	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2010/2011	80	4,32	98	3,46	87	3,49	57	4,75	77	5,56
2011/2012	75	4,44	127	3,11	93	3,43	19	5,72	82	5,5
2012/2013	89	4,22	141	2,66	100	3,16	23	5,71	93	5,31

المصدر: المرجع السابق، ص20.

في مؤشر المتطلبات الأساسية نجد أن الجزائر في سنة 2010/2011حققت الترتيب 80بمؤشر بلغ 4,32، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المردية 98بمؤشر 3,46، وفي مؤشر البنية التحتية صنفت في المردية 87بمؤشر 3,49، وفي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي صنفت في المركز 57عالميا بمؤشر 4,75، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في الماز 77عالميا بمؤشر 5,56.

بينما في سنة 2012/ 2011حققت الترتيب 75عالميا بمؤشر 4,44، وذلك استنادا للمؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المردية 127بمؤشر 3,11، وبالتالي تراجعت 29مرتبة مقارنة بسنة 2010/2011، وفي مؤشر البنية التحتية صنفت في المريبة 93بمؤشر 3,43، وبالتالي تراجعت ب 6مراكز، أما في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي صنفت في المركز 19بمؤشر 5,72، حيث أن الجزائر تحسنت كثيرا في هذا المؤشر ب 38مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المردية 93بمؤشر 3,73، وبالتالي هو في تدهور مستمر ب 5مراكز.

أما خلال الفترة 2012/2013فحققت الترتيب 89بمؤشر 4,22، وبالتالي فهي في تقهقر مستمر من سنة إلى أخرى بمقدار 14مركز، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 141بمؤشر 2,66أي بتراجع ب 14مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 100بمؤشر 3,16بمقدار تراجع ب 7مراكز، وفي مؤشر الاستقرار الكلي صنفت في المركز 23بمؤشر 5,71، فنلاحظ هنا استقرار في هذا المؤشر، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 93عالميا بمؤشر 5,37بمقدار تراجع 11مركز.

وفي الأخير نلاحظ أن جل المؤشرات الأساسية الفرعية في الجزائر هي في تقهقر مستمر، والتي تمثل أحد الدعامات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، والتي تمثل مؤشر الأرقام مستويات التنمية بالدول ٠

الفئة الثانية: عوامل تعزيز الكفاءة (Efficiency Enhancers): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-31: ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة خلال الفترة الممتدة من 2010- 2013

السنوات	تعزيز الكفاءة		التعليم العالى والتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		كفاءة سوق المال		الجاهزية التكتولوحة		حجم السوق	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2010/2011	107	3,49	98	3,59	126	3,51	123	3,74	135	2,82	106	2,58	50	4,26
2011/2012	122	3,35	101	3,51	134	3,38	137	3,41	137	2,64	120	2,83	47	4,35
2012/2013	136	3,08	106	3,36	143	2,99	144	2,79	142	79,,2	133	2,59	49	4,34

المصدر: **المرجع السابق، ص22**

وفي مؤشر عوامل تعزيز الكفاءة نجد أن الجزائر في ستة 2010-2011قد صنفت في المرتبة 107بمؤشر 3,49، ارتكازا على المؤشرات التنافسية الفرعية التالية: حيث صنفت في مؤشر التعليم العالي والتدريب في المركز 98عالميا بمؤشر 3,59، وفي مؤشر كفاءة سوق السلع صنفت في المرتبة 126بمؤشر 3,57، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل في المريبة 123بمؤشر 3,74، وفي كفاءة سوق المال في المريبة 135بمؤشر وصل إلى 2,82، أما مؤشر الجاهزية التكنولوجية في المركز 106بمؤشر 2,58، وأخيرا مؤشر حجم السوق بمريبة 59وبمؤشر 4,26.

أما خلال سنة 2011-2012، فقد صنفت الجزائر في المريبة 122بمؤشر 3,35، حيث تراجعت بـ 15مركز، وذلك ارتكاز على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر التعليم العالي والتدريب صنفت في المرتبة 101بمؤشر 3,51، أما كفاءة سوق السلع في المرتبة 134بمؤشر 3,38، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل في المرتبة 137بمؤشر 3,41، أي بتراجع بـ 14مركز، وفي كفاءة سوق المال في المرتبة 137بمؤشر 2,64، أما الجاهزية التكنولوجية احتلت المريبة 120بمؤشر 2,83، وفيما يخص حجم السوق احتلت المرتبة 47بمؤشر 4,35، أي تقدمت بـ 3مراكز.

أما خلال سنة 2012-2013، احتلت المرتبة 136بمؤشر 3,08، وبالتالي هي في تراجع مستمر، وذلك ارتكانا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 106بمؤشر 3,56، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 143بمؤشر 2,99، وفي كفاءة سوق العمل 144بمؤشر 2,79، وفي كفاءة سوق المال 142بمؤشر 2,75، أما الجاهزية التكنولوجية ب 133بمؤشر 2,59، وأخيرا حجم الدسوق ب 49بمؤشر 4,34.

الفئة الثالثة: مؤشر عوامل الابتكار (Innovation and Sophistication Factors): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار من خلال الجدول، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم 2-23: ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار خلال الفترة الممتدة من سنة 2010إلى غاية 2013

السنوات	عوامل تعزيز الابتكار		مدى تطور الأعمال		الابتكار	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2010/2011	108	3,84	108	3,33	107	2.15
2011/2012	136	2,65	135	2,93	132	37,,2
2012/2013	144	2,31	144	2,54	141	2,09

المصدر: الرجع السابق، ص23

في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار نجد أن الجزائر احتلت المرتبة 108بمؤشر 3,84، وذلك في ستة 2010-2011، وذلك ارتكانا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر مدى تطور الأعمال احتلت المرتبة 108بمؤشر 3,33، وفي مؤشر الابتكار المرتبة 107 بمؤشر 2,75.

أما خلال سنة 2011-2012، حفظت المرتبة 136بمؤشر 2,65، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 135بمؤشر 2,93، وفي مؤشر الابتكار 132بمؤشر 2,37.

بينما في سنة 2012-2013، احتلت المرتبة 144في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 2,31، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 144بمؤشر 2,54، وفي مؤشر الابتكار 141بمؤشر 2,09.

ثانيا: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العربية:

صدر تقرير التنافسية العربية لأول مر في ستة 2003، وذلك بواسطة المعهد. العربي للتخطيط بالكويت، ولقد اعتمد التقرير العربي للتنافسية على إبراز أن مفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى يقتصر فقط على تحسين الحصص في السوق في فتر وجير، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمر وليست ظرفية.

وفي إطار ذلك قتم التقرير عوامل التنافسية إلى قسمين ريسين، وذلك على النحو الأتي:

أولا: العوامل الظرفية: والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية

ثانيا: العوامل المستديمة: والمعبر عنها بمؤشر مركب، حول التنافسية الكامنة.

ومن ثمة يتكون هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، مما يأتي وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

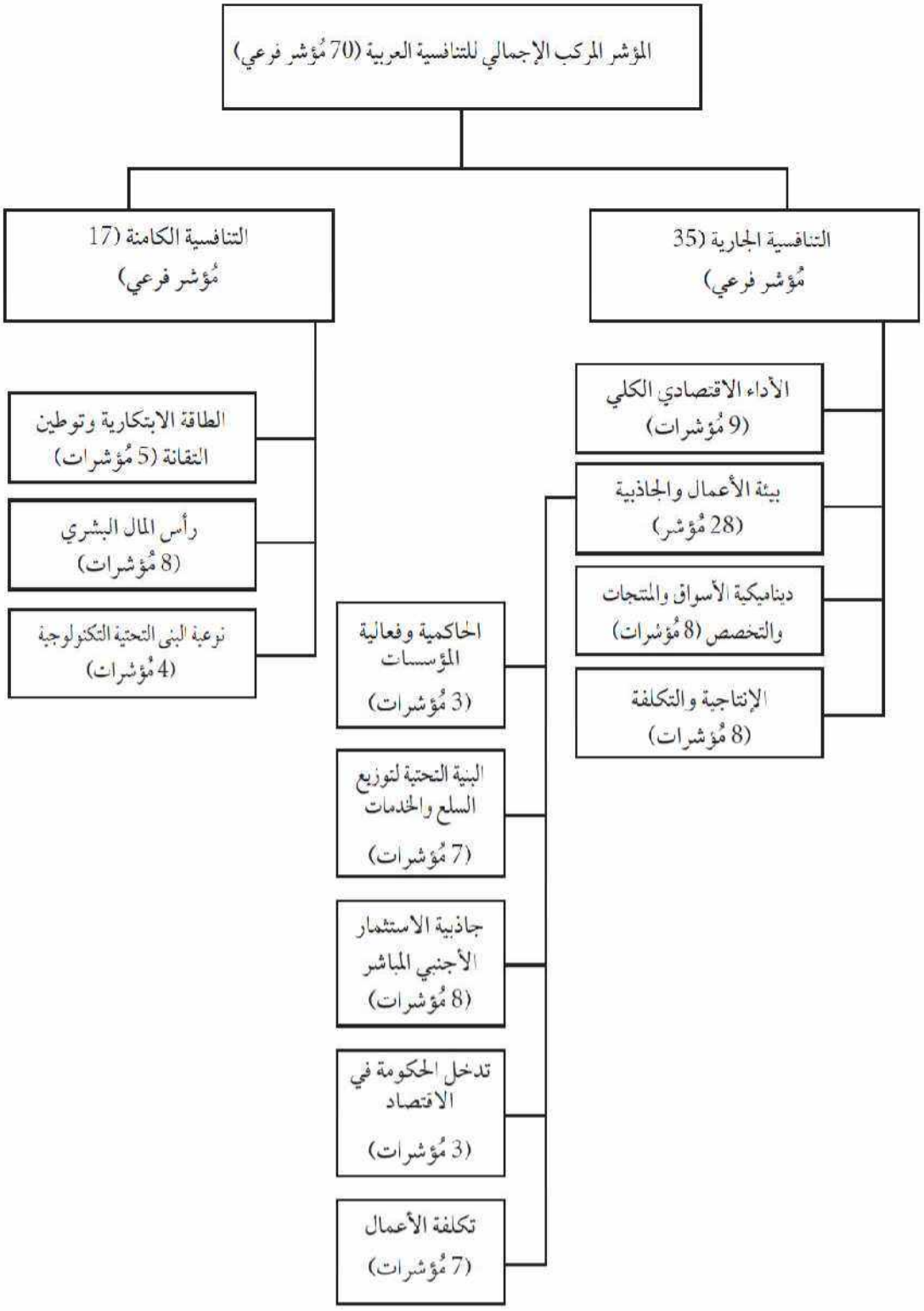

المصدر: معهد التخطيط العربي، تقرير التنافسية العديدة 2012، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص: 25.

شمل هذا التقرير فضلا عن الدول العربية التي خضعت للتقييم فيه عددا من دول المقارنة وهي عبارة عن 13دولة بزيادة 05دول مقارنة بتقرير سنة 2009، والذي بلغت عدد الدول المقارنة فيه 08دول، أما دول المقارنة في تقرير ستة 2012هي على التوالي: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، التشيك، اليونان، ايريندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب إفريقيا، تركيا، ولقد بلغ أداء الدول العربية في هذا التقرير على المستوى الإجمالي للتنافسية 0,39مقابل 0,50لدول المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% مقارنة مع فجوة بلغت 49%لتقرير 2009، وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن الفجوة مع دول المقرنة لا تزال واسعة وتدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية إجمالا، وتتصدر كوريا الجنوبية الأداء الإجمالي للتنافسية تليها ايرنندا، بينما احتلت دول الخليج العربي مراكز متقدمة، وحققت البحرين المركز الرابع متجاور الصين والتشيك، كما نلاحظ أن الجزائر حققت قفر نوعية في الترتيب حيث احتلت المركز 24متفوقة على مصر والمغرب، لكنها تبقى في المراكز الأخير، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ككل، وما سبق يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

جدول رقم 33-2: مؤشر التنافسية العربية في دول المقارنة

مؤشر التنافسية العربية (! 201)				
الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكاط	مؤشر التنافسية ,العربية	الترسب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الأرجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصحن	0.62	0.40	0.51	8
الشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
ايرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.56	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41	19
الودان	0.31	0.23	0.27	28
موريا	0.37	0.31	0.34	26
ترض	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0,50	

المصدر: المرجع نفسه، ص: 28.

هذا ويمكننا من خلال الجدول رقم 5.1 تحليل القدر التنافسية للدول العربية، وذلك على النحو التالي:

1. التنافسية الجارية لسنة 2012:

تقلصت فجوة التنافسية الجارية بين الدول العربية ودول المقارنة في مؤشر التنافسية الجارية من ***43%*** للتقرير السابق إلى 37% في التقرير الحالي، ويعزى التحسن أساسا في الوضع الاقتصادي للدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي التي تمتعت بها معظم الدول العربية للقتر 2007-2009، وفي المقابل فإن الدول غير النقطية تعاني من ضغوط في الموازنة والميزان التجاري نتيجة ارتفاع ألسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويعتبر الأداء الاقتصادي الكلي من بين أهم نقاط القوة التي تفوقت فيها الدول العربية في أدائها في مجال الاقتصاد الكلي مع مجموعة دول المقارنة، بينما تتفوق الدول العربية في مجال تدخل الحكومة في الاقتصاد، أما العوامل الأخرى المكونة للتنافسية الجارية، فإن الدول العربية تعاني فجوة واضحة خاصة في مجال الحاكمية وفاعلية المؤسسات، حيث بلغت الفجوة 30%، وفي تكلفة القيام بالأعمال 21%، تدل هذه النتائج على أن مؤسسات إدارة العمليات التنموية تشكل قيدا مكلفا على تنافسية الاقتصاديات العربية[1].

2. التنافسية الكامنة:[2]

لارلت الدول العربية تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، وبالرغم من تراجع الفجوة في التنافسية الكامنة من 46% إلى 30%، إلا أنها مارلت تشكل تحديا أساسيا للاقتصاديات العربية، ويرجع ذلك إلى ميادين الطاقة الابتكارية والنقانة والبنية التحتية رأس المال البشري تحتاج إلى استثمارت كبير وزمن طويل حتى تظهر نتائج يعتن بها وحتى تحدت تغيرت جوهرية في الهياكل والمؤسسات المؤثر في التنافسية الكاهنة.

وبالرغم من احتلال مملكة البحرين المرتبة الثامنة بين دول العينة، إلا أن فجوة التنافسية الكامنة فيها بلغت 35% مقارنة بكوريا الجنوبية أفضل دولة في العينة، وترتفع الفجوة في الدول العربية تدريجيا لتصل أقصاها في موريتانيا، وباستثناء كل من البحرين والإمارات، وقطر والأردن، فإن حجم الفجوة يزيد عن 50% في كل الدول العربية.

3. الفجوة التنافسية العربية:

1 معهد التخطيط العربي، تعزيز التنافسية العربية 2012، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص: 27.

2 المرجع نفسه، ص: 47.

على المستوى الإجمالي، تبلغ فجوة التنافسية العربية مقارنة بدولة صناعية حديثة مثل: كوريا الجنوبية 32% بين الدول العربية، وتتوزع إلى 28% في التنافسية الجارية و 44% في التنافسية الكامنة، مما يظهر ضخامة العمل المطلوب للوصول إلى مستوى تنافسي دولي، وبالنظر إلى مؤشرات الفرعية فإنه يلاحظ أن الفجوة الأكبر مقارنة بكوريا الجنوبية تكمن في البنية التحتية الأساسية 49%، ثم الحاكمية وفاعلية المؤسسات 41%، ثم تكلفة الأعمال 36%، والتكلفة والإنتاجية 34%، وجاذبية الاستثمار 24%، ضمن التنافسية الجارية وتظهر الفجوة واضحة في التنافسية الكامنة في كل من البنية التحتية التقنية 49%، والابتكار وتوطين التقانة 51%بالإضافة إلى رأس المال البشري 31%.[1]

الشكل رقم 2-5: فجوة التنافسية العربية مع دول المقارنة

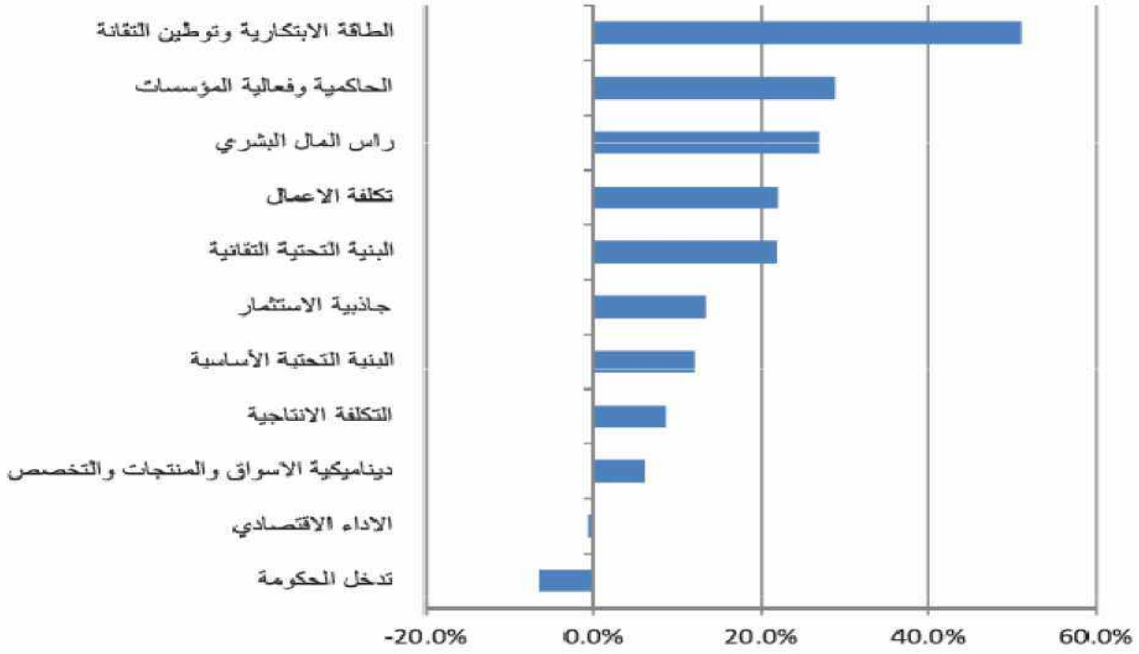

المصدر: المرجع نفسه، ص: 57.

ويلاحظ أن الفجوة مع كوريا هي أقل حدت في كل من الأداء الاقتصادي الكلي وديناميكية الأسواق ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد الكلي وديناميكية الأسواق ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقانية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، وإتباع الصيغ الحديثة في التمويل والانجاز، وكذلك دعم نقل التقانة وخاصة توطينها، وكذلك تنمية

[1] المرجع نفسه، ص: 54.

رأس المال البشري، وخاصة على المستوى النوعي، من خلال تحسين التعليم وربطه بدسوق العمل ورفع عائده.

الشكل2-6 فجوة تنافسية العربية مع كوريا

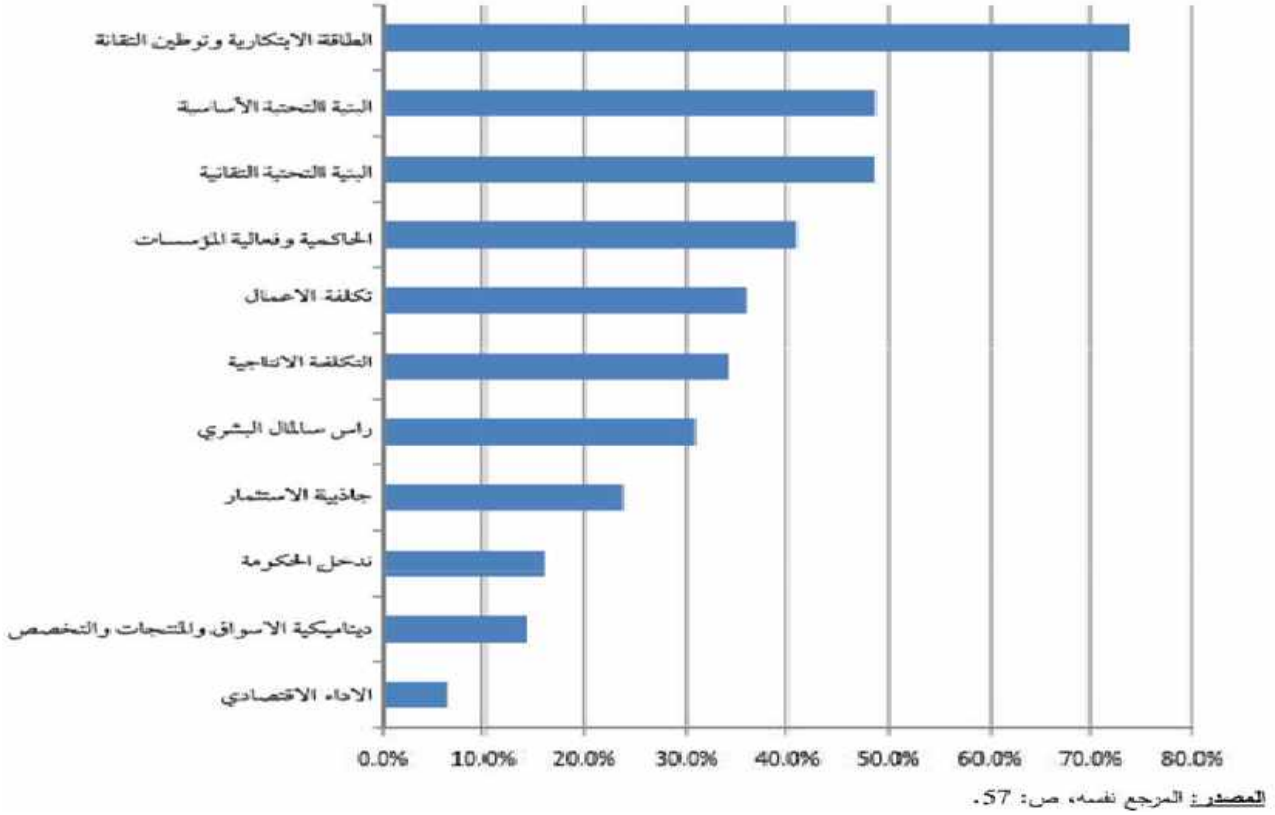

المصدر: المرجع نفسه، ص: 57.

4. ميزان التنافسية العربية:

يغطي مؤشر التنافسية العربية مجالات عديدة يعتقد أن لها تأثير على أداء هذه الدول في الأسواق الدولية، وتتميز الدول بالأداء الجيد في بعضن الجوانب، بينما لازال أدائها متواضعا في جوانب أخرى، وانطلاقا من هذه الحقيقة، فإنه يمكن قياس مستويات التنافسية في الأسواق الدولية بالاعتماد على مفهوم " ميزان التنافسية "، بحيث يقيس فرق نقاط القوة (الأصول A) على نقاط الضعف (الخصوم L)، ويعتبر أداء الدولة نقطة قوة إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأعلى لأي مؤشر من المؤشرات التنافسية العربية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المؤشر تحت الدراسة، واستنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، وتم تريب الدول حسب هذا الميزان، فقد تبين أن أغلب الدول لها ميدان سالب ويعاني الثاني من قصور في ميدان التنافسية، يشكل هذا الميزان معلومات يمكن الاسترشاد بها لتقليل الخصوم (نقاط الضعف) وتحويلها إلى أصول (نقاط قوة)،

وكما في التقرير الماضي فإن الدول التي حققت ميزان تنافسية إيجابي هي: البحرين، قطر، السعودية، الإمارت[1].

الشكل رقم 7-2: ميزان التنافسية العربية

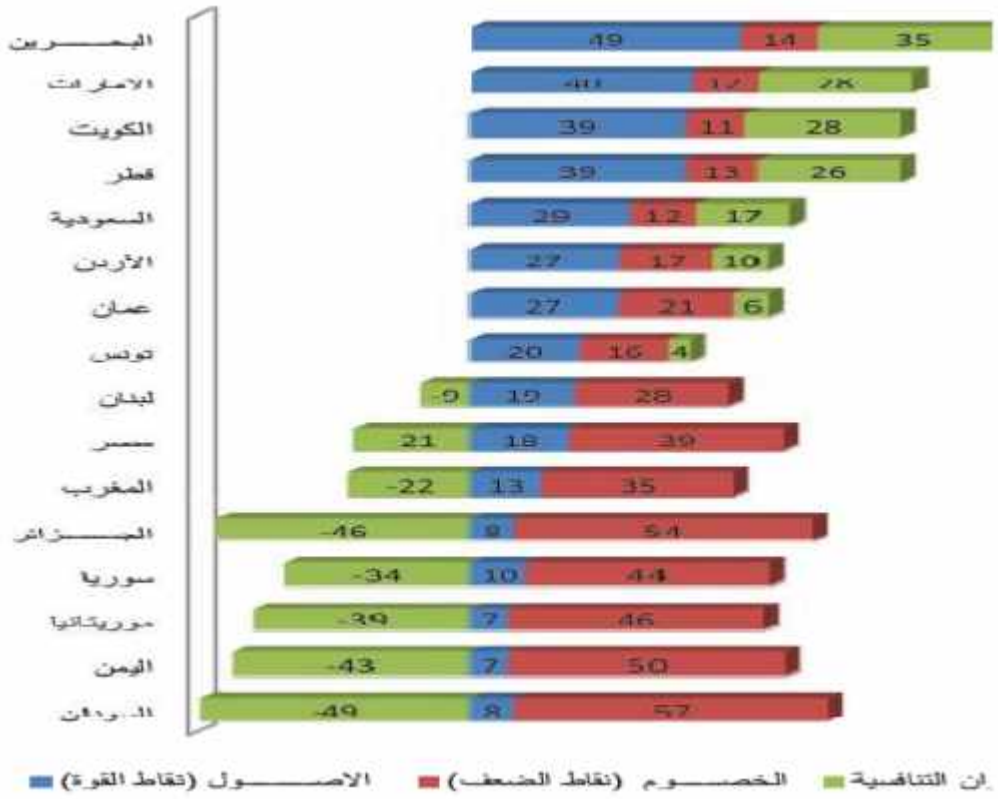

المصدر: المرجع نفسه، ص57.

ولمعرفة أكثر عن مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2012 ،وفق معايير المعهد العربي للتخطيط، نقوم بقراءة الجدول التالي:

الجدول رقم 2-34 :مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2012

مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.361	24	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.390	24	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.333	22	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.368	26	L

خصوم L – أصول A

المصدر: المرجع نفسه، ص54.

[1] المرجع نفسه، ص 54.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 24في تصنيف التقرير وهي مرتبة متأخر جدا بالنسبة للدول العربية من ناحية الأداء الإجمالي للاقتصاد الجزائري، وهذا كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، وهو نفس المرتبة بالنسبة لمؤشر التنافسية العربية الجارية، أما مؤشر التنافسية الكامن فاحتلت فيه الجزائر المربة 22، ومؤشر بيئة الأعمال 26، وإذا عدنا لأداءات الاقتصاد الجزائري فإننا نلاحظ التذبذب الذي يطبع هذا الاقتصاد بمقارنة سنتي 2009 و2012على التوالي، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-35: مؤشرات تنافسية الأداءات للاقتصاد الجزائري لفترة 2009 و2012

مؤشر التنافسية العربية	قيمة المؤشر لسنة	قيمة المؤشر لسنة 2012	التغير
الأداء الاقتصادي	0,676	0,631	—
البنبة التحتية	0,171	0,153	—
البنبة التحتية التقانية	0,319	0,359	+
تدخل الحكومة	0,807	0,706	—
رأس المال البشرى	0,489	0,477	—
جاذبية الاستثمار	0,191	0,447	+
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات و	0,251	0,253	+
التكلفة الإنتاجية	0,362	0,396	+
تكلفة الأعمال	0,342	0,295	—
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0,167	0,242	+
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0,251	0,163	—
مؤشر التنافسية العربية	0,366	0,361	—

المصدر: بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص33

خاتمة:

تعيش الجزائر كبقية بلدان العالم متأثرة بما يحصل في البيئة العلمية من تغيرات، فقد عرفت تحولات عميقة لانتقالها من الاقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، ساعية للرفع من مستوى منتوجاتها التي تشهد تنافسا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي ورفع مستوى التدفقات الواردة من الصادرات هذه المنتجات للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسيطر بنسبة جد كبيرة على صادرات الوطن منذ زمن طويل. فبالرغم من انها تمتاز بتعدد مواردها الطبيعية والمتجددة وغير المتجددة إلا أن اعتمادها على المصدر الرئيسي(البترول) جعل اقتصادها مرتبط ارتباط حتمي ومباشر بما تدره العوائد البترولية.

الفصل الثالث:
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد ما تم وضع الإطار النظري لموضوع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحديد أبعاده وكل المفاهيم المرتبطة به، في الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل تطبيق المفاهيم السابقة على شكل دراسة حالة للمؤسسات الاقتصادية الناشطة محليا على مستوى ولاية سعيدة. والحصول على العينة كان من خلال المتعاملين مع الوكالات التجارية للاتصال جيزي . موبيليس . اوريدو ، وفي ظل بيئة تشتد فيها حدة المنافسة يوما بعد يوم، تزداد أهمية بناء مزايا تنافسية تتركز على أسس متينة، تضمن خلق قيمة مضافة كما تضمن الإستمرارية والبقاء ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة التطبيقية فقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج

المبحث الأول: : الإطار المنهجي والدراسة الوصفية للعينة

المطلب الاول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

التعريف بمشكلة البحث:

الدراسة تستهدف بحث مدى إمكانية تكوين قدرة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

- H_{01}: التحكم في قيادة التكلفة لتحقيق التنافسية
- H_{02}: امكانية تحقيق التمايز في التنافسية
- H_{03}: التحكم في التركيز لأجل التنافسية
- H_{04}: مؤشرات تحقيق قدرة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية

منهج البحث : للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و ذلك بإتباع الأسلوبين الوصفي والإحصائي المبني على تحليل استمارة بواسطة برنامج (spss version19).

مجتمع الدراسة: لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على عينة من المتعاملين الاقتصاديين لمختلف المؤسسات الاقتصادية الناشطة محليا على مستوى ولاية سعيدة. الحصول على العينة كان من خلال المتعاملين مع الوكالات التجارية للاتصال دجيزي . موبيليس . اوريدو

محاور الدراسة: لقياس مدى التحكم في تحقيق الميزة التنافسية, تم تقسيم الاستمارة الى أربعة محاور ، حيث الثلاثة المحاور الاولى هي مؤشرات التنافسية عند بورتر: التكلفة، التمايز والتركيز، والمحور الرابع لأجل متابعة ومراقبة تحقيق التنافسية حسب المؤشرات المختارة، ومنه تم توزيع هذه الأسئلة على (04) محاور رئيسية و هي:

- **المحور الأول**: تحقيق قيادة التكلفة يتضمن (15) أسئلة.
- **المحور الثاني**: مراقبة التمايز في التنافسية (15) أسئلة.
- **المحور الثالث**: تحقيق التركيز (10) أسئلة .
- **المحور الرابع**:**مؤشرات تحقيق التنافسية** 12 سؤال.

دراسة العينة المختارة للبحث:

عينة من المتعاملين الاقتصاديين مع الوكالات التجارية الثلاثة دجيزي وموبيليس واوريودوا، تم توزيع 42 استمارة، واسترجاعها منها 36 صحيحة قيد الدراسة التطبيقية بين ايدينا،

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية للعينة،

بالنسبة الجنس:

الجدول (3-1): توزيع العينة حسب الجنس

Sexe

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Masculine	19	47,5	52,8	52,8
	Feminine	17	42,5	47,2	100,0
	Total	36	90,0	100,0	
Missing	System	4	10,0		
Total		40	100,0		

الشكل رقم 3-1: توزيع العينة حسب الجنس

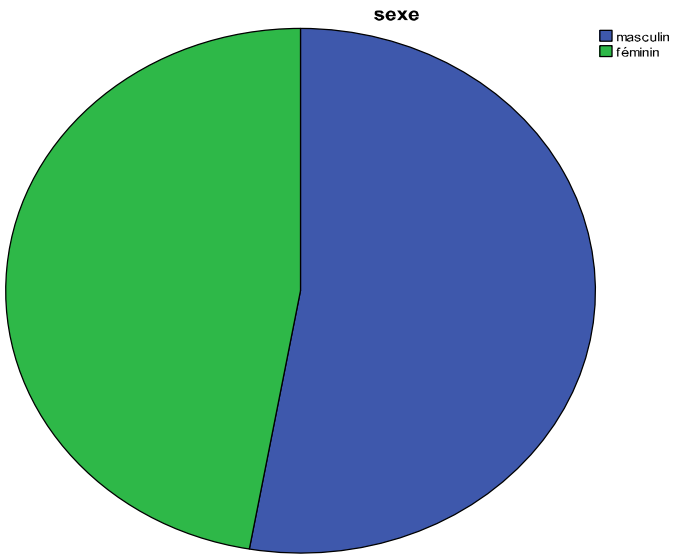

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول يتضح رقم 1 والشكل البياني السابقين ان عدد الذكور اكبر من الإناث، حيث قدر عددهم بـ 19 بنسبة 47.5 % في مقابل 17 من أفراد العينة كانوا اناث بنسبة 42.5 %.

بالنسبة الشهادة (المؤهل):

الشكل رقم (3-2): توزيع العينة حسب المؤهل

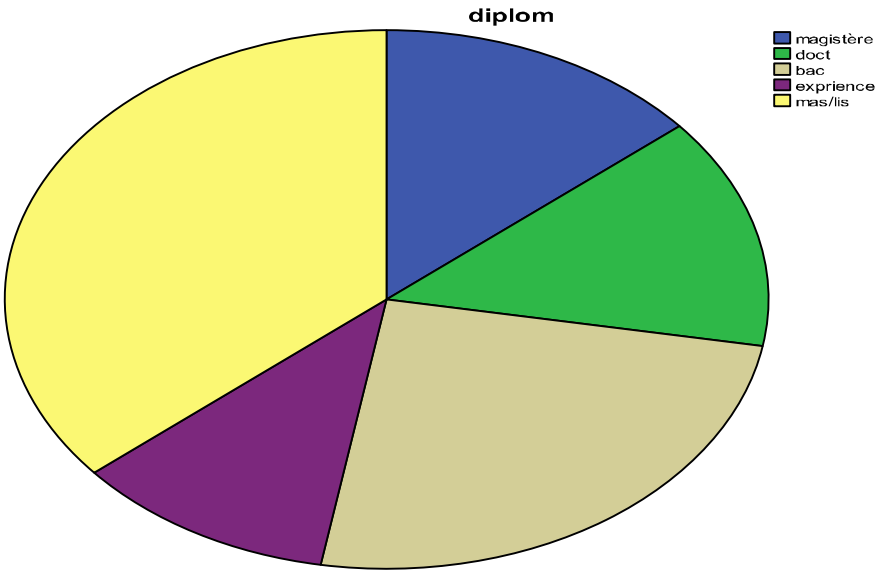

مصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم(3-2):توزيع العينة وفق عنصر الشهادة(المؤهل)

التحصيل العلمي	التكـــــرار	النـــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
ماجستير	5	13.9	13.9
ماستر	5	13.9	27.8
ليسانس	4	11.1	38.9
تقني سامي	13	36.1	75
بكالوريا	9	25.0	100
بدون مؤهل	4		
المجموع	40	100.0	

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة متحصلين على شهادة تقني سامي بنسبة 36.1% و25% لهم مستوى ثانوي ثم تليها كل من فئة متحصلين على شهادة ماجستير وماستر بنسبة 13.9% وفي الأخير نسبة 11.1 %مستواهم التعليمي ليسانس.

بالنسبة للمصلحة:

الشكل رقم (3-3): توزيع العينة حسب المصلحة

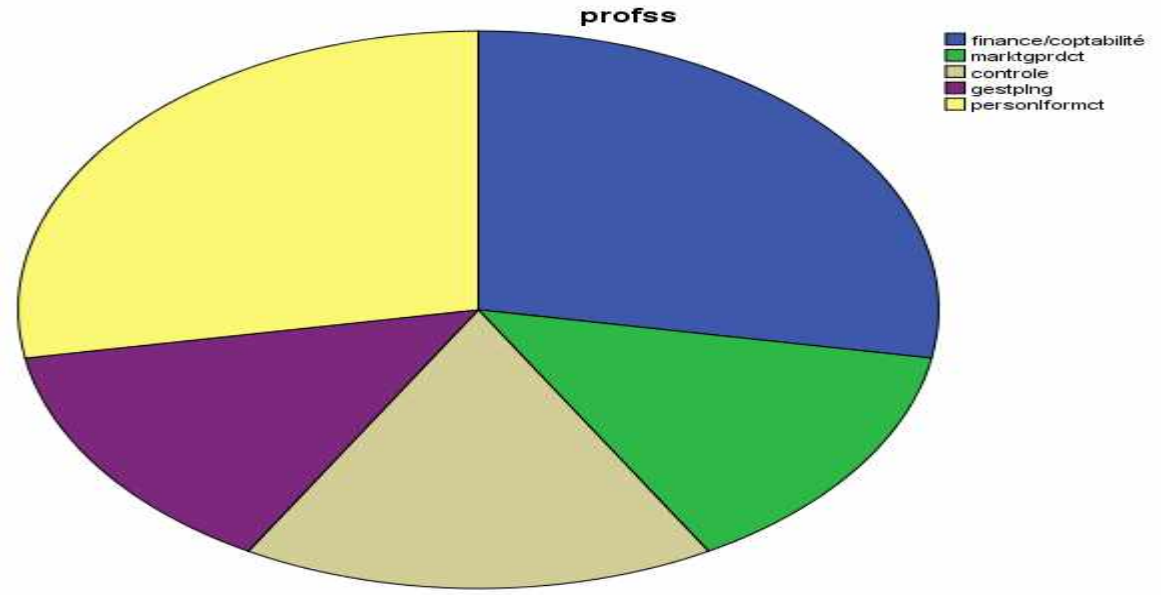

مصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم(3-3):توزيع أفراد العينة وفق عنصر المصلحة

المصلحة	التكـــــرار	النـــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
المالية و محاسبة	10	27.8	27.8
التسويق	5	13.9	41.7
المراقبة	6	16.7	58.3
المستخدمين	5	13.9	72.2
الادارة و التسيير	10	27.8	100
المجموع	36	100.0	
بدون مؤهل	4		
المجموع	40		

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة يعملون بكل من مصلحة المحاسبة ومصلحة التسيير والادارة بنسبة 27.8 % ثم تليها مصلحة المراقبة بنسبة 16.7% ثم تليها كل من مصلحة التسويق بنسبة 13.9% و مصلحة المستخدمين ايضا بنسبة 13.9%

بالنسبة للخبرة العملية:

الشكل رقم (3-4): توزيع العينة حسب الخبرة

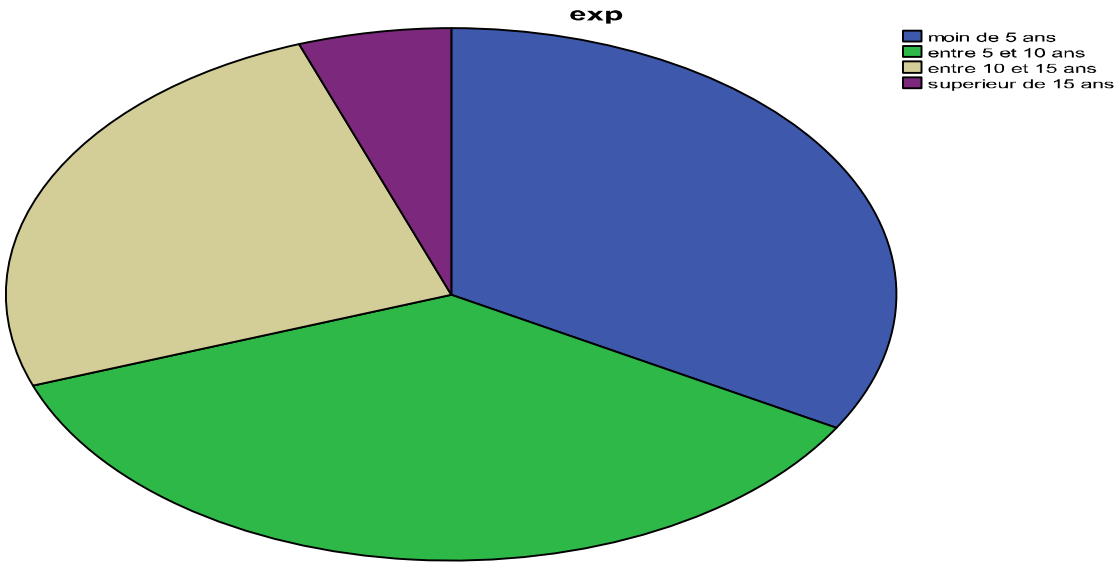

المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم(3-4):توزيع أفراد العينة وفق عنصر الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتزايدة
أقل من 03 سنوات	12	33.3	33.3
مابين 03 سنوات و 05 سنوات	13	36.1	69.4
مابين 06 سنوات و 10 سنوات	9	25.0	94.4
أكثر من 10 سنوات	2	5.6	100
بدون مؤهل	4		
المجموع	40	100	

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان افراد العينة كنت خبرتهم تتوزع كما يلي: تأتي الفئة الأولى ما بين 3 سنوات و5 سنوات بنسبة 36.1 % ثم تليها الفئة الثانية أقل من 3 سنوات بنسبة 33.3% ، ثم فئة ما بين 6 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 25% وفي الأخير فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 5.6 %.

بالنسبة مجال النشاط:

شكل رقم (3-5): توزيع العينة حسب النشاط

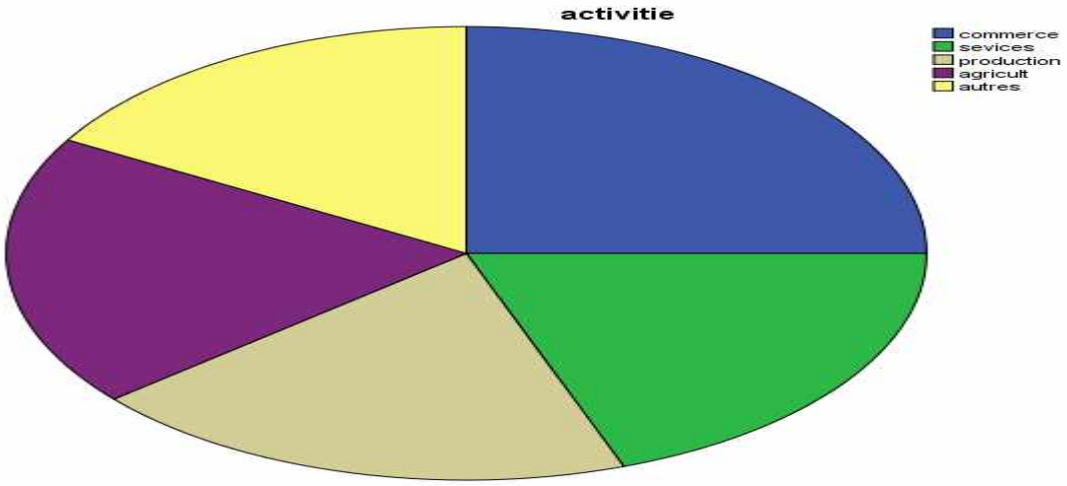

مصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم(3-5): مجال النشاط

	التكـــــرار	النـــسبة الـــمئويـــة	النسبة المئوية المتزايدة
التجارة	9	25.5	25.0
الخدمات	7	19.4	44.4
التصنيع	7	19.4	63.9
الفلاحة	7	19.4	83.3
انشطة اخرى	6	16.7	100
بدون مؤهل	4		
المجموع	40	100	

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة مجال نشاطهم هو التجارة بنسبة 25.5% ثم تليها كل من الفئة التي تعمل في مجال الخدمات و مجال التصنيع ومجال الفلاحة بنفس النسبة والتي تقدر بـ 19.7% ثم تأتي الفئة التي تعمل في أنشطة أخرى بنسبة 16.7 % ومنه يمكن القول أ، أغالية افراد العينة يمارسون التجارة.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لعينة الدراسة

المطلب الاول: دراسة المحاور

بالاستعانة:

بسلم ليكارت الخماسي :

وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة، وهذا المقياس غالبا مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها. حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي:

موافق جدا	1	موافق	2	محايد	3	غير موافق	4	غير موافق إطلاقا	5

و باستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات و ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء العينة الذين شملتهم الاستمارة مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة والمتمثل في القيمة (3)، بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني أن هناك درجة موافقة عالية، والفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3) تعني أن موافقة المبحوثين كانت موافقة ضعيفة.

كما قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالأتي :

- **المحور الأول**: التحكم في التكلفة يتضمن (15) أسئلة.
- **المحور الثاني**: تحقيق التمايز (15) أسئلة.
- **المحور الثالث**: تحقيق التركيز (10) أسئلة
- **المحور الرابع**: مؤشرات تحقيق التنافسية 12 سؤال

الجدول رقم (03-07):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول.

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: التكلفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تكلفة التمويل	3.5833	0.99642	موافقة ضعيفة
2	حجم العمالة و الإشراف	4.2500	4.99929	موافقة ضعيفة
3	تصميم المنتجات بطريقة تضمن السهولة	2.9722	0.84468	موافقة عالية
4	سيطرة دائمة على التكاليف	3.0556	0.92410	موافقة ضعيفة
5	الاسعار الخدمات المتقدمة	2.9722	0.90982	موافقة عالية
6	دراسة المخاطر المالية	3.1111	0.91894	موافقة ضعيفة
7	مستوى هيكلة التنظيم والمسؤوليات	2.8056	0.78629	موافقة عالية
8	نظام الحوافز يعتمد على تحقيق الأهداف الكمية	2.7778	0.95950	موافقة عالية
9	زمن الاستفادة من الخدمات المالية	2.7222	0.88192	موافقة عالية
10	توظيف أدوات الدفع والتحويل والإدارة الالكترونية	2.8056	0.85589	موافقة عالية
11	إدارة الموارد بشكل فعال	3.0278	0.94070	موافقة ضعيفة
12	إدارة الكفاءات بشكل يخدم التنافسية	2.6944	0.98036	موافقة عالية
13	التخطيط الاستراتيجي والتنافسية	3.1111	0.82038	موافقة ضعيفة
14	شفافية الأنشطة والعمليات	3.9167	6.76704	موافقة ضعيفة
15	إدارة المعلومات و المعرفة	2.7778	1.12405	موافقة عالية
الدرجة الكلية		3.1806	0.85484	موافقة ضعيفة

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يحتوي الجدول أعلاه على الوسط الحسابي والإنحراف المعياري الخاص بمحور التكلفة حيث جاءت الفقرة الثانية المتمثلة في "**حجم العمالة والاشراف**" بمتوسط حسابي 4.25 أي أكبر من متوسط حسابي العام البالغ (3) وانحراف معياري 4.999 وهذا يدل على عدم اتفاق افراد العينة حول حجم العمالة التكلفة للمؤسسات محل الدراسة وتأتي في المرتبة الثانية الفقرة رقم 14 " شفافية الأنشطة والعمليات " بمتوسط حسابي 3.9167

وانحراف معياري 6.76704 وجاءت الفقرة الأولى في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.583 وانحراف معياري 0.99642 .

وعموما فان الدرجة الكلية للمحور الأول خاص بالتكلفة لها متوسط حسابي قدر بـ 3.1806 وانحراف معياري 0.85484 حيث يفوق المتوسط الحسابي للمحور المتوسط الحسابي النظري (3) مما يدل على الموافقة الضعيفة لأفراد العينة.

الجدول رقم (03-08):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني.

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني: تحقيق التمايز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	إدارة الجودة والاستراتجة التنافسية	3.2500	1.15573	موافقة ضعيفة
2	إستراتجية التنويع والتنافسية	2.8056	1.11661	موافقة عالية
3	نوعية الخدمة وهندستها	3.1111	0.78478	موافقة ضعيفة
4	العناية بالإبداع الأعمال	3.2778	0.84890	موافقة ضعيفة
5	وضع المؤسسة والجودة والتكنولوجيا	2.8333	0.94112	موافقة عالية
6	تعاون قوى بين مختلف المكاتب والفروع	2.8056	0.70991	موافقة عالية
7	تنسيق قوى بين وظائف البحث والإنتاج	2.7778	0.86557	موافقة عالية
8	مقاييس نوعية بدلا من الكمية	2.8889	1.08963	موافقة عالية
9	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و المدربة	3.3611	1.04616	موافقة ضعيفة
10	التسويق والترويج	3.4444	1.08086	موافقة ضعيفة
11	إدارة العلاقة مع الزبائن والميزة التنافسية	3.4167	1.07902	موافقة ضعيفة
12	الاداء المتوازن	2.8056	0.95077	موافقة عالية
13	تحفيز العمالة والتكوين وتأهيلها لأجل الابتكار	3.1111	1.03586	موافقة ضعيفة
14	توظيف التكنولوجيا	2.9444	0.92410	موافقة عالية
15	التعامل مع المعلومات و البيانات عن البيئة	3.2222	1.07201	موافقة ضعيفة
درجة كلية		3.2361	0.85762	موافقة ضعيفة

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يحتوي الجدول رقم 8 على الوسط الحسابي والإنحراف المعياري الخاص بالمحور الثاني الخاص بالتمايز، حيث جاءت الفقرة رقم 10 "التسويق والترويج" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 3.4444 أي أكبر من متوسط حسابي العام البالغ (3) وانحراف معياري 1.0808 وهذا يدل على عدم رضا أفراد العينة حول استراتيجية االتسويق والتورويج التي تتبعها المؤسسات الثلاث ثم تليها الفقرة 11 المتمثلة في "ادارة العلاقة مع الزبائن والميزة التنافسية" بمتوسط حسابي 3.4167 وانحراف معياري 1.07902 وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 4 العناية بالإبداع الأعمال بمتوسط حسابي 3.2778 وانحراف معياري 0.84890.

وعموما فان الدرجة الكلية للمحور الثاني خاص بالتمايز تميزت بالموافقة الضعيفة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.2361 وانحراف معياري 0.85762 .

الجدول رقم (03-09):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث: تحقيق التركيز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحديد الأهداف بوضوح	2.7778	1.01731	موافقة عالية
2	تحديد الاستراتيجيات و البدائل	2.8889	0.88730	موافقة عالية
3	توظيف الادوات لتحقيق التنافسية	2.8889	1.11555	موافقة عالية
4	تخصيص الموارد لتمويل حسب نوع التمويل	2.9167	0.84092	موافقة عالية
5	تنسيق العمليات في إطار تحقيق الأهداف	3.0000	1.01419	موافقة عالية
6	تقاسم المسؤولية و الإشراف	2.8889	1.00791	موافقة عالية
7	متابعة المراحل تحقق الأهداف	3.3611	1.07312	موافقة ضعيفة
8	تعديل البرامج حسب البيئة التنافسية	3.0833	0.84092	موافقة ضعيفة
9	تنسيق المتطلبات تنظيمية توجه إلى الهدف التنافسي	2.9167	0.6997	موافقة عالية
10	التركيز على البحث و التطور	3.0000	0.86189	موافقة عالية
الدرجة الكلية		2.8889	0.68776	موافقة عالية

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم 9 على يحتوي الوسط الحسابي والإنحراف المعياري الخاص بالمحور الثالث الخاص بتحقيق التركيز، حيث جاءت الفقرة رقم 7 " متابعة المراحل تحقق الاهداف " في المرتبة الاولى بأعلى متوسط حسابي قدر بـ 3.3611 أي أكبر من متوسط حسابي العام البالغ (3) وانحراف معياري 1.0808 وهذا يدل على الموافقة الضعيفة لافراد العينة حول متابعة المؤسسات لمراحل تحقيق اهدافها ثم تليها الفقرة 8 المتمثلة في " تعديل البرامج حسب البيئة التنافسية " بمتوسط حسابي 3.0833 وانحراف معياري 0.84092 وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 10 التركيز على البحث و التطور بمتوسط حسابي 3.0000 وانحراف معياري 0.86189.

وعموما فان الدرجة الكلية للمحور الثالث خاص بتحقيق التركيز تميزت بالموافقة الموافقة العالية بمتوسط حسابي قدر بـ 3.2361 وانحراف معياري 0.85762 .

الجدول رقم (03-10):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع.

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع: مؤشرات تحقيق القدرة التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحسن في معدلات العائد على الاستثمار	3.0000	0.82808	موافقة عالية
2	نمو القيمة المضافة	2.6667	0.71714	موافقة عالية
3	نمو معدلات إنتاجية العاملين	3.0000	0.92582	موافقة عالية
4	نمو الحصة السوقية للسوق المحلي	2.8056	0.92023	موافقة عالية
5	نمو الحصة السوقية للسوق مقارنة بالمنتوج الاجنبي	3.1944	3.18765	موافقة ضعيفة
6	نمو رقم الاعمال	2.9444	0.86005	موافقة عالية
7	ارتفاع معدلات الارباح	2.8333	1.05560	موافقة عالية
8	معدل بناء الميزة التنافسية و تحقق الاهداف	2.6944	0.98036	موافقة عالية
9	اختراق اسواق جديدة	2.6389	0.86694	موافقة عالية
10	ابتكار ادوات جديدة	2.8889	1.00791	موافقة عالية
11	السعي للتحالفات الإستراتجية أو الاندماج	2.8889	0.78478	موافقة عالية
12	الحصول على علامات الجودة	2.6111	0.90326	موافقة عالية

الدرجة الكلية	2.8056	0.65768	موافقة عالية

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يلاحظ من خلال الجدول رقم 10 والذي يحتوي على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بالمحور الرابع والأخير "مؤشرات تحقيق القدرة التنافسية"" أغلبية فقرات المحور تميزت بموافقة عالية.

حيث قدر الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.8056 وهو أصغر من الوسط الحسابي العام (3) وإنحرف معياري 0.65768 مما يدل على درجة الموافقة العالية لأفراد العينة

دراسة الارتباط ما بين المحاور:

الجدول رقم (03-11):درجة الارتباط ما بين المحاور

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور G
المحور الأول	1	*0.388 0.019	*0.375 0.024	0.217 0.204	**0.537 0.001
المحور الثاني	*0.388 0.019	1	*0.409 0.013	**0.438 0.007	**0.499 0.006
المحور الثالث	*0.375 0.024	*0.409 0.013	1	**0.535 0.001	**0.435 0.008
المحور G	**0.537 0.001	**0.449 0.006	**0.435 0.008	1	**0.687 0.000
المحور الرابع	0.217 0.204	**0.438 0.007	**0.535 0.001	**0.687 0.000	1

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

ملاحظة: في حالة وجود علامة(**) أي وجود ارتباط قوي بين محاور الدراسة.

و في حالة وجود علامة(*) أي وجود ارتباط متوسط بين محاور الدراسة،

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه يوجد ارتباط متوسط بين المحور الأول والمحور الثاني و المحور الاول الثالث، والمحور الثاني والثالث، و وجود ارتباط قوي بين المحور الثاني والرابع وأيضا بين المحور الثالث

والرابع، اما المحور الأول والرابع نلاحظ عدم وجود علامة (*) أي وجود ارتباط ضعيف بين المحورين وربما هذا راجع لعدم فهم الفقرات والإجابة العشوائية.

المطلب الثاني: دراسة صدق و ثبات الاستمارة:

لقد تم استخدام معادلة كرونباخ الفا (Alpha Cronbach's) للتأكد من صدق وثبات الاستمارة, حيث تم حساب معامل الثبات الكلي لجميع أسئلة الاستمارة, و بين أسئلة كل محور على حدى. حيث تم الحصول على نتائج التالية, حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستمارة0.806 وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على أن عبارات الإستبيان تتسم بالتناسق الداخلي وبالموثوقية و هذا ما يجعلها صالحة للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج . وباقي المحاور كانت كالتالي:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,806	52

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,473	15

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,765	14

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,860	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,725	12

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات :

ü **اختبار التطابق كولمجروف-سمرنوف** (kolmogorov-smirnov Z) : يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة, ففي حالة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام فقط الاختبارات المعلمية أهمها (test T), أما إذا كانت عكس ذلك نطبق الاختبارات اللامعلمية.

يتم صياغة الاختبار على النحو التالي :

الجدول رقم(03-12) : نتائج اختبار كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z) :

محاور الدراسة	كولمجروف-سمرنوف z	القيمة المعنوية sig
المحور الأول	1.335	0.057
المحور الثاني	0.828	0.500
المحور الثالث	0.951	0.326
المحور الرابع	1.240	0.092
المحور G	1.141	0.148

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يوضح الجدول رقم(03-): نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة الحقيقي(sig) لكل محور أكبر من 0,05 و هذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و يجب استخدام اختبار المعلمية.

اختبار فرضيات البحث الرئيسية:

- **نتائج اختبار T للفرضية الأولى:**

H_0: المؤسسة الاقتصادية لا تتحكم في التكلفة

H_1: لها قدرة على التحكم في التكلفة

جدول رقم(03-13):نتائج اختبار T للفرضية الأولى:

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: التحكم في التكلفة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	تكلفة التمويل	21.577	35	0.000
2	حجم العمالة و الاشراف	5.101	35	0.000
3	تصميم المنتجات بطريقة تضمن السهولة	21.112	35	0.000
4	سيطرة دائمة على التكاليف	19.839	35	0.000
5	الاسعار الخدمات المتقدمة	19.601	35	0.000
6	دراسة المخاطر المالية	20.313	35	0.000
7	مستوى هيكلة التنظيم والمسؤوليات	21.409	35	0.000
8	نظام الحوافز يعتمد على تحقيق الاهداف الكمية	17.370	35	0.000
9	زمن الاستفادة من الخدمات المالية	18.520	35	0.000
10	توظيف ادوات الدفع والتحويل والادارة الالكترونية	19.668	35	0.000
11	ادارة الموارد بشكل فعال	19.312	35	0.000
12	ادارة الكفاءات بشكل يخدم التنافسية	16.490	35	0.000
13	التخطيط الاستراتيجي والتنافسية	22.754	35	0.000
14	شفافية الأنشطة والعمليات	3.473	35	0.001

15	ادارة المعلومات و المعرفة	14.827	35	0.000
الدرجة الكلية		22.324	35	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

v تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه:

يمكنها التحكم في التكلفة لاجل القدرة التنافسية

- **نتائج اختبار T للفرضية الثانية:**

H_0: لا يمكن تحقيق التمايز

H_1: يمكنها تحقيق التمايز

جدول رقم (03-14):نتائج اختبار T للفرضية الثانية:

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني:تحقيق التمايز	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	إدارة الجودة والاستراتجية التنافسية	16.872	35	0.000
2	إستراتجية التنويع والتنافسية	15.075	35	0.000
3	نوعية الخدمة وهندستها	23.786	35	0.000
4	العناية بالإبداع الأعمال	23.167	35	0.000
5	وضع المؤسسة والجودة والتكنولوجيا	18.064	35	0.000
6	تعاون قوى بين مختلف المكاتب والفروع	23.712	35	0.000
7	تنسيق قوى بين وظائف البحث والإنتاج	19.255	35	0.000

8	مقاييس نوعية بدلا من الكمية	15.907	35	0.000
9	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و المدربة	19.277	35	0.000
10	التسويق والترويج	19.121	35	0.000
11	إدارة العلاقة مع الزبائن والميزة التنافسية	18.999	35	0.000
12	الاداء المتوازن	17.705	35	0.000
13	تحفيز العمالة والتكوين وتأهيلها لأجل الابتكار	18.020	35	0.000
14	توظيف التكنولوجيا	19.118	35	0.000
15	التعامل مع المعلومات و البيانات عن البيئة	18.035	35	0.000
الدرجة الكلية		22.640	35	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

- تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الثاني$sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه:

يمكن تحقيق التمايز للاقتصاد

- **<u>نتائج اختبار T للفرضية الثالثة</u>:**

H_0: ليس لديها امكانية تحقيق التركيز

H_1: امكانية تحقيق التركيز

جدول رقم (03-15):نتائج اختبار T للفرضية الثالثة:

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث: تحقيق التركيز	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	تحديد الأهداف بوضوح	16.383	35	0.000
2	تحديد الاستراتيجيات و البدائل	19.535	35	0.000
3	توظيف الأدوات لتحقيق التنافسية	15.538	35	0.000
4	تخصيص الموارد لتمويل حسب نوع التمويل	20.811	35	0.000
5	تنسيق العمليات في إطار تحقيق الاهداف	17.748	35	0.000
6	تقاسم المسؤولية و الإشراف	17.197	35	0.000
7	متابعة المراحل تحقق الأهداف	18.793	35	0.000
8	تعديل البرامج حسب البيئة التنافسية	22.000	35	0.000
9	تنسيق المتطلبات تنظيمية توجه إلى الهدف التنافسي	22.728	35	0.000
10	التركيز على البحث و التطور	20.884	35	0.000
الدرجة الكلية		25.203	35	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

- تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الثالث$sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه:

يمكنها تحقيق التركيز في اطار تحقيق التنافسية

نتائج اختبار T للفرضية الرابعة:

H_0: عدم ايجابية مؤشرات تحقيق التنافسية

H_1: دلالة المؤشرات على التوجه نحو تحقيق التنافسية

جدول رقم (03-16):نتائج اختبار T للفرضية الرابعة:

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع: تحقيق التنافسية	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	تحسن في معدلات العائد على الاستثمار	21.737	35	0.000
2	نمو القيمة المضافة	22.311	35	0.000
3	نمو معدلات انتاجية العاملين	19.442	35	0.000
4	نمو الحصة السوقية للسوق المحلي	18.293	35	0.000
5	نمو الحصة السوقية للسوق مقارنة بالمنتوج الاجنبي	6.013	35	0.000
6	نمو رقم الاعمال	20.541	35	0.000
7	ارتفاع معدلات الارباح	16.105	35	0.000
8	معدل بناء الميزة التنافسية و تحقق الاهداف	16.490	35	0.000
9	اختراق اسواق جديدة	18.263	35	0.000
10	ابتكار ادوات جديدة	17.197	35	0.000
11	السعي للتحالفات الاستراتجية او الاندماج	22.087	35	0.000
12	الحصول على علامات الجودة	17.345	35	0.000
الدرجة الكلية		25.595	35	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

- تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الرابعsig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

هذا معناه:

يمكنها تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

نتائج الدراسة القياسية

1- درجة الموافقة معتبرة للمحاور الاربعة 2 قوي

2- الصدق والثباث للاستمارة 0.8

3- معامل الارتباط قوي بين المؤشرات ومعنوي

4- نتيجة ايجابية لاختبار الفرضيات الاربعة

5- تبين مخرجات أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

6- تبين مخرجات أن درجة المعنوية للمحور الثانيsig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية

7- تبين مخرجات أن درجة المعنوية للمحور الثالثsig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية

8- تبين مخرجات أن درجة المعنوية للمحور الرابعsig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أنه قد تمت محاولة إسقاط الجانب النظري على كل من مؤسسة جيزي وموبليس واوريدو التي تنشط هذه المؤسسات في ظل محيط تنافسي وذلك من خلال تصميم استبيان متكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة، قدر حجم العينة ب 36 وتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج spss، من اجل القيام بالتحليل الإحصائي تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في كل من التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص العينة المدروسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتم اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج التالية: يمكن للمؤسسات الاقتصادية التحكم في التكلفة لأجل القدرة التنافسية، يمكنها تحقيق التمايز للاقتصاد وتحقيق التركيز في إطار تحقيق التنافسية وبالتالي تحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

خاتمة

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة والصراع التجاري العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية تتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وحيث أن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية في الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن أن نستخلص أهم النتائج المتوصل إليها:

- التنافسية هي قدرة لدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام.
- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري ما زال بعيداً كل البعد عن منافسة الاقتصاديات الأخرى.
- يعتبر دور الدولة في دعم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسات إصلاح التشريعات والمؤسسات، سياسة تحديث البنية الأساسية، تهيئة المناخ الاستثماري..الخ،
- تبني إستراتيجية ملائمة مناسبة تسعى إلى تحقيق قدرة تنافسية عالية، والتي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

بناءً على النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- تحسين البنية الأساسية والتحتية للاقتصاد الوطني
- توفير الجو المناسب للعامل داخل المؤسسة بإقامة إدارة الشؤون العاملين، ولكن تكون ذات فعالية
- الإعتماد على الجودة العالية والتميز والتكلفة الأقل في الإنتاج توفيرا لعناصر الميزة التنافسية

رغم المحاولات الجاهدة التي تقوم بها الجزائر لدعم قدرتها التنافسية، إلا أنها تبقى غير مجدية وذلك كون أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدراتها التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

1. أحمد مصطفى "**التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير**" الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.
2. حمد بن بيتور"**,جزائر الأمل**,"دار الخلدونية للنشر والتوزيع ,القبة القديمة،الجزائر، الطبعة1، سنة2015 .
3. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
4. شارلز وجاريت جونز، **الإدارة الإستراتيجية**، ترجمة محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، 2001
5. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
6. عبد الستار عبد الحميد سلمي، **التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، دار النهضة العربية، مصر ،2005
7. عبد الكريم عيون، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، الجزائر: لمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1985.
8. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان -المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
10. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1999.15
11. محمد مصطفى خياط ،"**مشروع الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة**"، دراسة بتكليف من جامعة الدول العربية،2009
12. معهد التخطيط العربي، **تعزيز التنافسية العربية 2012**، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

ثانيا: أطروحات ورسائل الجامعية

1. الأخضر قاسمي، "**اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير جامعة باتنة، 2013-2014.
2. بن طيرش عطاالله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة ابي بكر لقايد، تلمسان، 2016-2017

3. بومدين يوسف، **دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء الحالي للمؤسسات الإقتصادية وعلوم التسيير**، رسالة ماجستر ،جامعة الجزائر،2006.

4. دليلة ضالع، "**فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر** "مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2008-2009.

5. سمية موري، "**أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية** :دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010 -2009.

6. عبد الحفيظ كينه، "**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،"مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3 2012- 2013.

7. عبد الرحمان بن عنتر،"**نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية**"، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل لاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995

8. عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي،"**فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016

9. عماد تكواشت، "واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر،" مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006 -2007.

10. عمر شريف، "**إستخدام الطاقات المتجددة ودور ها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، أطروحة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ،2006- 2007

11. عيسى مقليد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر،

12. فوزي عبد الرزاق " **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي** "اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007.

13. كلثوم كبابي، "**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، دراسة حالة الجزائر ،المغرب وتونس** "مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2008..

14. ميلود زيد الخير " **اشكالية الجودة كمحور لتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2008

15. نبيل زغيب، "**أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات سطيف، 2012-2011.

ثالثا: ملتقيات

1. :سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمن، **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، يومي 20و 21نوفمبر 2012المالية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. احمد تي، حمزة بالي، "**واقع وأفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة**، "ملتقي وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30نوفمبر1 -ديسمبر ،2011جامعة بسكرة.
3. جمعة هوام، زهية خياري: **تحقيق التنافسية في التكاليف والأسعار**، الملتقى الدولي حول التنافسية وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002.
4. رحيم حسين: **التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية** ، الملتقى الدولي حول التنافسية وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30أكتوبر2002.

زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي**، الملتقي الدولي الناسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي جامعة الشلف يومي 23-24نوفمبر 2014

5. علي كساب، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها**"، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 28-25ماي،2003المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
6. محمد راتول ، محمد مدامي ، **الملتقى الدولي الأول حول " البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية و ترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية** " ، جامعة الجلفة يومي22/21 : نوفمبر.

رابعا: جرائد ومجلات

1. خديجة خالدي، **أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02
2. عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، **أثار تغيرات سعر الصرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد ،27جوان ، 2007.

3. عبد القادر بلعربي ، شعيب بونوة ، **تفتح الإقتصاد وسوق العمل في الجزائر** ، دفاتر مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الإجتماعيmecas. جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ، العدد ،3أفريل 2007،.
4. علي بن بلعزوز، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 30،سنة ، 2003
5. محمد طالبي، محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد06، 2008.
6. نصيرة قوريش، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد، 05سنة، 2008.
7. وسف خليفة اليوسف، **هل القطاع النفطي محرك التنمية أم معوق لها؟ "تجربة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ،32العدد الأول، سنة ،2004.
8. جريدة الخبر، الخميس 27سبتمبر ، 2007.

جرائد رسمية

9. الدولة الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون 801 المؤرخ في 13 ديسمبر1980، المتضمن المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر،العدد 1980/51

خامسا: تقارير ونشرات

1. تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015
2. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2008:الزراعة من اجل التنمية**، واشنطن.
3. **نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد ، 11السداسي الأول ، 2007.
4. تقرير منتدى الإقتصاد العالمي لعام2000
5. **تقارير بنك الجزائر**(2012).
6. معهد التخطيط العربي، تقرير التنافسية العديدة 2012، الإصدار الرابع، الكويت، 2012
7. نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السداسي الأول 2009

سادسا: قرارات وقوانين ومراسيم:

1. الأمر 08 -06المؤرخ في 15جويلية 2006المتعلق بالاستثمار.

2. وزارة الطاقة والمناجم ، "**دليل الطاقات المتجددة**"، طبيعة ،2007.

سابعا: مواقع الأنترنت

- www.al .khabar.com/press/article/95391/-sthash.uzxraozr.dpur
- www.andi.dz/idex.php/ar/statistique
- www.elbilad.net
- www.elfadjr.net
- htm.statistique.lletin4b/html/dz.algeria-of-bank.
- p://www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteessentiels/progcroibilan/progcrois.
- www.mae.dz

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991.
2. Austin, J.E "Managing in Developing Contries: Strategie Analysis and operation techniques .NewYork, the Free Press , 1990
3. Boldin, M.D. (1998-1999). A Critique of the Traditional Composite Index Methodology, *Journal of Economic and Social Measurement 25*.
4. CHAIB Baghdad "l'économie algérienne a l'heure de la mondialisation". Edition 2011
5. Communique du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, 24 mai 2010.
6. Fevia. Alimentation info « L'industrie alimentaire et l'environnement », www.voedingsinfo.org /fra/KetemB4.htm, Page consultée le : 18/04/2016
7. Havrylyshyn O & P. Kunzel (1997). Intra-industry Trade of Arab Countries: An Indicator of Potential Competitiveness,Washington IMF.
8. Hickman, B.G. (ed.) (1992). International Productivity and Competitiveness. Oxford: Oxford University Press, 1992.

9. Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991
10. la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007.
11. MICHAEL PORTER : L'avantage concurrentiel des nations, inter édition, PARIS, 1986
12. Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979 .
13. RICHARD ET DAVENI : Hyper compétition, vuibert, paris, 1995
14. Salah mouhoubi, Les chiox de l'Algérie le passé toujours présent , Office des publications universitaires , Alger , 2011.
15. Tugrul Atamer et Roland Calori: Diagnostic et décisions stratégiques, édition DUNOD, Paris, 1998
16. World Economic Forum , The Global Competitiveness Report_2013_2014

الملاحق

diplom

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	magistère	5	12,5	13,9	13,9
	doct	5	12,5	13,9	27,8
	bac	9	22,5	25,0	52,8
	exprience	4	10,0	11,1	63,9
	mas/lis	13	32,5	36,1	100,0
	Total	36	90,0	100,0	
Missing	System	4	10,0		
Total		40	100,0		

profss

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	finance/coptabilité	10	25,0	27,8	27,8
	marktgprdct	5	12,5	13,9	41,7
	controle	6	15,0	16,7	58,3
	gestplng	5	12,5	13,9	72,2
	personlformct	10	25,0	27,8	100,0
	Total	36	90,0	100,0	
Missing	System	4	10,0		
Total		40	100,0		

exp

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	moin de 5 ans	12	30,0	33,3	33,3
	entre 5 et 10 ans	13	32,5	36,1	69,4
	entre 10 et 15 ans	9	22,5	25,0	94,4
	superieur de 15 ans	2	5,0	5,6	100,0
	Total	36	90,0	100,0	
Missing	System	4	10,0		
Total		40	100,0		

activitie

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	commerce	9	22,5	25,0	25,0
	sevices	7	17,5	19,4	44,4
	production	7	17,5	19,4	63,9
	agricult	7	17,5	19,4	83,3
	autres	6	15,0	16,7	100,0
	Total	36	90,0	100,0	
Missing	System	4	10,0		
Total		40	100,0		

Statistics

	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12	x13	x14	x15
Valid	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Missing	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
	3,5833	4,2500	2,9722	3,0556	2,9722	3,1111	2,8056	2,7778	2,7222	2,8056	3,0278	2,6944	3,1111	3,9167	2,7778
	,99642	4,99929	,84468	,92410	,90982	,91894	,78629	,95950	,88192	,85589	,94070	,98036	,82038	6,76704	1,12405
	,993	24,993	,713	,854	,828	,844	,618	,921	,778	,733	,885	,961	,673	45,793	1,263

Statistics

	x17	x18	x19	x20	x21	x22	x23	x24	x25	x26	x27	x28	x29	x30	laxe02
36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
2500	2,8056	3,1111	3,2778	2,8333	2,8056	2,7778	2,8889	3,3611	3,4444	3,4167	2,8056	3,1111	2,9444	3,2222	3,2361
5573	1,11661	,78478	,84890	,94112	,70991	,86557	1,08963	1,04616	1,08086	1,07902	,95077	1,03586	,92410	1,07201	,85762
,336	1,247	,616	,721	,886	,504	,749	1,187	1,094	1,168	1,164	,904	1,073	,854	1,149	,736

Statistics

		x31	x32	x33	x34	x35	x36	x37	x38	x39	x40	laxe03
N	Valid	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	Miss ing	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
Mean		2,7778	2,8889	2,8889	2,9167	3,0000	2,8889	3,3611	3,0833	2,9167	3,0000	2,8889
Std. Deviation		1,01731	,88730	1,11555	,84092	1,01419	1,00791	1,07312	,84092	,76997	,86189	,68776
Variance		1,035	,787	1,244	,707	1,029	1,016	1,152	,707	,593	,743	,473

Statistics

	x41	x42	x43	x44	x45	x46	x47	x48	x49	x50	x51	x52	laxe04
Valid	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Missing	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
an	3,0000	2,6667	3,0000	2,8056	3,1944	2,9444	2,8333	2,6944	2,6389	2,8889	2,8889	2,6111	2,8056
l. Deviation	,82808	,71714	,92582	,92023	3,18765	,86005	1,05560	,98036	,86694	1,00791	,78478	,90326	,65768
riance	,686	,514	,857	,847	10,161	,740	1,114	,961	,752	1,016	,616	,816	,433

Correlations

		laxe01	laxe02	laxe03	laxeG	laxe04
laxe01	Pearson Correlation	1	,388*	,375*	,537**	,217
	Sig. (2-tailed)		,019	,024	,001	,204
	N	36	36	36	36	36
laxe02	Pearson Correlation	,388*	1	,409*	,449**	,438**
	Sig. (2-tailed)	,019		,013	,006	,007
	N	36	36	36	36	36
laxe03	Pearson Correlation	,375*	,409*	1	,435**	,535**
	Sig. (2-tailed)	,024	,013		,008	,001
	N	36	36	36	36	36
laxeG	Pearson Correlation	,537**	,449**	,435**	1	,687**
	Sig. (2-tailed)	,001	,006	,008		,000
	N	36	36	36	36	36
laxe04	Pearson Correlation	,217	,438**	,535**	,687**	1
	Sig. (2-tailed)	,204	,007	,001	,000	
	N	36	36	36	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		laxe01	laxe02	laxe03	laxeG	laxe04
laxe01	Pearson Correlation	1	,388*	,375*	,537**	,217
	Sig. (2-tailed)		,019	,024	,001	,204
	N	36	36	36	36	36
laxe02	Pearson Correlation	,388*	1	,409*	,449**	,438**
	Sig. (2-tailed)	,019		,013	,006	,007
	N	36	36	36	36	36
laxe03	Pearson Correlation	,375*	,409*	1	,435**	,535**
	Sig. (2-tailed)	,024	,013		,008	,001
	N	36	36	36	36	36
laxeG	Pearson Correlation	,537**	,449**	,435**	1	,687**
	Sig. (2-tailed)	,001	,006	,008		,000
	N	36	36	36	36	36
laxe04	Pearson Correlation	,217	,438**	,535**	,687**	1
	Sig. (2-tailed)	,204	,007	,001	,000	
	N	36	36	36	36	36

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		laxe01	laxe02	laxe03	laxeG	laxe04
N		36	36	36	36	36
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,1806	3,2361	2,8889	3,0972	2,8056
	Std. Deviation	,85484	,85762	,68776	,75422	,65768
Most Extreme Differences	Absolute	,223	,138	,159	,190	,207
	Positive	,223	,138	,159	,190	,207
	Negative	-,139	-,119	-,146	-,143	-,154
Kolmogorov-Smirnov Z		1,335	,828	,951	1,141	1,240
Asymp. Sig. (2-tailed)		,057	,500	,326	,148	,092

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x1	21,577	35	,000	3,58333	3,2462	3,9205
x2	5,101	35	,000	4,25000	2,5585	5,9415
x3	21,112	35	,000	2,97222	2,6864	3,2580
x4	19,839	35	,000	3,05556	2,7429	3,3682

x5	19,601	35	,000	2,97222	2,6644	3,2801
x6	20,313	35	,000	3,11111	2,8002	3,4220
x7	21,409	35	,000	2,80556	2,5395	3,0716
x8	17,370	35	,000	2,77778	2,4531	3,1024
x9	18,520	35	,000	2,72222	2,4238	3,0206
x10	19,668	35	,000	2,80556	2,5160	3,0951
x11	19,312	35	,000	3,02778	2,7095	3,3461
x12	16,490	35	,000	2,69444	2,3627	3,0262
x13	22,754	35	,000	3,11111	2,8335	3,3887
x14	3,473	35	,001	3,91667	1,6270	6,2063
x15	14,827	35	,000	2,77778	2,3975	3,1581
laxe01	22,324	35	,000	3,18056	2,8913	3,4698

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
x16	16,872	35	,000	3,25000	2,8590	3,6410
x17	15,075	35	,000	2,80556	2,4277	3,1834
x18	23,786	35	,000	3,11111	2,8456	3,3766
x19	23,167	35	,000	3,27778	2,9906	3,5650
x20	18,064	35	,000	2,83333	2,5149	3,1518
x21	23,712	35	,000	2,80556	2,5654	3,0458
x22	19,255	35	,000	2,77778	2,4849	3,0706
x23	15,907	35	,000	2,88889	2,5202	3,2576
x24	19,277	35	,000	3,36111	3,0071	3,7151
x25	19,121	35	,000	3,44444	3,0787	3,8102
x26	18,999	35	,000	3,41667	3,0516	3,7818
x27	17,705	35	,000	2,80556	2,4839	3,1273
x28	18,020	35	,000	3,11111	2,7606	3,4616
x29	19,118	35	,000	2,94444	2,6318	3,2571
x30	18,035	35	,000	3,22222	2,8595	3,5849
laxe02	22,640	35	,000	3,23611	2,9459	3,5263

استمارة بناءالقدرة التنافسية

أقدم لكم استمارة الاستبيان التالية المتعلقة بدراسة حول القدرة التنافسية للمشاريع والاقتصادية، الذي يهم المشروع واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وكذا بناء الاستراتيجيات والبرامج، للاقتصاد الوطني

مع تقدير واحترام الآراء التي يتم إبداؤها تكون محل بحث وتحليل للاستفادة منها في الوصول إلى نتائج.

أولا/ بيانات شخصية ومهنية

الجنس

- ذكر
- أنثى

الشهادة / المؤهل العلمي

- بكالوريا/ تقني/تقني سامي
- تكليف / الخبرة
- مهندس /ليسانس / ماستر
- ماجستير
- دكتوراه

الوظيفة أو مصلحة العمل

- الإدارة والتسيير والتخطيط
- المالية والمحاسبة
- المستخدمين والتكوين
- الإنتاج والتسويق
- المراقبة والتدقيق

سنوات الخبرة والنشاط

- اقل من 05 سنوات
- بين 6و10 سنوات
- بين 11و20 سنة
- أكثر من 20 سنة

مؤجال النشاط

- التجارةوالتسويق
- الخدماتوالنقل
- تصنيعوالانتاج
- الفلاحةوالزراعة
- انشطة اخرى

المحاور و متغيرات القياس	التقييم				
	ضعيف جدا 1	ضعيف 2	متوسط 3	عالي 4	عالي جدا 5
المحور 1 قيادة الكلفة 1. تكلفة التمويل 2. حجم العمالة والإشراف 3. تصميم المنتجات بطريقة تضمن سهولة التصنيع، 4. سيطرة دائمة على التكاليف 5. الاسعار الخدمات المقدمة 6. دراسة المخاطر المالية 7. مستوى هيكلة التنظيم والمسؤوليات، 8. نظام حوافز يعتمد على تحقيق الأهداف الكمية 9. زمن الاستفادة من الخدمات المالية 10. توظيف ادوات الدفع والتحويل والإدارة الالكترونية 11. ادارة الموارد بشكل فعال 12. ادارة الكفاءات بشكل يخدم التنافسية 13. التخطيط الاستراتيجي والتنافسية 14. شفافية الانشطة والعمليات 15. ادارة المعلومات والمعرفة					
المحور 2 التمايز 1. ادارة الجـــودة والاستراتيجية التنافسية 2. استراتيجية التنويع والتنافسية 3. نوعية الخدمة وهندستها 4. العناية بالابداع الاعمال 5. وضع المؤسسة والجودة والتكنولوجيا، 6. تعاون قوي بين مختلف المكاتب والفروع 7. تنسيق قوى بين وظائف البحث والإنتاج والتسويق، 8. مقاييس نوعية بدلاً من الكمية، 9. الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة والمدربة جيداً، 10. التسويق والترويج 11. ادارة العلاقة مع الزبائن والميزة التنافسية 12. الاداء المتوازن 13. تحفيز العمالة والتكوين وتاهيلها لأجل الابتكار 14. توظيف التكنولوجيا 15. التعامل مع المعلومات والبيانات عن البيئة					
المحور 3 التركيز 1. تحديد الاهداف بوضوح 2. تحديد الاستراتيجيات والبدائل 3. توظيف ادوات لتحقيق التنافسية 4. تخصيص موارد لتمويل حسب نوع التمويل 5. تنسيق العمليات في اطار تحقيق الاهداف 6. تقاسم المسؤولية والاشراف 7. متابعة مراحل تحقق الاهداف 8. تعديل البرامج حسب البيئة والتنافسية 9. تنسيق المتطلبات تنظيمية توجه إلى هدف تنافسي					

10.التركيز على البحث والتطوير					
محاور4 / المتغير التابع / مؤشرات تحقيق الميزة التنافسية 1. تحسن في معدلات العائد على الاستثمار 2. نمو القيمة المضافة 3. نمو معدلات إنتاجية العاملين 4. نمو الحصة السوقية للسوق المحلي 5. نمو الحصة السوقية للسوق مقارنة بالمنتوج الاجنبي 6. نمو رقم الاعمال 7. ارتفاع معدلات الارباح 8. معدل بناء الميزة التنافسية وتحقق الاهداف 9. اختراق أسواق جديدة 10. ابتكار أدوات جديدة 11. السعي للتحالفات الإستراتيجية أو الاندماج 12. الحصول على علامات الجودة					